مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحرير

أحمـــد البرصـــان — أحمد سعيد نـوفل

عبد الفتاح الرشدان — علـي محـافظـــة

محمـــد أبـو حمـــور

السنة ٢٠ — العدد (٧٥) — ربيع ٢٠١٦

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – ربيع ٢٠١٦

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١ـ٦ـ٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢ـ٦ـ٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ ـ عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO, INFO@MESJ.COM

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٠/٩١٦/د)

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	د. أحمد التويجـــري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصر	أ.د. إسحـــق الفرحان الأردن
أ.د. أميـــن مشاقبـة الأردن	أ.د. سعد ناجي جواد العراق
أ.د. عبد الإله بلقزيز المغرب	د. عبد الله النفيســي الكويت
د. غانـــم النجـــــار الكويت	د. فهد الحارثي العرابي السعودية
د. مجـــــدي عمـــــر الأردن	أ.د. محمد السيد سليم مصر
أ.د. محمـــد المجـذوب لبنان	أ.د. محمـــد المسفـــر قطر
أ.د. مـــــروان كمـــــال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

٩. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر عن ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب عن٧٠٠، والتقرير عن ٢٦٠٠ كلمة.

١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير نسخة واحدة.

١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي

٧ مركز دراسات الشرق الأوسط في ٢٥ عاماً

التحرير

البحوث والدراسات

١١ اتجاهات وإمكانات إعادة الاستقرار في العالم العربي "مصر نموذجاً"

بدر الشافعي

الأيديولوجيا والسوسيولوجي

٤٣ جدل النص والواقع في عصر الصراع الهوياتي

عبد الغني عماد

٦٥ التحديات الأمنية الدولية في المغرب العربي: دراسة في التصور الأمني الأوروبي والأمريكي

عربي بومدين

تحليل استراتيجي

٨٧ البرلمانات الأوروبية والاعتراف بالدولة الفلسطينية

أديب زيادة

المقالات والتقارير

١٠٧ الاستثمار الأجنبي في الأردن.. إلى أين؟

ماهر الغريب

١١٧ قراءة في تطورات أزمة العلاقات السعودية- الإيرانية

بكر البدور

أنشطة علمية:

١٢٧ - تحولات الشرق الأوسط- وجهات نظر أردنية وتركية

١٣٠ - الجوار الأوروبي وأولويات علاقات الاتحاد مع الأردن

١٣٣ اتجاهات الخروج من السلاح إلى السياسة في العالم العربي

خيري عمر

الملف البيبلوغرافي

العلاقات الخليجية- الإيرانية

٢٠٠٣-٢٠١٥

١٤٥ - المراجع العربية والإنجليزية

١٥٩ - عرض كتاب

١٦٥ - أحدث الإصدارات

محمد عابد

المقال الافتتاحي

مركز دراسات الشرق الأوسط في ٢٥ عاماً

مسيرة عطاء وتميز في ميدان البحث العلمي

بصدور هذا العدد من مجلة دراسات شرق أوسطية يكون قد مضى على تأسيس مركز دراسات الشرق الأوسط خمسة وعشرون عاماً وعلى صدور هذه المجلة عشرون عاماً.

وتُعد تجربة مركز دراسات الشرق الأوسط في **استثمار الطاقات البشرية والموارد العربية** تجربة متميزة من خلال الانفتاح في التفكير، والاعتماد بشكل أساسي على مساهمات الزملاء وأبحاثهم، عبر ندوات التقييم والتخطيط التي عقدها المركز منذ تأسيسه قبل خمس وعشرين عاماً. كما تُمثل مسيرته نموذجاً للجهد العربي المبدع، والمتطلع إلى الانفتاح الحضاري، من منطلق الإيمان بأن البحث العلمي يُسهم في فهم العالم من حولنا، كما يساعد في تحديد الوسائل اللازمة لتطوير الأوضاع المحيطة بنا اجتماعياً وسياسياً وعلمياً.

وقد استطاع المركز أن يرسخ **أثره الثقافي والعلمي في المجتمع، سواء على مستوى النخب أو على مستوى المجتمع العام،** من خلال التزامه بفلسفة واضحة ومتخصصة، وتنفيذه لعدد كبير من البرامج، ومن أبرز ملامح هذا التأثير: تبني كثير من المهتمين والمتابعين لشئون المنطقة جملةً من المفاهيم التي يطرحها المركز، والمشاركة المتميزة للباحثين العرب والأجانب في بحوث المركز ودراساته وتقاريره ومؤتمراته وندواته العلمية؛ حيث جاوز العدد أكثر من أربعة آلاف باحث وسياسي ومفكر، وتزايد حجم الخدمات التي يقدمها المركز، وتنوعها المستمر، واتساع حجم العلاقات التي يقيمها المركز مع مراكز البحث والقرار في المنطقة والعالم.

وتُعدّ **جائزة البحث العلمي لطلبة الجامعات الأردنية** التي سيدشن المركز بالتعاون مع شركاء وطنيين من الجامعات الرسمية والخاصة دورتها الثامنة عشرة، وهي من البرامج العلمية الوطنية الرائدة النادرة في العالم العربي والتي تهدف إلى اكتشاف الطاقات والمواهب البحثية المبدعة بين أبنائنا الطلبة في الجامعات الأردنية وتبنيها، وتأهيلها لخدمة التنمية والتطور في بلادنا عبر طريق البحث العلمي.

وقد غدت الجائزة في عامها الثامن عشر جزءاً هاماً في المشهد الثقافي الأردني، حيث بلغ عدد الطلبة المسجلين في الدورات السابقة أكثر من (٢٦٠٠) طالباً، قدم أكثر من ٥٥٠ طالباً منهم بحوثاً للمشاركة في التنافس على الجائزة، فيما فاز بالمسابقة ٦٠ طالباً حتى نهاية الجائزة السابعة عشرة للعام٢٠١٥.

وقد حرص المركز خلال مسيرته على **خدمة وترشيد صناعة القرار العربي**، إيماناً منه بضرورة الوصل بين عالم الأكاديميا وعالم صناعة القرار حتى تسهم مخرجات العلم في خدمة المجتمعات والدول العربية وتنميتها وتطويرها، وأن لا تبقى رهينة الكتب أو النقاشات النظرية في الأطر الأكاديمية.

ومن أجل مأسسة وتحقيق هذا الهدف فقد أسس المركز في عام ٢٠١٣ **فريق الأزمات العربي- ACT**، وهو فريق عربي متخصص معني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وتناولها بالدراسة والتحليل وتقديم ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، وقد أصدر الفريق منذ تأسيسه مجموعة من التقارير تناولت بالدراسة والتحليل عدداً من الأزمات التي تشهدها المنطقة العربية، ومن أبزرها: الأزمة السورية واليمنية والعراقية والمصرية.

وعلى صعيدٍ آخر تُعدّ **"مجلة دراسات شرق أوسطية"** من أبرز ما يصدره المركز، وهي مجلة دورية علمية محكمة تُعنى بالدراسات والتقارير العلمية التي تقدم قراءات تحليلية للواقع وتستشرف المستقبل، وذلك من خلال تقديم رؤىً وسيناريوهات متعددة، وتركز على المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية أساساً في أبوابها

المختلفة. وقد صدر منها للسنة العشرين على التوالي ٧٥ عدداً، ولها هيئة استشارية تضم في عضويتها خمسة عشر خبيراً عربياً من ثماني دول، وهيئة تحرير علمية من خمسة من الأساتذة المختصين، تنشر ورقياً والكترونياً على العديد من قواعد البيانات العلمية العربية والدولية. وقد استقطبت المجلة منذ تأسيسها مئات من الخبراء والباحثين لتشكل بوابة المركز للتأثير في الأوساط الأكاديمية الجامعية والنخب السياسية.

لا يُشكل نجاح مركز دراسات الشرق الأوسط في عامه الخامس والعشرين واستمراريته في العمل والعطاء ظاهرة معزولة، وإنما ظاهرة تستند إلى مجموعة من الأسباب المهمة، ومن أبرزها انفتاحه على العالم الأكاديمي والسياسي في نفس الوقت والتشبيك بينهما، والتطوير في إدارة المركز وأخذه بعين الاعتبار لمعايير التطوير المعتمدة لمراكز التفكير الدولية، واعتماده المعايير العلمية والاستفادة من الخبرات المتاحة ومراكمتها بشكل مدروس.

وهيئة تحرير المجلة إذ تهنئ إدارة المركز والجمهور الكريم بهذه الإنجازات في ربع قرن من العمل، فإنها تعتقد أن أمام المركز عملاً كبيراً يتمثل بنقلة نوعية تحوله إلى مركز للتفكير والإبداع كعقل مفكر معتمد في الشرق الأوسط على غرار المراكز العالمية، وهو يتطلع إلى تحقيق ذلك بخطط خمسية استراتيجية مضى منها عشر سنوات وبقي منها خمس للأعوام القادمة.

التحرير

البحوث والدراسات

اتجاهات وإمكانات إعادة الاستقرار في العالم العربي

"مصر أنموذجاً"

د. بدر حسن شافعي*

تعد قضية الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط أحد أبرز الإشكاليات السياسية التي تشغل بال الأكاديميين وصناع القرار في المنطقة منذ الربيع العربي أوائل عام ٢٠١١. فبالرغم من أن الثورات التي تعد أحد أبرز مظاهر عدم الاستقرار السياسي لم تندلع في كل الدول العربية، إلا أنها كانت كاشفة لمدى هشاشة الاستقرار السياسي في معظم هذه الدول التي اعتمد استقرارها أساساً على استخدام الآلة القمعية من أجل تحقيقه دون وجود حد أدنى من الشرعية التي تعد الركن الرئيس لاستقرار أي دولة.

ومن هنا تبرز أهمية البحث في اتجاهات وإمكانيات إعادة الاستقرار في دول العالم العربي خاصة تلك التي تلعب دوراً محورياً في محيطها الإقليمي. كما تبرز أهمية دراسة مصر كدولة هامة في الإقليم على مر العصور، لا سيما وأنها شهدت حالة من عدم الاستقرار السياسي منذ ثورة يناير. وعندما بدأت البلاد أولى مراحل الديمقراطية اللازمة للاستقرار السياسي وقع انقلاب في ٣ يوليو ٢٠١٣ على أول رئيس منتخب، دخلت البلاد في أثره في أتون مرحلة من عدم الاستقرار السياسي "الحقيقي" في ظل حكم العسكر، وبات السؤال عن إمكانية تحقيق الاستقرار السياسي في مصر في ظل حكم العسكر ضرورياً.

تحاول الدراسة الإجابة على مجموعة من التساؤلات، وهي:

١. ما العوامل المؤثرة في تحقيق الاستقرار السياسي في بلد ما؟

٢. ما مظاهر أو مؤشرات تحقق الاستقرار السياسي، وهل يمكن أن يؤدي استخدام القوة والعنف السياسي إلى فرض الاستقرار السياسي؟

---

* **دكتوراة في العلوم السياسية– جامعة القاهرة.**

٣. هل ثمة علاقة بين الاستقرار السياسي وطبيعة نظام الحكم ديمقراطياً كان أو عسكرياً؟

٤. هل هناك استقرار سياسي في مصر في ضوء كل ما سبق من تساؤلات؟

وفي محاولة للإجابة على هذه التساؤلات تنطلق الدراسة من فرضية أساسية وهي أن ثمة علاقة إيجابية بين توافر الديمقراطية وتحقيق الاستقرار السياسي في بلد ما، وأنه كلما كانت هناك شرعية للحاكم كان هناك استقرار سياسي، وفي الحالة المصرية فإن ثمة علاقة إيجابية بين استخدام النظام العسكري للعنف وقمع الحريات وعدم حدوث استقرار سياسي حقيقي في البلاد.

أما بالنسبة للنطاق الزمني، ونظراً لاعتبارات المساحة فقد يكون من الصعب تناول فترة حكم الرئيس الأسبق حسني مبارك باعتبارها مرحلة الأساس لعدم الاستقرار السياسي، وكذلك مرحلة الرئيس السابق محمد مرسي لقصرها الزمني، وإنما سنكتفي بالفترة الأخيرة التي تلت إقصاء الرئيس مرسي عن السلطة، باعتبارها دالة في موضوع البحث، مع إمكانية التعريج السريع على الفترات السابقة كلما كانت هناك حاجة لذلك.

ومن هنا سوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين أساسيين ينطوي كل منهما على ثلاثة مطالب:

المبحث الأول يهتم بدراسة الإطار النظري وينقسم لثلاثة مطالب تتعلق بتعريف لمفهوم الاستقرار السياسي وأسبابه ومظاهر تحققه. أما المبحث الثاني فيركز على "الحالة التطبيقية" ألا وهي "مصر" من حيث دراسة أسباب الاستقرار أو عدم الاستقرار السياسي في مصر، ومظاهر تحققه، ثم إمكانات ومتطلبات تحققه حال غيابه.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

قد يكون من المهم قبل دراسة أي ظاهرة سياسية واقعية، البحث في الأسس النظرية التي تساهم في فهم الظاهرة وتفسيرها وتحليلها. ورغم أن الإطار النظري ربما يكون في كثير من الأحايين معقداً بسبب التباينات الكبيرة بشأنه، إلا أنه يعد بمثابة البوصلة

للباحث في أي ظاهرة اجتماعية أو سياسية. وفي هذا الإطار سوف يقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب أساسية هي:

المطلب الأول: تعريف الاستقرار السياسي.

المطلب الثاني: أسباب تحقق الاستقرار السياسي.

المطلب الثالث: مظاهر و"مؤشرات" تحقق الاستقرار السياسي.

المطلب الأول تعريف الاستقرار السياسي Political Stability

شأنه شأن أي تعريف في العلوم السياسية، لا يوجد اتفاق موحد على تحديد مفهوم الاستقرار السياسي. فهناك عدة تعريفات له بعضها ربط بين الاستقرار والكمون وعدم التغيير، وبعضها أشار إلى حدوث تغييرات تدريجية سلمية غير فجائية في المجتمع. إنه بمعنى آخر مفهوم مرن يرتبط بمدى مرونة النظام ومؤسساته في مواكبة التغيرات الداخلية والخارجية في آن واحد.

وهنا يمكن التمييز بين اتجاهين في التعريف:

الأول يرى أن الاستقرار السياسي يعني قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغييرات لمواجهة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق الحدود دعما لشرعيته وفاعليته[١]، وهو نفس ما ذهب إليه تعريف آخر من أن الاستقرار السياسي هو مدى قدرة النظام على التعامل مع الصراعات والأزمات التي تحدث داخل المجتمع بحيث يتم السيطرة عليها والسعي لعدم تفاقمها، كما يرتبط بمدى تحقق الإصلاح والعدالة الاجتماعية في المجتمع[٢].

---

[١]- حول هذا التعريف أنظر محمد ضياء الدين محمد، **الانشقاقات الحزبية وأثرها على الاستقرار السياسي في السودان:**

http://www.alukah.net/Books/Files/Book_3698/BookFile/ALSODAN.doc

[٢]- حول هذا التعريف أنظر مناور عبد اللطيف العتيبي، "**الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت**" (رسالة ماجيستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٣)، ص ٦.

وفي المقابل هناك اتجاه ثان يعمد إلى التركيز على مدة دوام النظم في الحكم بغض النظر عن كونها ديمقراطية من عدمه، بعضها ركز على المنظور الاقتصادي بمعنى أن استقرار النظام مرتبط بمدى توفيره الحاجات الأساسية للمواطنين[٣].

وربما يرى الباحث أن الاتجاه الأول هو الأقرب للتعريف، لذا سوف يتبناه لعدة أمور أولها أنه يتحدث عن الاستقرار كحالة دائمة وليست مؤقتة، كما أنه يصعب الحديث عن كمون أي حالة اجتماعية، ناهيك عن كونها نظاما سياسيا يعمل في بيئة داخلية وخارجية متغيرة بصورة كبيرة.

وفي هذا الإطار ينبغي التفرقة بين الاستقرار السياسي كنمط حياة مستمر لفترة طويلة وبين حدوث حالة طارئة من عدم الاستقرار نتيجة لظروف معينة مثل حدوث مظاهرات تدوم لوقت محدود ولأسباب اجتماعية كما حدث في "انتفاضة الخبز في مصر عام ١٩٧٧"، أو اغتيال قيادة سياسية كما في حادثة اغتيال "رفيق الحريري في لبنان ٢٠٠٥، وأنور السادات في مصر أوائل الثمانينات". فهذه العوارض إذا نجح النظام السياسي في التعاطي الجيد معها فقد تقود إلى عودة الاستقرار مرة أخرى والعكس صحيح أيضاً.

وينبغي القول هنا أيضا أنه لا يدخل في التعريف الاستقرار السياسي "المؤقت" الذي قد يتحقق نتيجة هيمنة السلطة على كافة أجهزة الدولة بما فيها وسائل الإعلام، وبروز دور الأجهزة الأمنية والمخابراتية في كافة المجالات، وبالتالي لا تكون هناك شرعية سياسية ولا مشاركة سياسية ومن ثم غياب رضا الشعب على الحاكم. وربما قد يكون

---

[٣]- القطاع الخيري والاستقرار السياسي، **المركز الدولي للأبحاث والدراسات "مداد"**، ٢٠ فبراير ٢٠١١ ، ص ٥.

http://www.medadcenter.com/sites/default/files/import/researches-68311-542bc8692c408.pdf

هذا حال الكثير من الدول العربية [٤]. وهي أمور تشي بأن هذا الاستقرار مؤقت وغير شرعي وربما ينتظر بعض الظروف الداخلية والخارجية للثورة أو الاحتجاج عليه كما حدث إبان الربيع العربي.

المطلب الثاني: عوامل "أسباب" تحقيق الاستقرار السياسي

تتنوع أسباب تحقق الاستقرار السياسي في أي بلد ما بين أسباب سياسية وأخرى اقتصادية وثالثة اجتماعية. وقد تتشابك أسباب الاستقرار السياسي، مع مظاهر تحققه، فأحياناً تكون الأسباب بمنزلة مؤشرات، كما أن الأخيرة قد تكون أحد الدوافع أو "الأسباب" للاستقرار السياسي من عدمه، فوجود نظام ديمقراطي يعد سبباً للاستقرار الذي من مؤشراته احترام القوانين وتداول السلطة واستقرار المؤسسات، فضلاً عن شرعية النظام. وفي المقابل، فإن تحقق هذه المؤشرات قد يكون سبباً من الأسباب السياسية للاستقرار. كذلك قد يؤدي إلى غياب بعض هذه المؤشرات إلى حدوث حالة من عدم الاستقرار. وهكذا الحال بالنسبة لباقي الأسباب ومؤشراتها.

لذا قد يكون الباحث في هذه الحالة أمام خيارين، أحدهما الجمع بين الأسباب والمؤشرات لصعوبة الفصل بينهما، أو القيام بالفصل التحكمي لأغراض البحث، وهو الخيار الذي سيلجأ إليه الباحث لأنه قد يعطي مزيداً من الإيضاح.

أولاً: الأسباب السياسية للاستقرار "طبيعة النظام الحاكم"

تؤثر طبيعة النظام السياسي سواءً أكان "ديمقراطياً، أو عسكرياً، أو سلطوياً" على الاستقرار السياسي، وهذا ما ذهب إليه إميل دور كايم، حيث اعتبر أن السلطات التي تؤمن بالمشاركة السياسية والمبادئ الديمقراطية واستغلال الموارد واحترام الإبداع

---

[٤]- لمزيد من التفاصيل أنظر إبراهيم غرايبة "عرض كتاب"، خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٣" على الرابط التالي:
https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=567183163293340&id=566122860066037

الفردي وخلق حالة من التنافس ضمن أسس الكفاءة والجودة، هي مجتمعات أكثر استقراراً [٥].

أما النظم العسكرية والسلطوية فهي تتعاطى مع مسألة الاستقرار ليس بوصفه محصلة نهائية للعديد من الشروط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية، وإنما بوصفه نتاج القوة المادية وممارستها تجاه الفئات أو النخب الاجتماعية الأخرى.

فهذه النظم تربط بين الاستقرار السياسي والقبضة الأمنية، وبالتالي لا يتم التركيز على جانب الحريات والمشاركة السياسية بقدر التركيز على جانب الإذعان والخضوع للسلطة باعتبار ذلك الوسيلة الوحيدة للاستقرار. لكن يلاحظ أن هذه الفكرة كما سبق القول تؤدي إلى استقرار مؤقت وليس استقراراً دائماً بسبب وجود حالة من الكبت والقهر داخل فئات كثيرة من الشعب تنتظر اللحظة المناسبة لانفجارها تعبيراً عن رفض النظم المستبدة [٦]، لا سيما إذا ارتبط ذلك بحالة من تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية.

لذلك نجد أن الدول المتقدمة عسكرياً وأمنياً والمتخلفة سياسياً، هي التي يهتز فيها الاستقرار السياسي لأبسط الأسباب والعوامل، أما الدول التي تعيش حياة سياسية فعالة، وتشترك قوى المجتمع في الحقل العام وفق أسس ومبادئ واضحة، هي الدول المستقرة والمتماسكة والتي تتمكن من مواجهة كل مؤامرات الأعداء ومخططاتهم[٧].

ومع هذا قد تكون هناك نظم أقل ديمقراطية وتشهد حالة من الاستقرار السياسي. لاسيما الملكية كمعظم دول الخليج التي يوجد فيها حالة من الاستقرار السياسي بسبب

---

[٥]-د. عادل ناصر، **أزمات ومرتكزات الاستقرار في المجتمعات العربية**، ص ٥ وما بعدها:
file:///C:/Users/badr/Desktop

[٦]- **نفس المرجع السابق**

[٧] - محمد محفوظ، **الاستقرار السياسي.. قراءة في المفهوم والغايات**، ٣ سبتمبر ٢٠١٢:
http://www.ebda3news.net/ideas

الأوضاع الاقتصادية، فضلاً عن قلة عدد السكان[٨]. وبالتالي يكون هناك حالة من الرضا عن هذه النظم بسبب الجوانب الاقتصادية من ناحية، وللطبيعة القبلية لهذه المجتمعات القائمة على فكرة الأبوية، وفكرة القبيلة. ومن ثم فإن احتمالات عدم الاستقرار السياسي قد تتراجع لهذه الأسباب.

ثانياً: الأسباب الاقتصادية للاستقرار

هناك ارتباط كبير بين الأوضاع الاقتصادية لأي مجتمع، وتحقيق الاستقرار السياسي فيه. ووفق أحد النماذج العالمية لقياس الاستقرار السياسي في مجتمع ما، فإن الاستقرار الاقتصادي اللازم للاستقرار السياسي يتحقق من خلال مجموعة من المؤشرات منها نسبة الفقر، البطالة، التضخم، التفاوت الاقتصادي بين الطبقات، وجود فساد إداري واقتصادي من عدمه، رضاء المواطنين عن الوضع المعيشي[٩]. وكلما كانت هذه المؤشرات في حدها الأدنى كلما كان هناك حالة من الاستقرار الاقتصادي والسياسي والعكس صحيح.

ووفق تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس" لعام ٢٠١٣، فإن اتساع التفاوت في الدخول سواءً داخل الدولة الواحدة أو بين الدول وبعضها البعض يعد ثاني أكبر خطر يهدد العالم خلال الفترة المقبلة، وأن من أهم الأثار المترتبة على ذلك انهيار الثقة والتعاون والعمل الاقتصادي الفعال في البلدان والمجتمعات، ووفق عالم الاقتصاد إدوارد جليزر وزملاؤه بجامعة هارفارد، فإن اللامساواة داخل أي مجتمع غالباً ما تمد كلا

---

[٨]- ابتسام سهيل الكتبي، التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والآفاق المستقبلية، **بحث مقدم لندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، ٢٠٠٥** على الرابط التالي:
http://gz27.blogspot.qa/2009/08/blog-post_25.html

[٩]- حول هذه المؤشرات أنظر مناور عبد اللطيف العتيبي، **مرجع سابق** ، ص ٦.

[٩]- القطاع الخيري والاستقرار السياسي، **مرجع سابق**، ص ص ١٢-١٣.

الفريقين- الأثرياء والفقراء- بالدافع والحافز على تقويض المؤسسات الحاكمة[١٠]، ما يعني عدم الاستقرار السياسي.

ثالثاً: الأسباب الاجتماعية للاستقرار: التجانس المجتمعي والاندماج الوطني والسياسي National& political integrity

لا تكمن مشكلة أي مجتمع في تنوع الثقافات والأعراق والإثنيات داخله، ولكن في آلية استيعاب هذه الاختلافات التي تعتبر ظاهرة صحية والحيلولة دون أن تصبح خلافات ونزاعات قد تؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي. فهناك تنوع ثقافي كبير في العديد من المجتمعات المتقدمة كالمجتمع الأمريكي وبعض الدول الأوروبية التي ربما شهدت في فترة من الفترات حالة من الخلاف الأيديولوجي، لكن سرعان ما توحدت وشهدت حالة كبيرة من الاستقرار السياسي كحالة ألمانيا منذ أوائل تسعينات القرن الماضي.

لكن في المقابل قد يكون عدم التجانس أحد أسباب عدم الاستقرار السياسي، لا سيما إذا ما كانت هناك تمايزات في مفهوم المواطنة بسبب الدين أو الجنس أو العرق أو حتى الطائفة. هذه الأسباب قد يكون مصدرها النظم الداخلية ذاتها. وقد يكون مصدرها خارجياً تاريخياً مرتبطاً بالعهد الاستعماري الذي كان يكرس هذه التباينات عبر سياسته التقليدية "فرق تسد"، وربما هناك العديد من الحالات في الدول الأفريقية خير شاهد على ذلك "حالات رواندا وبوروندي وغيرها". هذا التمايز ربما يؤدي إلى حالات عنف مسلح من الفئات المضطهدة، أو حتى وقوع حرب أهلية ونمو النزعات الانفصالية كالحالات الأفريقية.

١٠- أحمد دياب، **تركز الثروة.. الأبعاد والتداعيات**، ٢٧يناير ٢٠١٤:
http://www.acrseg.org/2475

وهنا ينبغي التمييز بين مفهومين قد يتداخلان في بعض الأحيان هما الاندماج الوطني national integration، والاندماج السياسي political integration. فالأول يعني وجود علاقات أفقية بين مكونات المجتمع وفق أسس المواطنة والشراكة في الوطن، وتنشأ الأزمة عندما ترفض الفصائل أو الإثنيات أو العرقيات المختلفة التعامل مع بعضها البعض. أما الاندماج السياسي فيعني العلاقة الرأسية بين المجتمع بكل مكوناته والحاكم، وهو يرتبط بمفهوم الشرعية، وعندما تكون هناك حالة من عدم الرضا الشعبي عن الحاكم تنشأ أزمة الشرعية وبالتالي الاندماج السياسي، وتحدث العزلة للفصائل المختلفة أو حتى فصيل دون آخر[١١]. وقد يتداخل الأمران كما سبق القول لاسيما عندما يعمد الحاكم لتمييز طائفة على أخرى، فيحدث التباعد بين الطائفة الحاكمة وباقي الطوائف الأخرى "اندماج وطني"، كما يحدث تباعد بين هذه الطوائف المهمشة والحاكم "اندماج سياسي"، ونكون هنا أمام أزمة اندماج وطني سياسي تساهم في إحداث حالة من عدم الاستقرار السياسي.

المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار السياسي

هناك مجموعة من المؤشرات التي تشي بوجود حالة من الاستقرار السياسي في دولة ما بعضها يتعلق بالشرعية، وآخر يتعلق بالاستقرار المؤسسي، وثالث يرتبط بالتداول السلمي للسلطة وغير ذلك كثير وكلما توافرت هذه المؤشرات مجتمعة كلما كان ذلك على تجذر وتعمق الاستقرار السياسي.

أولاً: شرعية النظام السياسي

هناك العديد من التعريفات لمفهوم الشرعية السياسية. إلا أن هناك شبه اتفاق بين الباحثين على أن الشرعية هي الأساس الذي يبنى عليها الحكم، الذي يتسم بالاستقرار والثبات، والقبول الطوعي بالحكومة. هذا القبول هو الذي يجعل الحكومة شرعية. أو

---

[١١]- د. إبراهيم نصر الدين، **الاندماج الوطني في إفريقيا: نموذج نيجيريا** (القاهرة : مركز دراسات المستقبل الأفريقي، سلسلة دراسات أفريقية، عدد ٣، ١٩٩٧) ص ص ٨-٩.

بمعنى آخر أن جوهر الشرعية هو قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم وأن يمارس السلطة [١٢].

وبناءً على ذلك فإن النظم المستقرة هي التي تحظى بقدر كبير من الشرعية ناتج عن فاعليتها في الاستجابة لمطالب الجماهير، ما يدفع الأخيرة إلى المشاركة السياسية والاندماج الوطني، والذي يؤدي غيابهما وفق أدبيات التنمية السياسية لحدوث حالة من عدم الاستقرار السياسي[١٣].

وهنا لا بد من التمييز بين الشرعية التي تستند إلى رضا المحكومين على النظام، وبين المشروعية التي ربما تستند لأسس قانونية شكلية "كإجراء انتخابات شكلية" دون الحصول على الشرعية. وبالتالي فإن النظم غير الديمقراطية غالباً ما تبحث عن هذه الشرعية المفقودة، أو بمعنى آخر تبحث عما بات يعرف وفق بعض أساتذة العلوم السياسية "بالشرعنة"[١٤]. لذا تصبح الشرعية هي الأساس. وليست المشروعية القائمة فقط على أسس ديمقراطية شكلية أو حتى حقيقية. لكن يمكن أن تتحول عدم الشرعية في بعض الحالات إلى الشرعية، فقد يستولي نظام سياسي معيّن على السلطة دونما سند من مصادر الشرعية "كحالة انقلاب عسكري"، ولكن بمرور الوقت قد يكتسب ما يعرف بشرعية الأداء، أي قبول المحكومين له بسبب أدائه وليس بسبب الإذعان والقسر[١٥]،

---

[١٢]- لمزيد من التفاصيل أنظر فريدة العمراوي، **أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية دراسة حالة "مصر"** (رسالة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة محمد خيضر ببسكرة الجزائر،٢٠١٣-٢٠١٤) ص ص ٩-١٠

[١٣]-د. عماد مؤيد جاسم، التوزيع الاسترضائي للسلطات وأثره في الاستقرار السياسي في العراق، بحث مقدم إلى **المؤتمر السنوي الأول.**
لكلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، أكتوبر ٢٠١٠، ص ص ١٢-١٣

[١٤]- د. سيف عبد الفتاح بين الشرعنة والفرعنة، **موقع مصر العربية:**
http://www.masralarabia.com

[١٥]- حمادي نبيل، محمد زيدان، **المشاركة السياسية للفقراء كآلية للحد من ظاهـرة الـفقر**
http://www.kantakji.com/media/3971/2115.doc

والعكس صحيح، فقد يصل نظام سياسي إلى السلطة بطريق مشروع "انتخابات ديمقراطية حقيقية" ويكون متمتعاً بالقبول الاجتماعي، ولكنه بمرور الوقت قد يفقد هذه الشرعية بسبب ضعف شرعية الأداء.

ثانياً: استقرار المؤسسات السياسية

يعد الاستقرار المؤسسي في أي دولة مؤشراً مهماً على الاستقرار السياسي فيها. إذ يصعب القول إن الدول التي تشهد حكومات ائتلافية هشة تنهار سريعاً، أو تلك التي لا تكمل برلماناتها مدتها القانونية بسبب الإقالة من قبل السلطة التنفيذية أو لأسباب قانونية تتمتع باستقرار مؤسسي. لكن في المقابل هذا الاستقرار لا يعني جمود المؤسسات خاصةً البيروقراطية والأمنية والعسكرية، فلا بد من تمتعها بمرونة كافية لاسيما فيما يتعلق باستجابتها للمتغيرات والتحديات الداخلية والخارجية وتحقيقها مصالح المواطن وخدمته كما هو شعار وزارة الداخلية في مصر "الشرطة في خدمة الشعب".

فالسلطة السياسية لا يمكنها تحقيق الاستقرار والديمومة ما لم تستند إلى أسس ومقومات تتضمن الكفاءة والقدرة والفاعلية والاستمرارية والعمل على تطوير مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكن هذا لا يحدث في أغلب المؤسسات السياسية في الدول العربية التي تعمل وفق إرادة السلطة وتكون خادمة لها أكثر من خدمتها للشعب صاحب السيادة الحقيقية، بل إن بعض المؤسسات العامة هي مؤسسات سلطوية مما يحرم الجماهير من خدماتها، وهذه الصورة نجدها في المؤسسات الأمنية والإعلامية بصورة خاصة[١٦].

ومعنى هذا أن عدم قيام هذه المؤسسات بالدور الوظيفي المنوط بها لتحقيق مصالح الشعب، قد يؤدي إلى حالة من السخط السياسي العام وقد تكون هذه المؤسسات هدفاً لغضب شعبي قادم. وربما تزداد الأمور تعقيداً في ظل غياب بعض هذه المؤسسات لسبب

---

[١٦]- د. عادل ناصر، **مرجع سابق**، ص ٥ وما بعدها.

أو لآخر مثل غياب رأس السلطة التنفيذية "حالة لبنان" أو الفشل في تشكيل حكومة "حالة ليبيا ٢٠١٤-٢٠١٥"، أو حتى غياب البرلمان "حالة مصر بعد انقلاب ٢٠١٣". إذ من شأن كل هذا حدوث حالة من عدم الاستقرار في البلد المعني.

ثالثاً: الانتقال السلمي للسلطة

تضمن النظم الديمقراطية تحقيق حالة من الاستقرار السياسي حتى في مرحلة التحول الديمقراطي من نظام لآخر عبر الانتخابات؛ فالمشاركة السياسية الحقيقية للشعب مع السلطة ووجود دور قوي له في إبقائها أو تغييرها عبر الآليات الديمقراطية المتعارف عليها وفي مقدمتها الانتخابات، يضمن حالة من الانتقال السلمي السلس للسلطة يكون مصحوباً بحالة استقرار سياسي.

أما إذا فقدت هذه الآلية، وحلت وسائل أخرى لبقاء هذه النظم في السلطة، أو حتى انتقال شكلي للسلطة عبر آلية الانتخابات الشكلية أو حتى التوريث وغيره، فربما يؤدي ذلك إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي، لا سيما في ظل وجود مسهلات أخرى لذلك مثل حرمان اقتصادي، اضطهاد سياسي، وغير ذلك. وربما تكون تجربة مصر في آخر أيام الرئيس المخلوع مبارك خير شاهد على ذلك. إذ ترتب على انسداد الأفق السياسي، وإجراء انتخابات برلمانية شكلية في "أكتوبر ٢٠١٠" وتزويرها لصالح الحزب الوطني الحاكم في حينها، في حدوث حالة من الغضب السياسي وهو أحد أسباب قيام ثورة يناير بعدها بثلاثة أشهر فقط.

رابعاً: زيادة المشاركة السياسية

تعرف المشاركة السياسية بأنها قدرة المواطنين على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواءً بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين لهم في البرلمان يفعلون ذلك[١٧].

---

[١٧]- حول هذا التعريف انظر سعد الدين إبراهيم، "محرر"، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥" في حمادي نبيل، محمد زيدان، **مرجع سابق.**

وتعد المشاركة السياسية أحد المؤشرات الهامة للاستقرار السياسي. هذه المشاركة ترتبط بمجموعة من الشروط اللازمة لتحقيقها منها حرية الرأي والتعبير، قوة الأحزاب وقوى مؤسسات المجتمع المدني وتأثيرها.

وتعد الانتخابات أحد الوسائل المهمة للمشاركة، فضلاً عن الانضمام للأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني. وبصفة عامة يلاحظ أن الدول التي تشهد حالة من الانفتاح الديمقراطي تزداد بها عملية المشاركة السياسية مثلما حدث في انتخابات مصر وتونس بعد ثورتي يناير والياسمين، في حين أن الدول غير الديمقراطية تقل بها عملية المشاركة السياسية لفقدان الثقة بها من ناحية، ولكون المؤسسات المنتخبة تعبر عن مصالح النظام وليس مصالح الجماهير.

خامساً: الخضوع الطوعي للقوانين

لعل أحد أهم تعريفات الاستقرار السياسي تعريف سيمون مارتن ليبست الذي يرى ارتباط هذا الاستقرار بوجود اقتناع شعبي بأن المؤسسات والقوانين السائدة هي الأكثر ملاءمة للمجتمع[١٨]. وبالتالي فإن فهم المجتمع لغاية هذه القوانين الصادرة من المؤسسات التشريعية المنتخبة يعد عاملاً مهماً في تحقيق الاستقرار. لكن الأمور تبدو أكثر صعوبة في ظل غياب المؤسسة التشريعية من ناحية، وانفراد السلطة التنفيذية بإصدار عشرات القوانين التي ربما لا تتماشى مع مصالح الشعب. وهنا نصبح أمام أزمة حقيقية لعدم الاستقرار وفق مفهوم ليبست.

---

[١٨]- محمد محمود السيد، استراتيجيات الاحتواء: كيف يمكن التكيف مع حالات عدم الاستقرار السياسي؟ **المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة**، ٢٨/ ١٠/ ٢٠١٥:
http://www.rcssmideast.org/Article

سادساً: غياب أعمال العنف السياسي

ويقصد بالعنف استخدام القوة أو التهديد بها من أجل تحقيق أهداف أو دوافع سياسية[١٩]، وقد يكون مصدره السلطة، وبالتالي نكون أمام عنف رسمي يتخذ أشكالاً متعددة من التصفية الجسدية للخصوم وقمع التظاهر إلى غير ذلك من الأساليب. أو قد يكون عنفاً غير رسمي فردي يقوم به أفراد، أو منظم تقوم به جماعات[٢٠]، وربما هذا هو الأخطر وتتعدد مظاهره من اغتيالات سياسية مروراً بتمرد مسلح وصولاً إلى الرغبة في الانفصال عن الدولة الأم كحالة "الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة الراحل جون جارانج".

فالاستقرار السياسي نقيض العنف وربما يكون هذا أمراً بديهياً، إلا أنه قد يتقاطع مع مفهوم الثورات سواءً أكانت عنيفة وهذا أمر بدهي، أو كانت ثورة سلمية، لأن نجاحها لا يعني الانتقال الفوري إلى الاستقرار السياسي، بل ربما يتبعها حالة من عدم الاستقرار قد تطول أو تقصر كما هو الحال في العديد من الثورات كالثورة الأمريكية أو الفرنسية أو غيرها[٢١]، والسبب في ذلك يرجع إلى وجود تباينات لدى قيادة الثورة بشأن طبيعة المرحلة الانتقالية والتعامل مع النظم التي أطيح بها، أو لوجود الثورة المضادة التي غالباً ما تكون متغلغلة في أجهزة الدولة المختلفة، وبالتالي تسعى لإحداث حالة من الإفشال السياسي للنظام الثوري والسعي لإسقاطه مما يؤدي لحدوث حالة من عدم الاستقرار السياسي.

---

[١٩]-لمزيد من التفاصيل حول العنف السياسي، أنظر قطبي أدم، رؤية نظرية حول مفهوم العنف السياسي، **مجلة الباحث**: http://rcweb.luedld.net/rc1/11_ADEM.PDF

[٢٠] لمزيد من التفاصيل أنظر حسنين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم ١٧، ط ٢، ١٩٩٩) ص ص ٢٧-٢٩.

[٢١]- حول دورة الثورات أنظر جاك غولدستون، "**ثورات متحركة: التحولات في العالم العربي ٢٠١٠-٢٠١٤**" (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٩فبراير ٢٠١٥).

وربما يرتبط الأمر نفسه بالانقلابات العسكرية التي تشهدها العديد من النظم الديمقراطية، إذ إن الأمور ربما لا تستقر للعسكر إلا بعد فترة تعرف بمرحلة التمكين التي يتم خلالها القضاء على كل ما ينتمي للنظام السابق.[٢٢]

سابعاً: نجاح السياسات الاقتصادية للنظام

يعد الاستقرار الاقتصادي أحد مؤشرات الاستقرار السياسي الهامة، لاسيما في ظل وجود حالة من الرضا لدى المواطن عن سياسات النظام التي تلبي الحد الأدنى من طموحاته.

وهنا يأتي الحديث عن التنمية الاقتصادية ومؤشراتها القابلة للقياس والتي من أهمها زيادة الدخل القومي، ارتفاع مستوى المعيشة، زيادة متوسط دخل الفرد، تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر[٢٣].

وهنا لا بد من التمييز بين تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة كهدف استراتيجي، والسعي لتسكين أو تهدئة المواطن عبر مجموعة من الإجراءات الاقتصادية لمنع حدوث حالة من الاحتجاج أو التذمر ضد النظام. فبعد قيام الثورات العربية، قامت بعض الأنظمة بتبني سياسات أو استراتيجيات "إدارة الأزمات" Crisis Management. ومن ذلك استحداث آلاف الوظائف الحكومية من مدنية وعسكرية، زيادة مرتبات موظفي الحكومة، توزيع الهبات المالية لموظفي الحكومة، التوسع في مشاريع الإسكان العام، وغيرها من القرارات اللحظية التي لا تعالج جوهر المشاكل الاقتصادية التي تمر بها هذه البلاد[٢٤]، ما يجعلها عرضة لعدم الاستقرار ولو على المدى الطويل.

---

[٢٢]-خليل العناني، دورة حياة الانقلابات، **العربي الجديد**، "لندن"، ١٠ يونيو ٢٠١٤:
http://www.alaraby.co.uk

[٢٣]- حول هذه المؤشرات أنظر رنا حسني رشاد أبو الهنا، **الاستقرار السياسي وأثره على التنمية الاقتصادية في كل من الأردن وماليزيا ١٩٩٩-٢٠٠٦**، (رسالة ماجيستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠٠٨)، ص ١٤

[٢٤]- محمد القنيبط، الاستقرار السياسي بين الشرطين الضروري والكافي، **موقع الهتلان بوست**
http://www.hattpost.com/?p=17559

وهكذا يتضح أن الاستقرار السياسي مرتبط بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن قياسه كذلك من خلال مجموعة من المؤشرات السياسية والاقتصادية. وأن العلاقة بينهما علاقة إيجابية.

المبحث الثاني: الاستقرار السياسي في مصر "دراسة حالة" منذ انقلاب يوليو ٢٠١٣ وحتى الآن

قد يكون من الخطأ الاعتقاد أن حالة عدم الاستقرار السياسي في مصر مرتبطة فقط بثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، أو "انقلاب" ٣ يوليو ٢٠١٣. صحيح أن الثورات أو الانقلابات هي أحد المؤشرات القوية على عدم الاستقرار السياسي، لكنها غالباً ما تكون تتويجاً لمرحلة كامنة من عدم الاستقرار ربما برزت بوضوح خلال السنوات الأخيرة لحكم الرئيس الأسبق مبارك "١٩٩١-٢٠١١" من خلال عدة مؤشرات منها زيادة القمع الأمني ضد المعارضة، والاهتمام بمحاولة نقل السلطة عبر التوريث لنجله جمال، ووصولاً إلى التزوير الفاضح في انتخابات البرلمان "أكتوبر ٢٠١٠" والتي كانت أحد الأسباب المباشرة لاندلاع ثورة يناير.

وإذا كانت الثورات أو الانقلابات تشكل حالة طارئة من عدم الاستقرار السياسي إلا أن فشل النظام ما بعد الثوري، أو النظام الانقلابي في تحقيق مؤشرات الاستقرار السياسي السابق الإشارة إليها في المبحث الأول يعني أننا أمام حالة من عدم الاستقرار ربما تستمر لفترة طويلة ما لم يتم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتصحيح المسار.

وكما سبق القول في المقدمة ونظراً لاعتبارات المساحة فقد يكون من الصعب تناول فترة حكم الرئيس الأسبق مبارك وكذلك مرحلة الرئيس الأسبق مرسي، وسنكتفي بالفترة الأخيرة التي تلت تنحية مرسي باعتبارها دالة في موضوع البحث ولكونها المرحلة الأحدث التي قد تفيد في عملية وضع سيناريوهات المستقبل، مع إمكانية التعريج السريع على الفترات السابقة كلما كانت هناك حاجة لذلك.

ومن هنا سوف يقسم هذا المبحث لثلاثة مطالب أساسية:

الأول: يتعلق بأسباب عدم الاستقرار السياسي منذ الانقلاب.

الثاني: مؤشرات عدم الاستقرار السياسي.

الثالث: إمكانات تحقيق الاستقرار السياسي.

المطلب الأول: أسباب عدم الاستقرار السياسي

كما سبق القول عند الحديث عن الإطار النظري، تتعدد أسباب عدم الاستقرار السياسي في مصر منذ الانقلاب ما بين أسباب سياسية وأمنية، وأخرى اقتصادية وثالثة اجتماعية، كما تتداخل هذه الأسباب مع المؤشرات، بحيث تكون لهذه الأسباب مؤشرات والتي بدورها قد تكون أسباباً للاستقرار من عدمه.

أولاً: الأسباب السياسية والأمنية لعدم الاستقرار

تساهم طبيعة النظام السياسي إلى حد كبير في تحقيق الاستقرار السياسي من عدمه. ولم يعد الحكم على درجة قرب النظام أو بعده عن الديمقراطية حكماً قيمياً، وإنما بات حكماً معيارياً يتم قياسه بناء على مجموعة من المؤشرات. ومن هذه المقاييس المقياس الرابع للحكم Polity IV index وهو أحد أشهر المقاييس العملية المستخدمة في أدبيات العلوم السياسية لقياس الديمقراطية والأوتوقراطية، كما أنه مؤشر دقيق في تسجيل التغييرات السنوية التي تحدثها هذه النظم. ووفق هذا المقياس هناك ٣ مؤشرات للديمقراطية هي كيفية شغل رئاسة السلطة التنفيذية "الانتخاب أم التعيين"، القيود المفروضة على السلطة التنفيذية، المشاركة السياسية. ويتدرج المقياس من صفر إلى عشرة بالنسبة لدرجة الديمقراطية، ومن صفر إلى سالب عشرة للنظم الأوتوقراطية. وعندما تم تطبيق هذا المقياس على السنة الأولى لحكم الرئيس مرسي "يونيو ٢٠١٢- يونيو٢٠١٣"، والأشهر الستة الأولى لحكم الرئيس السيسي الفعلي لوحظ أن درجة مرسي كانت موجب ٢، في حين كانت درجة السيسي سالب أربعة، أي أن الفارق بينهما ست نقاط.[٢٥] وربما يكون هذا أمراً منطقياً في الفارق بين نظام وصل

[25]-Shadi Hamid & Meredith Wheeler, Was Mohammed Morsi Really an Autocrat? **The Atlantic**, 31MAR, 2014.

للحكم بطريقة ديمقراطية، وسمح لمعارضيه بدرجة غير مسبوقة من الحرية لحد النيل منه شخصياً، ونظام وصل للحكم بانقلاب عسكري.

ثانياً: الأسباب اقتصادية

شهدت مصر تراجعاً كبيراً في الأوضاع الاقتصادية منذ الانقلاب قبل عامين. وبحسب مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٤-٢٠١٥، فإن مصر تراجعت من المركز ١٠٧ إبان حكم مرسي "٢٠١٢-٢٠١٣ " إلى المركز ١١٩ في الترتيب العالمي، وتدهور أداؤها في معظم الركائز الاثني عشر للمؤشر والتي تتضمن البنى التحتية، المناخ الاقتصادي الكلي، كفاءة سوق العمل الصحة والتعليم الأساسي وغيرها سواءً أكان على المستوى العالمي أو حتى الإقليمي، حيث احتلت الإمارات والأردن الصدارة في هذا الشأن[٢٦].

وفي المقابل تراجعت الأوضاع الاقتصادية لعامة الشعب بعد قرار زيادة أسعار الوقود، ورفع الدعم عن السلع الرئيسية والخدمات خاصة الكهرباء، مع ارتفاع الأسعار بصورة كبيرة، وتراجع القوة الشرائية للجنية بصورة كبيرة بعد تراجع سعره أمام الدولار.

ثالثاً: الأسباب المجتمعية

بالرغم من أن مصر ليس بها انقسام طائفي "كالسنة والشيعة"، فضلاً عن عدم وجود خطورة من وجود أغلبية مسلمة مع أقلية مسيحية، إلا أن البلاد شهدت منذ تنحية الرئيس السابق مرسي حالة من الانقسام السياسي المجتمعي "الأفقي" ربما ليس لها مثيل حتى داخل الأسرة الواحدة ما بين مؤيدين للرئيس مرسي ومؤيدين للمشير السيسي. وقد ساهمت في هذا الانقسام المؤسسة العسكرية وأذرعها الإعلامية المختلفة من شيطنة التيار الإسلامي،

---

http://www.theatlantic.com/international/archive/2014/03/was-mohammed-morsi-really-an-autocrat/359797

[٢٦]- أمنية حلمي وطارق الغمراوي، الاقتصاد المصري في ضوء نتائج تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٥-٢٠١٤، **المركز المصري للدراسات الاقتصادية:**

http://www.eces.org.eg/MediaFiles/events/f6bfd4f.pdf

والإخوان المسلمين تحديداً، ورفض الحديث عن مصالحة وطنية مجتمعية، حيث اقتصر الكلام على ضرورة إقصاء هؤلاء. وبالرغم من أن الفريق السيسي تحدث في خارطة الطريق التي أعلنها عن تحقيق المصالحة الوطنية، إلا أن الأمر اختلف تماماً بعد ذلك بأيام بداية من أحداث الحرس الجمهوري في الثامن من يوليو ٢٠١٣، ثم تعمق الأمر بطلبه الشهير بالحصول على تفويض شعبي لمواجهة ما سماه بالإرهاب المحتمل في ٢٦ يوليو، وما تلاه بعدها بساعات من القيام بقتل متظاهرين فيما عرف بأحداث المنصة، ثم كان فض اعتصام رابعة والنهضة في الرابع عشر من أغسطس بمثابة مسمار في نعش الانقسام المجتمعي، واستتبع ذلك إعلان الحكومة في الخامس والعشرين من ديسمبر الإخوان كجماعة إرهابية، ومطالبة كل شخص بالإبلاغ عن هؤلاء حتى وإن كان من أقرب المقربين إليه. ومن ذلك ما صرح وزير الإعلام السابق أسامة هيكل القريب من المؤسسة العسكرية عندما قال إن العدو يمكن أن يكون جارك أو حتى داخل منزلك[٢٧]. ولقد سعى النظام ليس لتهميش الإخوان سياسياً، ولكن للقضاء عليهم كقوة اجتماعية والعمل على الحشد الشعبي لذلك[٢٨].

المطلب الثاني: مظاهر عدم الاستقرار السياسي

هناك مجموعة من المؤشرات سبق الإشارة إليها في الجزء النظري من الدراسة لقياس عدم الاستقرار السياسي في أي بلد. سنحاول تطبيقها على الوضع في مصر منذ الانقلاب.

أولاً: تراجع شرعية النظام السياسي

لقد سعى الرئيس السيسي للحصول على حالة من الرضا الشعبي ليس من خلال شرعية الإنجاز، ولكن من خلال شيطنة الخصوم، إلا أن حجم التأييد له تراجع بصورة كبيرة حتى قبيل إعلان ترشحه للرئاسة في إبريل ٢٠١٤. فوفق استطلاع رأي

---

[٢٧]- أسامة هيكل في تصريحات لبرنامج القاهرة اليوم، ٢٧ نوفمبر ٢٠١٤.

[28]- Shadi Hamid, **Rethinking the U.S.-Egypt relationship: How repression is undermining Egyptian stability and what the United States can do**, November 3, 2015
http://www.brookings.edu/research/testimony/2015/11/03-us-egypt-relationship-hamid?rssid=foreign+policy

أجراه مركز زغبي في ديسمبر ٢٠١٣ " نفس توقيت إعلان الإخوان جماعة إرهابية "، فإن ٥١٪ ممن شملهم الاستطلاع رفض فكرة الانقلاب العسكري[٢٩]. ووفق استطلاع آخر أجراه مركز بيو في إبريل ٢٠١٤، فإن ٤٣٪ رفضوا الإطاحة بمرسي من خلال انقلاب عسكري، في حين أظهر ذات الاستطلاع أن شعبية السيسي باتت محدودة لتصل إلى ٥٤٪ فقط، في حين يعتبره ٤٥٪ شخصية غير مفضلة، بينما حصل مرسي رغم سجنه على تأييد ٤٢٪. نفس هذا التراجع حدث بالنسبة للمؤسسة العسكرية التي تراجع نسبة دورها الإيجابي لدى المواطن من ٧٣٪ بعد الانقلاب مباشرة إلى ٥٦٪ عام ٢٠١٤. وفي المقابل ورغم حظر الإخوان واعتبارها جماعة إرهابية فقد حصلت على تأييد ٣٨٪ ممن شملهم الاستطلاع. وفي ذات الاستطلاع عبر ٧٢٪ عن عدم رضاهم عن الطريقة التي تدار بها البلاد[٣٠].

ثانياً: مؤشر غياب وعدم فاعلية المؤسسات

منذ تنحية الرئيس مرسي تم تعطيل مؤسسة الرئاسة المنتخبة، ونفس الأمر بالنسبة "لمجلس الشورى" المجلس التشريعي الثاني، كما أن مجلس الشعب "الغرفة الأولى للبرلمان" ظل غائباً منذ مايو ٢٠١٢، بعد حله من قبل المحكمة الدستورية، ولقد ظلت البلاد برئيس مؤقت هو عدلي منصور حتى إجراء أول انتخابات رئاسية في مايو ٢٠١٤ "، بينما تم إرجاء الانتخابات البرلمانية لأكثر من مرة حتى تم إجراؤها في أكتوبر ونوفمبر ٢٠١٥، أي بعد غياب دام أكثر من ثلاثة أعوام.

---

[29]- "Egyptian Attitudes: September 2013," Zogby Research Services, http://static1.squarespace.com/static/52750dd3e4b08c252c723404/t/5294bf5de4b013dda087d0e5/1385480029191/Egypt+October+2013+FINAL.pdf

[30]- One year after Morsi's ouster, divides persist on El-Sisi, Muslim Brotherhood (Washington, DC.," Pew Research Center, May 22, 2014), p.p.4-8 http://www.pewglobal.org/files/2014/06/Pew-Research-Center-Egypt-Report-FINAL-May-22-2014.pdf

وفي ظل غياب البرلمان أصدر الرئيس السيسي حزمة من القوانين تجاوزت ٤٤٠ قانوناً لها تأثيرات كبيرة على حالة الاستقرار السياسي في البلاد منها محاكمة المدنيين أمام العسكريين بالمخالفة للدستور والتهجير الإجباري لأهالي سيناء لإقامة منطقة عازلة في رفح بالمخالفة للدستور أيضاً.

ثالثاً: مؤشر تراجع المشاركة السياسية

تراجعت عملية المشاركة السياسية بصورة ملحوظة منذ الانقلاب فيما عرف باستحقاقات خارطة الطريق الثلاث "الاستفتاء، انتخابات الرئاسة، الانتخابات البرلمانية" حيث تراجعت نسب المشاركة من استحقاق لآخر لاسيما الاستحقاق الأخير، حيث لم تتجاوز نسبة المشاركة في الجولة الأولى في أكتوبر الماضي ٦٪ وفق الكثير من التقديرات غير الحكومية، بينما أعلنت اللجنة العليا للانتخابات أنها بلغت ٢٦٪. كما لم تفلح المناشدات الحكومية في إقناع الناخبين بالمشاركة حتى مع منحهم نصف يوم إجازة.

هذا العزوف أو المقاطعة عن المشاركة فسره بعضهم بالتصويت العقابي لعدم رضاء المواطن عن السلطة بالرغم من أن البرلمان هو صوت الشعب الرقيب على السلطة التنفيذية، فضلاً عن فقدانه الثقة منها منذ الانقلاب بداية من إعلان الجيش عدم تقديم مرشح له في الانتخابات مروراً بجعل الانتخابات الرئاسية أولاً بالمخالفة للإعلان الدستوري الصادر بعد الانقلاب، مروراً بتأجيل الانتخابات أكثر من مرة، وانتهاءً بتصريحات السيسي بشأن الدستور الذي هو أول استحقاق في خارطة طريق الانقلاب والتي أشار فيها إلى أنه كتب بنوايا طيبة، أي بمعنى آخر يحتاج إلى تعديل لإعطائه صلاحيات مطلقة في إدارة شئون البلاد[٣١].

هذا الإحجام الشعبي كان بمنزلة استفتاء شعبي على السيسي ذاته الذي تراجعت شعبيته وفق استطلاع رأي بيو السابق الإشارة إليه، وربما هذا ما دفع بعض الإعلاميين

---

[٣١]- بدر حسن شافعي، لماذا فشلت الانتخابات في مصر؟ **صحيفة الشرق القطرية**، نوفمبر ٢٠١٥.

الموالين له مثل لميس الحديدي وغيرها إلى تحذيره من المستقبل، ومحاولة تذكيره بمشهد انتخابات ٢٠١٠ والتي كانت أحد أسباب الإطاحة بمبارك بعد ذلك.

رابعاً: مؤشر عدم الخضوع الطوعي للقوانين

من الواضح أن المواطن المصري بات مكرهاً على الخضوع للقوانين والقرارات التي أصدرتها السلطة التنفيذية منذ تنحية الرئيس مرسي في غياب مؤسسة تشريعية تمثله وتشكل رقيباً عليها، لا سيما وأن الكثير من هذه القوانين والقرارات يعد انتهاكاً للكثير من حقوقه. وبحسب تقرير المرصد المصري للحقوق والحريات فإن عدد هذه القرارات والقوانين بلغ ٥١٠ وأهمها التعديلات التي أدخلت علي قانون الإجراءات الجنائية والتي جعلت من الحبس الاحتياطي طويل المدة ودون سقف زمني، وإقرار قانون التظاهر السلمي وماله من تأثير مباشر علي قمع التظاهرات وحبس المتظاهرين، وإعلان حالة الطوارئ في شمال سيناء، وإصدار قانون الخدمة المدينة المعني بالحياة الوظيفية داخل جهاز الدولة دون أن يكون هناك حوار مجتمعي بخصوصه والذي يعطي للقيادة الوظيفية الحق في إقالة الموظف أو عدم ترقيته تعسفاً [٣٢].

خامساً: مؤشر زيادة أعمال العنف السياسي

تصاعدت أعمال العنف السياسي الرسمي منذ تنحية الرئيس مرسي بصورة غير مسبوقة، وبحسب منظمة هيومان رايتس ووتش، فإن قتل المتظاهرين في ميدان رابعة العدوية "١٤ أغسطس ٢٠١٣" وصفت بأنها الأسوأ في تاريخ مصر الحديث. وخلصت المنظمة في تقريرها عن عمليات القتل إلى أنها لم تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان فحسب، بل إنها ترقى على الأرجح إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية، بالنظر إلى اتساع نطاقها وطبيعتها الممنهجه، وكذلك إلى الأدلة التي توحي بأن عمليات

---

[٣٢]- **المرصد المصري للحقوق والحريات**، تقرير رصد انتهاكات القرارات والتشريعات من الأول من يوليو ٢٠١٣ وحتى نهاية مايو ٢٠١٥: http://www.slideshare.net/ssuserd93812/ss-49253765

القتل كانت جزءاً من سياسة تقضي بالاعتداء على الأشخاص العزل على أسس سياسية. ووفق تقديراتها فإنه منذ تنحية الرئيس مرسي وحتى فض رابعة قامت قوات الجيش والشرطة بأعمال عنف ضد المتظاهرين ما أسفر عن مقتل ١١٥٠ منهم [٣٣].

ووفق تقرير آخر للمنظمة عن تقييم العام الأول للرئيس السيسي في الحكم، فإن النظام أشرف بنفسه على عملية العنف السياسي من أجل تحقيق ما يسمى بالاستقرار، وقام باعتقال ما لا يقل عن ٤١ ألف شخص بين يوليو ٢٠١٣ ومايو٢٠١٤، كما قام في أكتوبر ٢٠١٤ بإصدار قانون لتوسيع صلاحيات القضاء العسكري بحيث يشمل "كافة المرافق العامة والحيوية" لمدة عامين. ومنذ ذلك الحين أحالت النيابة ما لا يقل عن ٢٢٨٠ مدنياً إلى محاكمات عسكرية. لكن المحصلة تصاعد أعمال العنف من الحكومة، والجماعات المسلحة" في إشارة إلى ولاية سيناء" على حدٍّ سواء [٣٤].

وبالنسبة لسيناء فقد عمل النظام على تكرار تجربة مبارك في التعامل الأمني فقط مع هذا الملف الشائك، فضلاً عن ارتكابه أخطاء جسيمة بحق المدنيين ربما ساهمت بحسب تصريحات شهيرة للسيسي إبان توليه حقيبة الدفاع- إلى تنامي حالة من الثأر لدى المدنيين، فضلاً عن تشكيلهم حاضنة شعبية لهذه التنظيمات المسلحة. ووفق تقرير للمرصد المصري عن أعمال العنف في سيناء منذ الانقلاب، وحتى مايو ٢٠١٥، فقد تم رصد انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان قامت بها قوات الجيش والشرطة على النحو التالي:

- القتل خارج إطار القانون: ١٣٤٧ حالة
- الاعتقال التعسفي: ١١٩٠٦ حالة اعتقال
- ٩٠٧٣ حالة اعتقال

---

[٣٣]-**هيومان رايتس ووتش**، حسب الخطة مذبحة رابعة والقتل الجماعي للمتظاهرين في مصر، أغسطس ٢٠١٤، ص ١: https://www.hrw.org/ar/report/2014/08/12/256580

[٣٤]- **هيومان رايتس ووتش**، مصر- عام من الانتهاكات في ظل قيادة السيسي، ٨ يونيو ٢٠١٥: https://www.hrw.org/ar/news/2015/06/08/270193

- ٢٨٣٣ حالة اعتقال تحت بند الاشتباه[٣٥].

هذا العنف ساهم في حدوث عنف مضاد قاده تنظيم أنصار بيت المقدس الذي بات يعرف بتنظيم ولاية سيناء بعد مبايعته لزعيم تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" بزعامة أبو بكر البغدادي، حيث استهدف التنظيم رجال الشرطة والجيش. وتزايدت أنشطته بصورة كبيرة منذ الانقلاب. وقام بتنظيم عمليات كبيرة ضدها قام برصدها في إصدار مرئي في سبتمبر ٢٠١٥ تحت عنوان حصاد الأجناد أشار فيه إلى تبنيه العديد من العمليات سواءً في سيناء أو خارجها. منها استهداف موكب وزير الداخلية السابق اللواء محمد إبراهيم، وتفجير مديريات الأمن في القاهرة والدقهلية وجنوب سيناء، ثم كرم القواديس والكتيبة ١٠١ وغيرها.[٣٦]

وهكذا دخلت البلاد في دوامة غير مسبوقة من العنف الرسمي والعنف المضاد غير الرسمي، مما يصعب معه القول بوجود حالة من الاستقرار السياسي لاسيما مع تنوع عمليات بيت المقدس كماً ونوعاً وكان آخرها تبني التنظيم حادث تفجير الطائرة الروسية فوق سيناء في ٣١ أكتوبر ٢٠١٥[٣٧].

سادساً: مؤشر فشل السياسات الاقتصادية للنظام

تراجعت مؤشرات التنمية الاقتصادية بصورة كبيرة منذ يوليو ٢٠١٣ على النحو التالي:

١- ارتفع صافي الدين الخارجي لمصر وفق بيانات البنك المركزي ملياري دولار خلال ٢٠١٤-٢٠١٥ ليسجل ٤٨ مليار دولار مقابل ٤٦ مليار عام ٢٠١٣-

---

[٣٥]- **المرصد المصري للحقوق والحريات**، سيناء عامان من الجرائم:
http://www.slideshare.net/ssuserd93812/ss-49393332

[٣٦]- حول هذا الإصدار أنظر رسائل "ولاية سيناء": التحريض على العنف... وعلى الإسلام السياسي، **صحيفة العربي الجديد "لندن"** ٣ سبتمبر ٢٠١٥:
http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/9/2

[٣٧]-تسجيل صوتي لـ"ولاية سيناء" يتبنّى إسقاط الطائرة الروسية، **وكالة قدس برس انترناشيونال للأنباء**، ٤ نوفمبر ٢٠١٣: http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=12110

٢٠١٤. وهو أعلى مستوى للدين منذ ٢٤ عاماً عندما أسقطت دول نادي باريس نصف مديونية مصر الخارجية والتي تجاوزت ٥٠ مليار دولار في مايو من عام ١٩٩١ بعد مشاركة مصر في حرب الخليج الثانية.

٢- تراجعت الاستثمارات الأجنبية في مصر بحسب البنك المركزي أيضاً بنسبة ٣٤٪ خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٤-٢٠١٥ أي في الفترة من إبريل ٢٠١٥ – يونيو ٢٠١٥ مقارنة بذات الفترة من العام الماضي. ويلاحظ أن فترة التراجع هذه هي الفترة التالية مباشرة لعقد مؤتمر شرم الشيخ الدولي لدعم الاقتصاد المصري "مارس ٢٠١٥".

٣- تراجع احتياطي البلاد من النقد الأجنبي قرابة ملياري دولار ليصل إلى ١٦ مليار دولار فقط في سبتمبر ٢٠١٥ رغم المساعدات الكبيرة التي تلقاها النظام من بعض دول الخليج منذ الانقلاب. وهو ما اعتبرته وكالة موديز للتصنيف الائتماني أنه يؤثر على التصنيف الائتماني لمصر. ويعد هذا التراجع الأكبر في البلاد منذ يناير ٢٠١٢.

٤- تراجعت إيرادات قناة السويس رغم إصدار الكثير من الوعود بتدفق المليارات للبلاد بعد افتتاح التفريعة الجديدة في أغسطس ٢٠١٥، حيث كشفت بيانات الهيئة تراجع إيراداتها في ذات الشهر بنسبة ٩,٤٪ مقارنة بالعام الماضي.

٥- وبالنسبة للأسعار، فوفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لشهر سبتمبر ٢٠١٥ سجل ارتفاعًا قدره ٢,٨ بالمئة. وهو أكبر ارتفاع تحقق منذ يوليو ٢٠١٤ والذي سجل

ارتفاعًا قدره ٣,٦ بالمئة. كما ارتفع معدل التضخم السنوي إلى ٩,٤ بالمئة خلال شهر سبتمبر مقارنة بـ ٧,٩ بالمئة خلال شهر أغسطس ٢٠١٥.[٣٨]

هذه المؤشرات جعلت هناك حالة من عدم الثقة من المواطن في الأوضاع الاقتصادية وإمكانية تحسنها. ووفق استطلاع رأي بيو السابق الإشارة إليه فإن ٧٦٪ من المصريين يرون أن الأوضاع الاقتصادية سيئة، كما أن ذات النسبة تقريباً أشارت إلى صعوبة تحسن هذه الأوضاع خلال العام المقبل "٢٠١٥" [٣٩].

في ضوء ما سبق يلاحظ أن مؤشرات الاستقرار السياسي لا تصب في صالح نظام السيسي، بل هي مرشحة للتفاقم خلال الفترة القادمة. وقد يكون هذا متوقعاً بالنظر لغياب برنامج واضح للسيسي منذ إعلان ترشحه. وبالتالي بات السؤال الذي يطرح نفسه حول إمكانات واتجاهات تحقيق الاستقرار السياسي في مصر قائما ومشروعا.

مطلب ثالث: اتجاهات وإمكانات تحقيق الاستقرار السياسي في مصر

بالرغم من وجود صعوبة في تحقيق استقرار سياسي في ظل وجود نظام عسكري "بزي مدني"، لاسيما إذا اقترن ذلك بفشل اقتصادي، ما يعني تدني شرعية هذا النظام، وزيادة أعمال العنف، إلا أنه قد تكون هناك احتمالات لتحقيق استقرار سياسي حقيقي حتى وإن كان مؤقتاً، يمكن أن يكون مقدمة لاستقرار سياسي دائم. ولكن عبر مجموعة من الخطوات أهمها ما يلي:

١- ضرورة توافر إرادة سياسية لدى النظام برغبة حقيقية لتحقيق الاستقرار السياسي.

---

[٣٨]- حول هذه المؤشرات أنظر، ٥ مؤشرات على دخول الاقتصاد المصري مرحلة الخطر، **صحيفة المصري اليوم**، ١٤ أكتوبر ٢٠١٥: http://www.almasryalyoum.com/news/details/826767 وأنظر كذلك، اقتصاد مصر يسجل ٦ مؤشرات سلبية مهمة في أسبوع واحد، **موقع مصراوي**، ١٤ أكتوبر ٢٠١٥:

http://www.masrawy.com/News/News_Economy/details/2015/10/14/674476/

[39]- pew, **op. cit** , p 9.

٢- وجود قناعة لدى النظام بأن الاستقرار السياسي لن يتحقق من خلال العنف أو القبضة الأمنية، كما لن يتحقق من خلال قيام المؤسسة العسكرية بأدوار سياسية، علاوة على أن فكرة المشاركة السياسية للجميع هي الضمانة الأساسية لتحقيق الاستقرار المنشود.

٣- تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة بين السلطة والشعب من ناحية، وبين فئات الشعب من ناحية ثانية، وبين القوى السياسية وبعضها بعضاً من ناحية ثالثة لاسيما تلك المتعلقة بالتيار الإسلامي ورفض فكرة الإقصاء والتخوين وشيطنة الآخر، بما يهدف لتحقيق الاندماج الوطني والسياسي في آن واحد.

٤- زيادة عملية التنشئة السياسية الصحيحة القائمة على مبادئ الحرية والديمقراطية المسؤولة والمنضبطة بقواعد القانون وقيم وأخلاق المجتمع، فضلاً عن أهمية المشاركة السياسية باعتبارها الضمانة الأساسية للاستقرار السياسي.

٥- تقوية دور مؤسسات النظام السياسي لاسيما ما يتعلق بمنظمات المجتمع المدني ومن ذلك إعادة النظر في القوانين المكبلة لها على اعتبار أن تحقيق الاستقرار السياسي يتطلب ضرورة تعاون السلطة مع هذه المنظمات لتحقيق المتطلبات الشعبية.

٦- إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع حيث تشير الخبرة التاريخية في إقليم الشرق الأوسط إلى أن صناع القرار في الأغلب الأعم يرون الدولة على أنها نقطة الانطلاق والمرتكز الرئيسي، أمّا المجتمع فهو عنصر تابع للتطور في شكل الدولة وأدائها، وفي نظرهم فإن نجاح الدولة يُقاس بقدرتها على التعامل بشكلٍ فعّالٍ مع المجتمع، وهو الأمر الذي يتوافق مع رؤية "جويل مجدال"- صاحب النموذج الأشهر عن العلاقة بين الدولة والمجتمع- الذي لم ير أن نموذج "المجتمع القوي والدولة القوية" قابل للتطبيق في دول العالم الثالث. وقد أثبتت الثورات العربية، وما تبعها من حالات عدم استقرار سياسي- قد تصبح ممتدة- خطأ

العلاقة الصفرية بين المجتمع والدولة. وهو الأمر الذي يشير إلى ضرورة تخلي دول الإقليم عن فكرة "الدولة العميقة"، والابتعاد عن معادلة التناسب العكسي بين قوة المجتمع وقوة الدولة، وذلك عن طريق تطوير عقد اجتماعي جديد يعزز التعاضد بين الدولة والمجتمع، ومن ثَمَّ سيادة علاقة غير صفرية تقوم على تقوية طرفيها، من خلال فك التشابك بين شبكات الفساد والمصالح والذراع الأمنية للدولة، وإعطاء المجتمع المزيد من الحرية [٤٠].

٧- وضع أو إعادة تفعيل مواثيق الشرف الإعلامية، وأهمية التزام وسائل الاعلام المختلفة بها. فالإعلام لكي يحقق الاستقرار السياسي لا بد من أن يقوم بمجموعة من الوظائف أهمها إمداد الجماهير بالمعلومات الصحيحة عن القضايا المثارة داخلياً وخارجياً، ضمان التفاعل مع الجماهير من خلال السماح لهم بالمشاركة الحرة في البرامج المختلفة. إدارة نقاش حر في المجتمع من أجل الوصول إلى أفضل الحلول[٤١].

٨- تقديم المسئولين عن قتل الشباب واعتقالهم إلى المحاكمة، أو أن يصدر عفو عام عنهم من ذوي الضحايا في إطار مبادئ العدالة الانتقالية.

٩- ضمان المشاركة الشبابية الفاعلة في مؤسسات الدولة باعتبار أن هذه هي الآلية الوحيدة لتفريغ طاقات الشباب في إطار سلمي يفيد البلد.

-٤٠ **محمد محمود السيد، مرجع سابق.**

٤١- صفوت العالم، **دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي.. مصر نموذجاً** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ١٤مارس ٢٠١٣):

http://studies.aljazeera.net/issues/2013/03/201331411434095725.htm

١٠- تحقيق توازن سلطة حقيقي بين السلطات، وعدم طغيان أي منهما على الأخرى لا سيما السلطة التنفيذية. بل ربما يكون الأخذ بالنظام البرلماني أو المختلط الذي يميل لصالح البرلمان هو الأجدر لتحقيق الاستقرار السياسي.

١١- يرتبط بذلك أهمية التأكيد على استقلالية القضاء من ناحية، وعدم انخراط الجيش في العملية السياسية من ناحية ثانية، فالذي يحمي الديمقراطية هو الشعب مصدر السلطات. وليس الجيش، لأن المدني عكس العسكري، بل إن العسكر إذا دخلوا في السياسة أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة.

١٢- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وضرورة إعادة تيار الإسلام السياسي للعمل من جديد. إذ إن مبدأ الإقصاء لأي فصيل سياسي قد لا يؤدي لتحقيق استقرار سياسي، فما بالنا إذا كان هذا الإقصاء لأقوى فصيل سياسي بناءً على نتائج خمس استحقاقات متتالية منذ ثورة يناير شهدت أكبر نسبة مشاركة في تاريخ البلاد وصلت لأكثر من ٥٢٪ في جولة الإعادة من الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢مقارنة بأقل من ٥٪ في الاستحقاقات التالية على الانقلاب وفق الإحصاءات غير الرسمية، و٢٥٪ وفق الإحصاءات الرسمية المشكوك بها.

١٣- إقامة فترة انتقالية تتراوح مدتها ما بين عام وعامين وفق فكرة الديمقراطية التوافقية Consensual Democracy وهي المفهوم البديل عن الديمقراطية التنافسية، والتي تعني عدم إقصاء أي فصيل سياسي، واعتماد مبدأ التمثيل النسبي وتشكيل حكومة عريضة تضم جميع مكونات المجتمع. وقد تكون هي الخيار الفاضل وليس الأفضل في المجتمعات التي تشهد صراعات داخلية، وتسعى لتجاوز هذه المرحلة عبر الفترة الانتقالية التي تليها الديمقراطية التنافسية•.

•وفقاً لآرند لايبهارت (Arend Lijphart)، أستاذ العلوم السياسية الممتاز بجامعة كاليفورنيا، ورئيس الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية (٩٦-١٩٩٥)، فإن النتيجة الأساسية التي خرج بها من تحليل

خاتمة

في نهاية الدراسة يمكن القول إن الفرضية الأساسية للدراسة قد ثبتت صحتها فيما يتعلق بوجود حالة من عدم الاستقرار السياسي الحقيقي في مصر بسبب قمع الحريات واستخدام العنف ضد المعارضين، وأن ما تحقق من استقرار "ظاهري" عبر العنف، هو استقرار مؤقت لن يدوم كثيراً، وربما ينتظر الفرصة الداخلية والخارجية الملائمة للتعبير عن مخزون الكبت والقمع.

ومعنى هذا أن إمكانية تحقيق الاستقرار السياسي في مصر قد تكون صعبة، لكنها ليست مستحيلة، والعبء الأكبر يقع على نظام الانقلاب الذي ينبغي عليه ليس فقط

المؤسسات السياسية في ١١٨ بلداً بين عامي ١٩٨٥ و ٢٠٠٢ أن نظام التمثيل النسبي والاستقلال المناطقي (Autonomy Regional) كان لهما الأثر الأكبر في استدامة السلام في أعقاب النزاعات المسلحة بتلك البلدان.

لمزيد من التفاصيل أنظر د. الطيب زين العابدين، الديمقراطية التوافقية الطريق للاستقرار السياسي:
http://activities.uofk.edu/multisites/Uofk_activities/images/stories/activities/Humanities2013/papers/demo.pdf

الأيديولوجيا والسوسيولوجيا

جدل النص والواقع في عصر الصراع الهوياتي

د. عبد الغني عماد*

أصبح من المسلم به في الدراسات السوسيولوجية أن التيارات الدينية ذات الطابع الهوياتي في العالم، لا تهبط علينا من كوكب آخر، بل هي نبت موضوعي لوقائع ومتغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية، يتزامن صعودها وظهورها مع تحديات تهدد منظومة القيم وثوابت الموروث الثقافي، والتي غالباً ما ينتج عنها "**أزمة هوية**" واختلالات تطال مجمل البنى ومنظومة قيمها.

تريد هذه المقاربة أن تقول إن فهم أسباب صعود التيارات الدينية السياسية المعاصرة لا يمكن النظر إليه إلا باعتباره تعريفاً للذات وتوصيفاً للهوية، ولكن بصفتها آلية دفاعية في مواجهة العولمة وتحديات الحداثة والتغريب، بما يعنيه ذلك من منظومة قيم وسلوكيات تقتحم المجتمعات التقليدية، لذلك يبدو من السذاجة التعامل معها "أمنياً" باعتبارها ظواهر إرهابية "محضة"، أو باعتبارها مشاريع لكتل عنف وإرهاب مسلح "**صماء**"، بدون أي تمييز بين حركات ممانعة للتغريب أو مقاومة مشروعة للاحتلال وتيارات دعوية وسياسية سلمية للحفاظ على التراث والعقيدة والشخصية، واتجاهات جهادية عنيفة تعتبر المجتمع المعاصر ضلالاً مبيناً.

كما يبدو كذلك أكثر سذاجة النظر إليها بوصفها ظاهرة "ثقافية" خالصة، أو **باعتبارها منتجا أيديولوجيا محضا، وفاعليها كيانات أيديولوجية منفصلة عن وقائع الاقتصاد والاجتماع والسياسة**، على الرغم من الخلفية "المتعلقة بالهوية" كفاعل ومحرك موضوعي لمثل هذه التيارات. فالمسألة في الأساس تتعلق بالأطر الاجتماعية التي تتحرك

* أستاذ وعميد سابق في الجامعة اللبنانية- معهد العلوم الاجتماعية.

وتتغذى فيها مثل هذه التيارات، وبالأفكار التي تطرحها والبيئة التي تنتشر فيها من جهة، ثم بمضمون هذه الأفكار والأساليب المعتمدة والتحديات التي تواجهها من جهة ثانية. لهذا السبب يكتسب تحليل السياق التاريخي والسياسي والاقتصادي والثقافي لأي جماعة أهمية خاصة، فعلى أساسه يحدث التفاعل مع الواقع ويتفاعل الأفراد مع الأفكار التي تمثل أجوبة على تحديات واقعية. يمكن لهذه الأجوبة أن تكون طوباوية، أو متطرفة أو إصلاحية أو ثورية، لكن بالإجمال ثمة أكثر من جواب واحد وأكثر من صيغة للتعبير عن "الهوية".

وتعدد الإجابات، إنما يعبر عن دينامية الأفكار وعلاقتها بحركة الواقع. فالتيارات الإصلاحية الدينية في جوابها المنفتح والمعقلن بدايات القرن العشرين في العالم العربي، واجهت تحديات الهوية والتغريب والحداثة في مرحلة كانت الدولة الوطنية الناشئة لا تزال لينة، حيث كان ثمة أمل في الاصلاح والنهوض، أما التنظيمات الدينية في الربع الأخير من القرن العشرين، فواجهت تحديات الهوية والتغريب والحداثة في ذروة تضخمه وتوحشه مع العولمة والأمركة، وفي دول وطنية تغولت واحتكمت في الغالب إلى منطق الاستيلاء على السلطة بقوة العسكر والقبائل والطوائف، لتكرس بعض زعامات وحكام استبداديين، فتكرست معهم حياة سياسية ضعيفة في المضمون السياسي أو الأخلاقي، وفاشلة على المستوى التنموي والاجتماعي، وسلطوية إلى حد إهدار كرامة الإنسان العربي على مستوى الحريات. وهذا فارق في القيمة والنوع لطبيعة التحديات والتي ينتج عنها بطبيعة الحال تفاوت في الممارسات والإجابات.

ويختزل شعار "**مكافحة الإرهاب**" تلك الرؤية المنبثقة من خلفية ثقافة الهيمنة الغربية، وهي أيضاً رؤية ذات بعد واحد متمركزة حول الذات، تحاول وتسعى إلى فرض نموذجها بوسائل شتى، فالمسألة في هذا السياق لا تعود فقط إلى جدلية الإرهاب والأمن العالميين، بقدر ما أصبحت أداة من أدوات الصراع، لذلك ترتبط بمعنى الإرهاب ومضمونه وتعريفه، والتي تتخذ معايير مزدوجة وانتقائية، عندما يتعلق الأمر بمصالح

الغرب وحلفائه وفي مقدمتهم إسرائيل. القضية إذن تتعلق بالمقاربة المنهجية لظاهرة انفجار الهويات التقليدية، وعودة الدين إلى المجال العام، والمظاهر التي يتخذها، والتي اعتبرها "داريوش شايغان" غطاءً أيديولوجياً "ارتكاسياً" تعتمده المجتمعات الضعيفة في ظل التحولات والتحديات الدولية، وذلك كبديل للحداثة العالمية. في هذا السياق ينبغي أن تدرس ظاهرة صعود تيارات "التطرف" و "التعصب" من بين التيارات الإسلامية المتنوعة في علاقتها بالآخر، دون أن يعني ذلك التسليم بأطروحاتها أو رؤيتها بعيداً عن النقد والتفكيك والمراجعة.

ويتمثل أحد أبرز تجليات التعصب "للهوية" الطائفية والمذهبية في خطاب الكراهية وفي النظر إلى "الآخر" ثقافياً وسياسياً واجتماعيا بوصفه عدواً أو خصماً أو مجال "تهديد"، وليس بوصفه مثيلاً أو تنوعاً يمكن أن يغني الذات وأن يضيف إليها قيماً وأبعاداً تجعلها ذات مرجعية تركيبية غير أحادية، أكثر تفهماً وتسامحاً وعقلانية، وهو ما قدمته أطروحة صمويل هنتنغتون حول صدام الحضارات المحتم. وبقدر ما تمثل هذه الإشكالية المحرك الرئيسي للتيارات الدينية "المتطرفة" في مقاربتها للآخر، هي أيضاً تمثل الإشكالية نفسها إنما بشكل معكوس، حيث يختزل الخطاب الغربي المعولم الحياة بالمنفعة والربح والمصالح ويسجن الإنسان في بعده الاقتصادي ويحول الجماعة إلى قطيع استهلاكي، وفي لحظة توحشه مع النيوليبرالية، قسَّم العالم إلى محور للشر حيث "الآخر"، ومحور للخير حيث قيمه هي المرجع الأول والأخير، في مشهد مروّع للدم والقتل، تجسدت في غزو أفغانستان والعراق واحتلال بغداد، ولا يزال العالم يحصد آثارها حتى الآن.

وهكذا تحوّل شعار "مكافحة الإرهاب" إلى أيديولوجيا، بل أصبح فعلاً "أداتياً" يخدم محاربيه أيضاً، وصار تعريف الإرهاب بالتالي محاولة عبثية، بل أصبح التعريف بحد ذاته متحركاً ونسبياً، يعكس توازنات اللاعبين الكبار على المسرح العالمي، ولم يعد بالتالي محصلة تحليلية تعكس قراءة جادة وموضوعية للعناصر المولدة للعنف السياسي والعنف المضاد بشكل عام. وهكذا يمكن ببساطة أن يفرض القوي سياسته على الضعيف، ويسود

منطق الجلاد، وتتحول الضحية إلى عبء، ويصبح الشعب الفلسطيني إرهابياً إذا قاوم الاحتلال والاستيطان، ويصبح الإسلام بالتالي ثقافة منتجة للإرهاب، لأنه يتضمن موقفاً ومخزوناً تاريخياً يحض على المقاومة والجهاد وعدم الاستكانة للظلم. وتصبح معها مقاومة الاحتلال الأمريكي للعراق منذ ٢٠٠٣ إرهاباً موصوفاً، ويصبح الوقوف بوجه الاستبداد خيانة.

تمثل هذه المقاربة أحد المفاتيح الذهنية المحورية لصناعة الإرهاب والتطرف في العالم العربي، وللأسف يقع البعض في الفخ حين يحصر حديثه وتحليله في "النص الديني" ونقد الموروث الفقهي في إطار "مكافحة الإرهاب" وتقصي أسبابه، ويتغاضى تماماً، أو يقلل من حجم وأهمية الشروط الموضوعية المنتجة له، والمغذيات السوسيولوجية التي توّلده، وفي مقدمتها الاستبداد السياسي والإقصاء والتهميش الاجتماعي وأزمة الشرعية السياسية المتنامية بين الدول والمجتمعات في بلادنا.

في هذا النوع من المقاربات نجد تقاطعاً ملحوظاً بين التحليلات الغربية والأجندات السياسية للأنظمة العربية المحافظة والاستبدادية، أو حتى تلك التي تدعمها، من خلال تضخيم دور "النص التاريخي" والموروث الفقهي، وتجاهل دور الاستبداد والتهميش وغياب الديمقراطية والتركيز على الخطاب الديني، وهكذا يصبح "الإسلام" هو المشكلة في الخطاب الغربي، والسلفية أو الوهابية أم المشاكل عند الأنظمة الاستبدادية والأنظمة المغايرة مذهبياً.

جدلية النص والواقع يتم اختزالها في بعض المقاربات، ليصبح النص الديني والفقهي هو المسؤول عن الإرهاب والعنف حولنا، ومثل هذه المقاربات المؤدلجة والمتمذهبة، لم تعد قادرة على تقديم التفسير الموضوعي، فضلاً عن أن أغلبها أصبح يصدر عن أجندات سياسية وعقل أداتي يستخدم "موضوعة الإرهاب" لتقديم تحليلات "وظيفية" جاهزة.

الفرضية الأساسية التي تناقشها هذه الدراسة تقوم على اعتبار جماعات العنف والتشدد والتطرف الديني والمذهبي بكل تياراتها، تتغذى من السوسيولوجيا قبل

الأيديولوجيا، وهي إن وظفت الموروث الديني، كرأسمال رمزي بما يحمل من فائض قيمة تاريخي وقيمي، إلا أن هذا الموروث، والمتمثل بنصوص أو "طقوس"، والموجود منذ مئات السنين، لن يكتسب طاقة وحركة وحيوية، بل وضجيجاً وفعالية، ولن يتحول إلى أيديولوجيا، إلا في إطار اجتماعي- سياسي معاش. وبالتالي يمكن القول إن المغذيات الحقيقية للعنف والتطرف موجودة في الواقع الذي يعيش فيه الانسان ككائن مفكر وفاعل. وهو واقع يؤول فيه القهر والاستبداد والتهميش السياسي والاجتماعي، كمدخلات سياسية واجتماعية محورية، إلى التشدد والتطرف والعنف بطبيعة الحال، والعكس صحيح في إطار جدلية التوليد والتغذية: الدمج والاعتدال مقابل الإقصاء والتشدد، وبحسب نوع وشدّة المدخلات (قهر أو اقصاء أو محاولات إدماج ومشاركة..) ، تكون المخرجات (تشدد أو اعتدال أو عنف مضاد..)، وتحتسب المحصلة على أساس مؤشرات سياسية واجتماعية وممارسات محددة قابلة للقياس.

لمناقشة هذه الفرضية ينبغي طرح أسئلة عن الدوافع والأسباب التي تجعل جماعات أو أفراد متطرفين وعنيفين، ومن ثم متوحشين في تعاملهم مع الخصوم والأعداء؟ ثم كيف يصبحون مستعدين للتضحية بأغلى ما يملكون في سبيل ما يعتقدون؟ ثم ما الذي يدفع الأفراد إلى الإيمان بمعتقد والانخراط بجماعة بلا قيد ولا شرط والانقياد لها بما يمكن أن يؤدي إلى التضحية بالنفس والآخرين؟ ثم ما الذي يجعل جماعة (إثنية أو طائفية أو عقائدية..) تتمسك بأفكار تبدو غير عقلانية، وتمارس سلوكاً يتسم بالكراهية تجاه الآخر ويتجه صعوداً نحو إقصائه وإفنائه حتى ولو أدى ذلك إلى تخريب حياتها ومجتمعها؟.

قدم البعض إجابات على شكل نظريات، منها من أخضعها لمقاربة اقتصادية بحتة، ومنها من اعتبر العنف مكوناً بنيوياً أصيلاً في منظومة القيم المرجعية التي تنطلق منها، وبعضها ذهب إلى تحليلات سيكولوجية للمنتسبين لهذه الجماعات باعتبارهم مرضى أو مجانين، حيث تشيع مثل هذه القراءات في هذه الأيام لتحليل معنى ودلالات قطع الرؤوس في ضوء إخراج إعلامي مبهر وصادم وغير مسبوق، فضلاً عن العمليات الانتحارية المرعبة التي لا تفرق بين المدنيين والمقاتلين. كل هذه التحليلات تتكامل في

مكان ما مع المقاربة الليبرالية الجديدة للإسلام والتي تقوم بإضفاء نظرة بنيوية وجوهرية على "الإسلام" كعقيدة ودين بوصفه رديفاً للشر والعنف، ومولداً للانفصام النفسي والاغتراب عن الثقافة والحضارة الحديثة والعقلانية المعاصرة.

لم تكن المحاولات التي جرت ناجحة إلا بقدر تعبيرها عن حالات بعينها، فالعوامل الخاصة التي تتحكم بحركة الناس والشعوب يصعب حصرها ونمذجتها، مع أنه يمكن تحليل بنية كل مجتمع واستخلاص استنتاجات نظرية تمكن من ترجيح احتمال صعود ظواهر ونشوء حالات ومؤشرات عنف في بلد من البلدان، ولكن كاحتمال فقط، علماً أن بلداناً كثيرة عانت من العنف الديني والسياسي حيث لم يتوقع أحد. لذلك كانت تلك النظريات أقرب إلى الاستقراء القابل للدحض أو الترجيح.

انفصال الأيديولوجيا عن السياسة: الدولة بصفتها غنيمة

في واقعنا العربي والإسلامي ليس الأمر وليد اللحظة السياسية الراهنة، بل هو نتاج مسار ومحصلة مسيرة بدأت حاملة بذور خلل بنيوي، فقد شهدنا خلال القرن العشرين تحوّل العروبة من فكرة إلى انتماء راسخ ومنها ولدت الحركة القومية وتحولت إلى دولة أو سلطة. في المقابل تراجع مفهوم الجامعة الإسلامية، كمشروع لـ "هوية" جامعة، والذي اكتسب زخماً واسعاً مع السيد جمال الدين الأفغاني (١٨٣٧- ١٨٩٧)، وأخذ مفهوم "الجامعة العربية" يتعزز، مترافقاً مع انبعاث الروح القومية عند العرب، وظهور فكرة القوميات في تركيا وإيران والبلاد العربية؛ فبعد أن كان مشروع الجامعة الإسلامية ينطلق من ضرورة التكامل والتوحيد بين الشعوب والقوميات (من عرب وأتراك وفرس وهنود وأفغان ..)، تحول مع الخطاب القومي الناشئ إلى مشروع تجزيئي بنظر الإسلاميين، يستبدل مفهوم الرابطة الدينية بمفهوم العصبية العرقية أو الإثنية.

والواقع أن فكرة "**الدولة**" بحد ذاتها قد تأسست على قاعدة رخوة، فهي عانت من فقر في التنظير لها لصالح مفهوم "**الأمة**"، وهذه مسألة يشترك فيها الفكر الإسلامي

والفكر القومي معاً، بغض النظر عن المضمون الأيديولوجي الذي يضفيه كلٍ منهما على المفهومين.

فكلاهما يفترض أن الدولة هي الترجمة السياسية للأمة كما يراها ويتصورها. وبالتالي للأمة في النص الإسلامي والقومي كامل الحق في أن تتبلور وفق مكوناتها التاريخية والثقافية أو الدينية في "دولة". وحيث أن هذا لم يحصل بفعل فاعل يتفق الإثنان على أنه "خارجي– استعماري"، هذا الفاعل الذي أنشأ دولاً لا مشروعية لها، أو في أحسن الحالات كانت شرعيتها منقوصة أو مؤقتة. أما من يتمتع بالشرعية الكاملة، فيقع خارج حدود الدولة الواقعية القائمة، إن نصابه الشرعي الكامل في "الأمة"، أي في مشروع "الدولة القومية" أو "الإسلامية" المتخيل الذي لا يعترف بالحدود والكيانات القانونية للدول والأوطان التي صنعها المستعمر.

لذلك لم يتم التركيز على بناء نظرية في الدولة والمواطنة والمؤسسات وفصل السلطات بقدر ما تم الاهتمام بالتنظير لكل ما له علاقة بالهوية والانتماء والأمة والوحدة والشريعة والأصالة والتراث، ولم يتم التعامل مع الدولة القائمة إلا باعتبار أنها وليد غير شرعي، وباعتبارها مجرد وسيلة للوصول إلى الغاية الأبعد وهي "وحدة الأمة"، فالدولة التي يعيش فيها حاملو هذا الفكر لا تمثل الغاية النهائية لحلمهم القومي أو الإسلامي "الشرعي"، هكذا كان الفكر القومي والفكر الإسلامي، كل منهما بأصالته يقدم مشروعاً ضد الدولة الوطنية بحدود سايكس بيكو كمفهوم سياسي وككيان موضوعي قائم عملياً، مما عطل إمكانية بناء وطنيات أصيلة وحقيقية، نرى اليوم نذر تفكك ما بقي منها إلى ولاءات وهويات ما قبل وطنية، طائفية ومذهبية مع انهيار هذه الدول.

لقد نتج عن ذلك دول وطنية هشّة، والأهم أن التجربة أثبتت أن حب السلطة كان على الدوام أقوى من الأيديولوجيا بالنسبة إلى القوميين وغيرهم سواءً بسواء. فتاريخ الدولة الوطنية العربية يكاد يختزله الصراع على السلطة فيها، والصراع على السلطة بطبيعته لا يتوقف إلا بالاستحواذ على المزيد منها. وفي مجتمع الدول اليوم التوسع السلطوي الوحيد الممكن هو التوسع الرأسي لا الأفقي. وبمعنى آخر فإن قانون تراكم

السلطة هنا يبقى بالضرورة أسير حدود الدولة، يمارس مفعوله عمودياً، الأمر الذي أدى ويؤدي عملياً إلى توطيد دعائم أنظمة سلطوية استبدادية تقوم على مبدأ الحزب الواحد والسلطة الأمنية وإلغاء الحريات العامة وإحلال أنظمة الطوارئ وقمع التعددية السياسية، ومنع عملية تداول السلطة من أن ترى النور، واعتبار الشرعية الثورية بديلاً للشرعية الشعبية، وهذا الأمر كان أحد المصادر الرئيسية المغذية لعمل قانون الفساد ونظامه المنتج لكل أنواع التفاوت والتخلف والإقصاء الاجتماعي والسياسي، والذي أفضى إلى "العنف البنيوي" في المجتمعات العربية بوصفه أحد مخرجات هذه الأنظمة وانعكاساً مقابلاً للعنف المتجذر في سلوكها، سواءً على الصعيد الرمزي أو المادي.

جدلية المظلومية والظلامية: السياسة في خدمة القبيلة

لقد تم إهمال المطلب الديمقراطي في المرحلة التبشيرية، ثم في المرحلة التأسيسية والتحررية التي نشأ فيها الخطاب القومي حيث تم تأجيله وتغييبه، وقد ساهم في ذلك عدة عوامل منها الالتباس التاريخي الذي حكم نشأة الديمقراطية كتجربة معاصرة في الغرب والذي تجلى في عالمنا مع ظاهرة الاستعمار والرأسمالية، كانت ذريعة أولوية الصراع مع العدو الصهيوني مبرراً للبعض في تأجيل المطلب الديمقراطي، كما كان فشل الأحزاب الليبرالية العربية التي ارتبطت ممارساتها بالفساد من جهة وبالعجز عن تحقيق أي إنجاز اجتماعي أو تنموي مبرراً لبعضها الآخر من جهة ثانية. هذا بالإضافة إلى حملة التسفيه المبرمجة التي تعرضت لها الديمقراطية تارةً من بعض الإسلاميين بحجة أنها منتج غربي لا يجوز الأخذ به، وتارةً أخرى من بعض أجنحة التيار الماركسي الذي لم يرى فيها سوى الوسيلة الخادعة والمضللة التي تتيح للبورجوازية الاستغلال والتسلط على الطبقة الكادحة. كل هذه الاعتبارات ساهمت في إفقار الديمقراطية في الوعي الشعبي في الخمسينات والستينات بل وحتى السبعينات، والتي استفاد منها النظام العربي إلى أبعد الحدود.

تغيّر الحال اليوم، فقد أثبتت الديمقراطية كتجربة إنسانية جدارتها ونجاحها على أكثر من صعيد. فالبدائل أثقلت كاهل العرب بالدم والظلم والطغيان. فقد جرت العديد من المراجعات الفكرية، وتصاعد اهتمام النخب الثقافية العربية بالمسألة الديمقراطية. ومنذ ثمانينات القرن الماضي بدأ يظهر حراك لافت تجاوز الأطر الحزبية ليطال مؤسسات ثقافية وأطراً جديدة في المجتمع المدني والأهلي؛ التي أخذت تلعب دوراً متزايداً في تفعيل المشروع الديمقراطي. وعلى الرغم من الصخب والسجال الذي أثاره إدخال هذا المفهوم في بنية الخطاب العربي حينها، لم يجد هذا مساره العملي لإصلاح حال الأنظمة العربية التي تآكلت شرعيتها إلى أبعد الحدود.

إن العلاقة بين الاستبداد والتطرف الديني من جهة والديمقراطية من جهة أخرى هي علاقة ذات طابع جدلي، ذلك أن الديمقراطية لا تحارب التطرف بل تزيل أسباب وجوده، حتى لا يجد التربة الصالحة لظهوره، أما الاستبداد السياسي فإنه الوصفة المناسبة للتطرف إذ يهيئ له المناخ والبيئة المناسبة التي تسمح له بالازدهار، فهو في قمعه واضطهاده له يدخل معه في علاقة ذات بعدين: إذ ينفعه ويضره كما ينفع نفسه ويضرها في آن معاً، إذ في صراعه ينعشه ثم يخنقه في حركة جدلية مأساوية لا مفر منها، موفراً له بذلك قضية "المظلومية" كدافع ذاتي للتضحية والاستمرارية، ومبرراً لنفسه محاربة "الظلامية" تحت شعار الحداثة الزائفة.

والواقع أنه ساد لفترة طويلة رأي بين بعض الباحثين يعتبر أن الحركات الإسلامية عاجزة لأسباب بنيوية ومعرفية عن التكيف مع المنظومة الديمقراطية وبالتالي عن إنتاج هيكلية حزبية مرئية أو ملموسة، إلا أن باحثين آخرين يرون خلاف ذلك، إذ استطاعت عملياً بعض الحركات الإسلامية أن تتكيف مع النظام الديمقراطي وأن تتحول إلى قوة ديمقراطية معارضة في بلدان مختلفة وهو أمر يشبه المسار الذي دخلت فيه الأحزاب الشيوعية، الشمولية واليمينية المؤدلجة في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية[1].

[1] - John Voll and John Esposito, **Islam democratic essence**, Middle east quarterly, September 1994, p.p 3-11.

تستند هذه القراءة إلى فرضية تقول إن الدمج السياسي للقوى المحافظة والمتشددة دينياً وأيديولوجياً قد يؤول إلى "إخراجها" عن سياقها الأيديولوجي وترشيد سلوكها السياسي. ومرد ذلك إلى أن ثمة ميلا لدى الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين لإبداء قدر من المرونة في خطابهم وممارستهم، ولو تكتيكياً في البداية، من أجل تعظيم مكاسبهم وحماية مصالحهم وزيادة تأثيرهم في "المجال العام". وقد جرى اختبار هذه الفرضية إمبيريقياً في الكثير من الحالات، في الدراسات السوسيوبوليتيكية، فيما بات يعرف اليوم بجدلية: "**الدمج والاعتدال مقابل الإقصاء والتشدد**"، وثبت أنها تتمتع بدرجة عالية من الاحتمالية[٢].

وبعيداً عن التصنيفات الجاهزة والمعلبة، بل وربما المؤدلجة، للحركات الإسلامية، فإنه من الثابت ومن خلال تقنية "دراسة الحالة" على أي مكون سياسي، أن هناك علاقة موضوعية بين الفاعلين السياسيين ومجمل الشروط المتوافرة في الحقل الاجتماعي والسياسي المحيط به، فالإقصاء أو التهميش الذي يتعرض له أي فريق أو مكون سياسي ينعكس تشدداً في خطابه، في حين أن أولى مخرجات الاندماج والمشاركة في العملية السياسية تتمثل بانخفاض حدَّة التشدد وبولادة مسيرة الاعتدال (دمج = اعتدال). وبالتالي تخلص هذه الدارسة إلى أنه كلما كانت الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حادة ومترافقة مع شعور هذه الحركات بأنها مستهدفة بالقمع، لجأت إلى السرية وإلى الطرح الأيديولوجي الجذري، وربما لقطاعات منها إلى العنف. وعلى العكس، كلما كان القمع والاضطهاد أقل ضراوة، وكلما كانت الأزمات والظروف السياسية والاقتصادية أقل حدة، لجأت هذه الحركات إلى الانخراط في الحياة السياسية العلنية، وأنشأت بالتالي هيكليات تنظيمية مرئية ومارست وظائف سياسية محددة، معتمدة ما يسمى بلغتها السياسية "فقه المرحلة" أو "الضرورة" والذي يرتب عليها

[٢] - عبد الغني عماد: الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية انتاج النموذج وبناء الخطاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٤، ص ١١٨.

انتهاج الواقعية والمرونة السياسية بدلاً من الطرح العقائدي والجذري بهدف الوصـول إلى أسلمة المجتمع والدولة والتي هي أهداف قصوى قد تكون صعبة المنال.

لذلك يمكن القول إن الثورات الشعبية العربية عام ٢٠١١ لم تولد من فراغ، وهي بالتأكيد ليست نبتاً شيطانياً أو مؤامرة كما تدعي الأنظمة التسلطية. إنها الانفجار النوعي المترتب على الفشل الكمي المتراكم بفعل سياسات الأنظمة على المستوى التنموي والتربوي والسياسي. فسياسات الاستبداد والإقصاء لم ينتج عنها إلا التهميش والفساد، ولم تؤدِ إلا إلى تمديد قوانين الطوارئ وانتهاك الحريات والكرامات والعنف الأمني المفرط، فضلاً عن التلاعب بوحدة المجتمعات والتمييز بين طوائفه ومذاهبه بعيداً عن دولة المواطنة والعدالة، وهذه كلها مجتمعة ولد في رحمها جنين الربيع العربي.

قدمت الثورات العربية نموذجاً جديداً لم يكتمل بعد، وهي حيث أسقطت الرؤساء وبدأت رحلة التغيير بانتخابات ديمقراطية، برز فيها بوضوح أن قوى الثورة المضادة لا تزال قوية ومتجذرة في "الدولة العميقة" وقادرة على استعادة أنفاسها بأشكال جديدة، هذا فضلاً عن أن صعود تنظيم "داعش" وتمدده في العراق وسوريا إنما تعود بدايته إلى الغزو الأمريكي للعراق (٢٠٠٣) ونتائجه التي أدت إلى تضخم الدور الايراني، دون إنجاز مصالحة تنصف جميع مواطنيه ومكوناته، وهو ما فشلت فيه حكومة المالكي فشلاً ذريعاً، وتسببت بممارساتها الطائفية بأزمة "هوياتية" عميقة داخل العراق.*

وما حدث بعد الانقلاب العسكري في مصر يمثل أيضاً أنموذجاً حياً للمحاولات الجارية لترميم النظام السلطوي العربي وإعادة تجديده، وهو ما وفّر شحنة فكرية وسياسية وإعلامية جديدة للخطاب الديني "المتشدد"، استغلته فصائلها بشكل جيد، حيث خرج زعيم القاعدة أيمن الظواهري بخطاب مشهود تحت عنوان "صنم العجوة

* هذا التحليل يتعلق بفرضيته من الناحية الموضوعية الفكرية، ولا يعني إلغاء أبعاد التحليل الأخرى المتعلقة بأدوار استخباراتية مهمة وجدت في تضخيم قوة ودور هذا التنظيم مصالح تتوخاها.

الديمقراطي"[٣] منتقداً بشدة الإخوان المسلمين لقبولهم بالديمقراطية، بينما تكفل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على لسان المتحدث باسمها أبو محمد العدناني بخطاب أكثر حدّة، تحت عنوان "السلمية دين من"[٤]، ذهب فيها إلى تكفير الإخوان رافضاً السلمية بالمطلق. فضلاً عما ذهب إليه النظام المصري نفسه الذي اعتبرهم "تنظيماً إرهابياً".

وفي المحصلة وضع تعنت حكام الاستبداد وتغوّل أجهزتهم السلطوية وممارساتهم الفاشلة، الشعوب وقوى المعارضة بكافة اتجاهاتها، أمام خيارات الحرب الأهلية أو التدخل الخارجي، فانكشفت المكوّنات السلطوية الأولية لهذه الأنظمة، فظهرت قبلية ومذهبية وطائفية أو عرقية وجهوية، معطوفة على فشل تنموي ذريع، أمام فجوة متنامية بين الأرياف والمدن، وبين الضواحي المهمشة على أطراف المدن التي يتكدس فيها الفقر والإهمال والحرمان.

والأنكى من ذلك أن الدولة العربية القطرية لم تكتفِ بفشلها في إدماج مكوناتها الأولية، القبلية والطائفية والمذهبية، بل عززتها وعمدت إلى توظيفها كأدوات في صراعها للاستحواذ على نصاب السلطة، فظهر الصراع واضحاً على مساحة العراق وعمدت الحكومة المالكية إلى إغراقه بالفساد والدم والمذهبية، والمشهد مغرق في طائفيته ومذهبيته في لبنان، وفي مصر عادت المؤسسة العسكرية والدولة العميقة لتمسك بكل الخيوط، والمحاولات جارية لاستنساخ تجارب مشابهة في كل من تونس وليبيا، وفي اليمن استخدم التحشيد الحوثي في حرب بائسة ويائسة، حيث القبيلة والسياسة حاضرة هناك لتطحن

---

[٣] – انظر نص كلمة الظواهري:

/http://www.nationalkuwait.com/forum/index.php?threads/253212

[٤] – انظر نص كلمة أبو محمد العدناني على موقع مؤسسة الفرقان:

https://archive.org/details/slmyh-dn-mn-3dnn

الكثير من الأوهام المؤدلجة كما هي في ليبيا[٥]، ويبقى جرحنا الدامي في سوريا حيث استفز النظام تكوينها السوسيولوجي والطائفي والمذهبي والعرقي، وعندما أغلق أبواب الإصلاح السياسي حسب مطالب الشعب حتى انفجرت الأمور وانكشفت على واقع دموي مدمر طال سوريا كلها بكل أبنائها وطوائفها وأحزابها.

يمكن القول إن الدولة العربية الإقليمية فشلت تماماً، ليس فقط في بناء نماذجها "القومية" بل في بناء "الدولة" كمؤسسات وإطار للمواطنة، ومرجعية للحكم والفصل في المنازعات بين الناس، الذين عادوا وقت الشدّة نحو المكوّنات التي سبقتها، أي عادوا إلى أصولهم، تماماً كما فعل أهل السلطة حين انكشفوا فتحولوا إلى قبيلة سياسية تحتشد حول عصبوية ما.

العصبيات والأقليات في التحليل السوسيولوجي

في التحليل السوسيولوجي لا يمكن للوعي والسلوك الطائفي أو القبلي أو الجهوي أن يتحرك إلا ضمن الشبكة المصلحية الاجتماعية التي ترسم حدود الصراع على السياسة والاقتصاد في البلاد، وعلى هذا الأساس تصبح المصالح الاقتصادية وشبكات الفساد والمحسوبية، قوى مهيمنة تحتاج إلى الأمن والاستقرار كي تقيم سياسة الدولة الإقليمية والدولية بما يؤمن ديمومة المنافع والمكتسبات، حيث تجمع شبكات المصالح أطيافاً وشرائح من المذاهب كلها، دون أن يلغي هذا الهيمنة العليا للشريحة الأكثر نفوذاً حول الحاكم وحاشيته.

يبقى السؤال عن الكيفيات والآليات والأدوات التي استخدمها النظام العربي السلطوي للإمساك باقتصاد بلاده وتعامله مع الثروة الوطنية والتي قادت إلى كوارث اجتماعية وإلى تهميش قلّ نظيره. يتبعه تساؤل عن تشابه هذه الآليات والأدوات وعلاقة

---

[٥] – أنظر الدراسة الهامة للدكتور محمد نجيب بو طالب: الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية، مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١.

ذلك بانفجار الواقع العربي وتفككه؟ وهل أن التشابه في الآليات والأدوات يعني تشابهاً في النتائج.

لقد اتبعت معظم حكومات الدول العربية برنامجاً اقتصادياً استند في غالبه إلى وصفات برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي؛ فعلى سبيل المثال أقدمت الحكومة المصرية على إصدار قانون الشركات القابضة عام ١٩٩٣ وبموجبه أقدمت على بيع شركات القطاع العام المملوكة للشعب، وكفّت يدها عن التدخل في العملية الإنتاجية وفتحت الباب على مصراعيه أمام رأس المال الأجنبي، إضافةً إلى إجراءات تفضي إلى تحرير الاقتصاد المصري وخصخصته. لكن الخصخصة المباشرة أو غير المباشرة أفرزت طبقة من رجال الأعمال الجدد احتكرت ثمار النمو الاقتصادي[٦]. كما في مصر وسوريا وتونس وليبيا واليمن.

١- تحجيم الطبقة الوسطى: وفي المجمل أنتج هذا النهج النيو ليبرالي التسلطي تحكم فئة قليلة جداً من رجال الأعمال في اقتصادات الدول العربية، على الرغم من أن تجارب عديدة في العالم الثالث أثبتت فشل هذا النهج في تحقيق التنمية الشاملة، حيث قد ينجح في تحقيق نمو اقتصادي، لكنه يخفق في توزيع الثروة. الأمر الذي يخلق طبقة تزداد ثراءً، فيما الشعب يزداد فقراً. وهو ما حدث في الدول العربية، وقد أدى ذلك إلى تقليص الطبقة الوسطى وتحجيمها وإفقارها[٧].

والواقع أن الطبقة الوسطى لم تندثر، بل حدث فيها تغيّر بنيوي طال أصولها القديمة "العائلية والعريقة" من "ذوي الياقات البيض" وأصلاب الأفندية والبورجوازية، لصالح انبثاق شرائح وسطى جديدة من أبناء الأرياف و"ذوي الياقات الزرق" الذين

---

[٦] - أنظر دراسة خالد كاظم أبو دوح في "قراءات في الحركات الاحتجاجية العربية" ملف المستقبل العربي (العدد ٣٨٧ (أيار/ مايو ٢٠١١)، ص١١٣-١٣٠.

[٧] - أنظر في هذا المجال تحليل جاك قبانجي في كتاب: الربيع العربي إلى أين، أفق جديد للتغيير الديمقراطي (عمل جماعي)، صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١، ص١١٩.

تلقوا أقساطاً متفاوتة من التعليم، وتدرجوا على مراقي الحراك الاجتماعي بأشكال مختلفة، وزحفوا من القرى النائية والبوادي القصية، البعيدة عن المركز المديني التقليدي– المتروبول، وعملوا في أي نشاط وجدوه، وسكنوا في أي ركن أتيح لهم، مما سمي في ما بعد "الأحياء القصديرية" أو "الأحياء الشعبية" أو "العشوائية" أو "السكن الفوضوي". هذه الشرائح الوسطى الجديدة اشتغلت في جهاز الدولة وتغلغلت في النسيج الاقتصادي المتحول حضرياً، وأصبحت عماد المجتمع الجديد. وهو ما أظهرته الحالة التونسية في التفاوت بين الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية[٨]، وهو أمر مشابه حصل في الحالة السورية والعراقية والمصرية كما تشير العديد من الدراسات، حيث شكل الزحف إلى "المركز"– العاصمة ممن تم إقصاؤهم بفعل تمركز السلطة فعل حسم نهائي في انهيار الطبقة الوسطى.

وكلنا يعلم الدور الوطني والتنويري للطبقة الوسطى في فترتها الذهبية، فهي لعبت دوراً أساسياً في مواجهة الاستعمار، ثم بعد ذلك في بناء الدولة الوطنية بسبب انتشار التعليم بين أوساطها، فكانت بمنزلة الرافعة التي نهضت بالتغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في مراحل معينة، وأسست القواعد الحقيقية للثقافة والتغير الديمقراطي.

ما حدث عملياً أن الدولة العربية الحديثة إلى جانب الفشل التنموي والاقتصادي أنتجت تهميشاً سياسياً يتمثل في عدم تمكين المواطنين من المطالبة بحقوقهم السياسية وحاجاتهم الاقتصادية، في ظل هيمنة سلطوية مترافقة مع تدني الكفاءة الداخلية والخارجية لمؤسسات الدولة وتحولها إلى أدوات بيد البيروقراطيات السياسية، وتحول السلطات التشريعية إلى ملحق بالسلطات التنفيذية، ومن يقبع خلفها من تحالف العسكر ورجال الأعمال وأباطرة السياسة، فضلاً عن تفشي الفساد في السلطة القضائية وهشاشة استقلالها.

---

[٨] – أنظر في هذا المجال محمد عبد الشفيع عيسى: فروض نظرية على محك الخبرة الثورية في تونس ومصر، نشرت في المستقبل العربي (العدد ٣٨٦/ نيسان– أبريل ٢٠١٠)، ص١٣٣–١٣٨.

ولعل أبرز مثال على تعطيل عمل البرلمانات العربية عن القيام بدورها، تلك النزعة الجامحة لتوريث السلطة من جهة، وتغييب المعارضة من جهة أخرى، حيث لم يرَ مجلس الشعب المصري (مثلاً) ببيع الغاز الطبيعي وتصديره لإسرائيل بأسعار لا نظير لها في العالم ما يستدعي اعتراضه، كما فعل نظيره مجلس الشعب السوري الذي لم يثر قضية دفن النفايات السامة إلا عند خروج عبد الحليم خدام من السلطة بعد سكوته طيلة الفترة السابقة عن هذا الأمر فضلاً عن مسألة رفع الدعم عن المحروقات التي لم تلقَ اعتراضاً رغم أثارها السلبية على الطبقات الفقيرة.

٢- **لعبة السلطة والتلاعب بالعصبيات والأقليات**: في إطار سياسته للتحكم بمفاتيح السلطة، عمد النظام السلطوي العربي إلى توظيف المكوّنات الدينية والمذهبية والإثنية، وإخضاعها للعبة توازن القوى داخل السلطة بما يخدم مصالحه. وما عودة ما يسمى اليوم مسألة الأقليات إلى التداو إلا دليل على أن هذه الأنظمة كرست هذا النوع من الولاءات، الأمر الذي حول هذه المكوّنات إلى طوائف وجعل منها كيانات سياسية وظفها كقاعدة أو كحامل أمني ومجتمعي لمشروعه السلطوي، حدث تمثل هذا في سوريا والعراق بشكل صريح، وفي بلدان أخرى حلّ العسكر كطبقة وشريحة مسيطرة ومستفيدة، أو القبائل المتحالفة مع الحاكم مكان الطوائف والمذاهب. وفي المحصلة فقد تم ربط هذه المكوّنات بطرق سياسية ومصلحية مختلفة بمنظومة السلطة، وفتحت أمامها سبيل الارتقاء في مسالك النظام الداخلية والسيطرة على المجتمع، وأطلقت يدها في الفساد والخروج على القانون. والأخطر أن الأنظمة الاستبدادية شرعت تلعب على هذه التناقضات المجتمعية الأولية، وتطور تباياناتها الجزئية والمحلية، مما عقدها وفاقمها باضطراد، فأصبحت طائفية ومذهبية وقبلية، قبل أن تكون سياسية، تنتج المزيد من التناقضات وتبثها في قاع المجتمع، لتضفي عليها طابعاً عصبوياً "هوياتياً" إنقسامياً، يعيق أي تطور اجتماعي وثقافي جامع يمكنه أن يولد من جوامع وميادين تفاعلية ومشتركات وطنية وثقافية.

فكما عانى لبنان من "مارونية سياسية" حملها في جوفه منذ تأسيسه، وأورثته حرباً طاحنة، ونظاماً يقوم على التحاصص الطائفي والمذهبي، منعه من إنتاج دولة المواطنة والمساواة، عانت وتعاني دول أخرى من صيغ مقنّعة مشابهة مثل العلوية السياسية، والحوثية السياسية، والشيعية السياسية، بل ويجري استلهام نظام التحاصص الطائفي إياه، في استعادة كارثية لمشهد يريد تزوير وتشويه وعي الأقليات، وتحويلها إلى كيانات مغلقة، وجماعات متنكرة لهويتها القومية والوطنية الجامعة، واعتبار وجودها وحقوقها مرتبطة بالنظام نفسه، وليس بالمجتمع ككل متكامل، وهوية ومشتركات ثقافية ومصالح تكاملية، وحقوق سياسية متساوية.

بالإضافة إلى ذلك مارست النظم السياسية التسلطية العربية سياسات التحكم بمفاتيح الانتظام العام الاجتماعي والسياسي للاحتفاظ بسياستها وتأجيل مطلب الإصلاح، وبنت سياستها هذه على أساس العنف وليس القانون، فتضخمت مؤسساتها القمعية، وقوانين الطوارئ والمحاكم الاستثنائية، وجرى أيضاً استخدام العنف خارج هذه الآليات للتنكيل بالمعارضين وإذلالهم، حتى انتشرت فضائح وفظائع التعذيب في السجون، واضطر معها نخب وشرائح عديدة إلى النفي الذاتي، أو التمرد والاحتجاج، أو الهجرة، أو انشاء طرق تعبيرية من الاحتجاج الصامت أو الرمزي أو الخفي، أو العمل عبر الجمعيات الأهلية والخيرية والتربوية المسموحة، أو تأسيس جمعيات دينية تعتزل المجتمع أو تنظيمات سرية متطرفة، وهو الأمر الذي تولد فيه الثقافة التي تسوغ العنف وتكفر السلطات والحكام ومن يدور في فلكهم. والأخطر من ذلك أن بعض هذه الأنظمة لجأ إلى سياسات تستند في ممارستها القمعية إلى عصبية أو تحالف عصبيات أهلية طائفية أو مذهبية، مستخدماً خطاباً مزدوجاً ومستتراً للاستقواء والحفاظ على النظام، وهو ما أدى إلى إنشاء ميليشيات تابعة له خارج إطار المؤسسات الرسمية تمارس العنف المباشر خارج إطار القانون. هكذا قامت الأنظمة التسلطية بحماية نفسها لكنها كانت تميّع الحدود بين جهاز السلطة والدولة وتغذي "**العنف الهوياتي**" داخل مجتمعاتها، الذي هو أحد أبرز مظاهر "**العنف البنيوي**" السائدة في الأنظمة السلطوية.

متلازمة الاستبداد والاستعمار كمنتج موضوعي للتطرف والعنف

لقد أفرز المعطى السوسيولوجي على المستوى السياسي والاجتماعي العربي، تحالفاً واضحاً بين الاستبداد والفساد، وبين التسلط والتخلف، الأمر الذي أشاع أجواءً من عدم الاستقرار السياسي الداخلي في ظل غياب كامل للديمقراطية. في مثل هذه الظروف من الطبيعي أن تتنامى الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، خصوصاً في ظل غياب المؤسسات المدنية القادرة على إدماج المواطنين وحمايتهم من تغوّل الأجهزة السلطوية الأمنية والاقتصادية.

لقد كان من أبرز منجزات الأنظمة السلطوية ومخرجاتها بعد عقود من تراكم الأخطاء والخطايا، هزائم عسكرية، وأمراض ثقافية وانهيار شامل لمنظومة القيم الوطنية الجامعة، فضلاً عن تفكك القيم الأخلاقية والثقافية وتراجع مستويات التعليم وتزايد مظاهر العنف الاجتماعي والفوضى وانتشار الجرائم والمخدرات والعشوائيات، والعجز الكامل أمام تنامي الضغوط السكانية والاقتصادية.

هذا فضلاً عن الارتهان للسياسات الأمريكية والغربية بل وحتى الصهيونية أحياناً التي أصبحت سفاراتها وأعلامها في بعض العواصم العربية، وهي التي ترفع شعار "مكافحة الإرهاب"؟! وكأن إسرائيل ليست دولة راعية للإرهاب العلني والموثق والمقنن.

بين شقوق وخطوط الواقع الصعب هذا دخلت مجتمعاتنا في مشهد مأزوم، وأصابتها الهزيمة من الداخل قبل أن تواجه ضغط الخارج، وليس عسيراً على أي باحث منصف أن يكتشف تلك العلاقة الجدلية بين ثالوث البؤس والشقاء العربي المتمثل بـ "**الاستبداد والاستعمار والتخلف**" وما بينهما من ترابط عضوي وتبادل وتلاحم في الوظيفة والنتائج. فهذا الثالوث الشقي تتغذى عناصره من بعضها البعض، وتستقوي إحداها بالأخرى لتشكل حائط السد "المانع" لأي تغيير نحو نقيضها ولو بالإصلاح التدريجي. لذلك كان جنين "الربيع العربي" بارقة أمل تم إجهاضها بتواطؤ دولي

وعربي، حيث أوجد هذا الإجهاض أو صاحبه تنامي الفرصة الذهبية الجديدة لصعود جديد لتيار التطرف والعنف حولنا. ثالوث البؤس والشقاء هذا أنتج **"وعياً شقياً"** جديداً لا يرى مانعاً من التحالف مع "الشيطان" لمواجهة منظومة التطرف الصاعدة، أو الانخراط في دوامة التطرف والتوحش القاتلة بحجة مواجهة **"الطغاة والغزاة"** الجدد. حدث هذا ويحدث على وقع عصبيات انفجرت، وهويات تضخمت حتى بدأت بالتشظي واستحالت إلى سياج لا يسمح للعقل بأن يخترقه، ولا لـ "للفئة بكل أوصافها" بأن تخرج عن طوقه.

الهويات المتشظية اليوم في العالم العربي أطاحت بالهوية الجامعة، وأصبحت هي محرك العقل الجمعي، وهي ما تجعله ذا نزعة تنبع من تفكير الأقلية المتوجسة من الآخر، تخَّونه وتشيطنه حيناً، وتكفره حيناً آخر، وهذا ما يجعل من الصعوبة بمكان تصور الهوية الفرعية كمحدد للخصوصية ومصدر غنى للمجتمع، بقدر ما تجعلها آلية لتأكيد الذات ونفي الآخر، وأداة لشد العصب والحشد الشعبوي الطائفي والمذهبي والإثني، تلك هي الإشكالية التي يتأسس في مناخها "الوعي الشقي" حيث يقع الجميع في فخ ثقافة القطيع، تلك هي إشكالية الهوية والمغايرة التي يتغذى في فضائها الخطاب الديني والمذهبي والطائفي المسيَّس.

التطرف الطائفي والمذهبي بكل أشكاله الذي انفجر حولنا بشكل وحشي، إنما هو ثمرة البيئة التي أوجدها النظام التسلطي العربي الذي لم يتردد لسنوات بتخوين مخالفيه أو معارضيه، وبالتالي من أن يجعل مصيرهم بين القبور أو السجون أو المنافي. والأخطر أنه ورغم العنف غير المسبوق في تاريخنا المعاصر ندخل مرحلة جديدة من محاولة إعادة إنتاج أو تجميل الأنظمة التسلطية بذريعة صد الإرهاب والعنف التكفيري العابر للحدود وإعطاء الأولوية للحلول الأمنية، وكأن العقل المأزوم لم يكتشف بعد أن محاربة التشدد المذهبي والطائفي لا تتم بتشدد مذهبي يقابله، وأن تغول الاجهزة الأمنية وتوحش الأنظمة التسلطية وفسادها ينتج ظواهر تشبهها. إن هذا العقل المأزوم لم يكتشف بعد أن التكفير والتخوين، والإقصاء والتهميش لا ينتج إلا "وعياً شقياً" يدور حول مثلث

الموت ومخرجاته المتمثل بـ **"الطغاة والغلاة والغزاة"**. تلك هي المتتالية التي عشنا في دوامتها سنوات القلق والدم والهزيمة، ونعيش اليوم ذروة صعودها مع مشاهد لرؤوس تقَّطع وأجساد تحرق وبراميل متفجرة تمحو أحياءً وأسواقاً ومدناً بكاملها، وميليشيات هنا وهناك ترفع الرايات الطائفية والمذهبية الصافية على انقاض من بقي من... إنسان عربي لا يزال يقاوم حاملاً الراية والهوية العربية الحضارية الصافية.

رحم الله عبد الرحمن الكواكبي (١٨٥٥ – ١٩٠٢) في سفره الرائع (طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد) حينما حذر من مخاطر الاستبداد السياسي والديني في مقاربة تعبر بدقة عن حالنا: "...إن لم يكن هناك توليد بينهما، فهما أخوان أبوهما التغلب وأمهما الرئاسة، أو هما صنوان قويان بينهما رابطة الحاجة على التعاون لتذليل الإنسان...هذا التشاكل بين القوتين ينجرّ بعوام البشر، وهم السواد الأعظم، إلى نقطة أن يلتبس عليهم الفرق بين الإله المعبود بحق وبين المستبد المطاع بالقهر...". وهو ما ذهب إليه وتكامل معه منظر "المشروطة" الإمام النائيني (١٨٦٠- ١٩٣٦) في كتابه: (تنبيه الأمة وتنزيه الملة في وجوب المشروطة)، والذي يعتبر وثيقة فكرية نادرة وراقية تعبر عن مدى نضج الخطاب الإصلاحي الإسلامي في المجال الشيعي، حيث اعتبر أنه لا فرق بين السجود للفراعنة والطواغيت وبين الانقياد الأعمى للإكليروس الشيعي الذي يمّوه سلطته الاستبدادية بوظيفته الدينية، مقارناً ذلك بالإكليروس المسيحي في القرون الوسطى[٩]، مؤسساً بذلك لنظرية ولاية الأمة على نفسها، والتي أسسها الدين الإسلامي منذ عهده الأول، وشوَّه صورتها السلطان المستبد بقهره وعنفه وجبروته، والذي يقول فيه الكواكبي: الاستبداد لو كان رجلاً وأراد أن يحتسب وينتسب لقال: "أنا الشرُّ، وأبي الظلم، وأمّي الإساءة، وأخي الغدر، وأختي المسْكَنة، وعمي الضُّرّ، وخالي الذُّلّ، وابني

[٩] – الإمام محمد حسين النائيني: تنبيه الأمة وتنزيه الملة في وجوب المشروطة. القسم الثاني، ص، ١٢٨. أنظر أيضاً تحليل أوسع لأفكاره في كتابنا: حاكمية الله وسلطان الفقيه، قراءة في خطاب الحركات الإسلامية المعاصرة، دار الطليعة، بيروت، ط٢، ص ١٣٢- ١٤٢.

الفقر، وبنتي البطالة، وعشيرتي الجهالة، ووطني الخراب، أما ديني وشرفي فالمال المال المال!!

لا تقلل هذه المقاربة من أهمية التغذية الفكرية والأيديولوجية، ذلك أن تراثنا الديني في مباحثه المحورية ينهض على تقديس الفهم الواحد للنصوص وسيطرة الإطلاقيات في بعض من تفسيراته وأفهامه، ونبذ الاجتهاد العقلي الذي أسس له القرآن الكريم والسنة المشرفة، وهو ما أدى إلى التعصب المذهبي المخالف لأصول الدين، وسدّ المنافذ أمام المحاولات الإصلاحية المخلصة.

في الخلاصة كل هذا صحيح، لكن يبقى العامل السوسيولوجي يتقدم على العامل الأيديولوجي أو على الأقل يتلازم معه في أي مقاربة جادة وموضوعية لمواجهة وحش التطرف والتشدد الطائفي والمذهبي وهوياتها المتنامية حولنا. وإذا كان بيل كلينتون أطلق صيحته الشهيرة "**إنه الاقتصاد يا غبي**" في مواجهة خصمه المخضرم جورج بوش الأب، الخارج من انتصار في حرب الخليج الأولى، وذلك في حملته الانتخابية الأمريكية عام ١٩٩٢ ليشير إلى أهمية هذا العامل وآثاره الاجتماعية الخطيرة على المجتمع الأمريكي، حيث نجح حينها بشكل مبهر في هزيمة خصمه، لكن الأ**غبياء من المستبدين العرب** تجاهلوا، ويريدوننا أن نتجاهل ونقتنع معهم بعد هذه العقود العجاف، أن المشكلة في الأيديولوجيا فقط وليست في السوسيولوجيا، إنها في النص والموروث الفقهي، وليست في الاقتصاد والتنمية، إنها في الخطاب الديني، وليست في الممارسة السياسية للأنظمة الاستبدادية.

وما لم نقتنع بأن مواجهة الخطاب الديني المتمذهب لا تتم بخطاب متمذهب مقابل له، بل أن هذا يشكل عامل تغذية شرطية لكليهما معاً، وبالتالي ما لم يتم الاقتناع بأن التعامل مع البيئة الحاضنة ومع المدخلات والمسببات، يتقدم على التعامل مع المخرجات والمحصلات، فإن مشكلة العنف السياسي سوف تبقى وتتفاقم. فالمواجهة سياسية وتنموية، قبل أن تكون أمنية فقط، دون أن نقلل من أهمية البعد الثقافي والفكري المساعد في هذا المجال، وتتمثل في ترسيخ قيم الديمقراطية وثقافة التعددية والمساءلة والمحاسبة، وقيم

المواطنة ودولة القانون والمؤسسات والعدالة الاجتماعية وتبني أصول وقواعد الدين الصحيحة من قبل الحاكم والمجتمع. أما الدولة التسلطية، فهي الحاضنة والمولّدة للفساد والتخلف والتطرف، وجالبة لكل أنواع التدخلات الأجنبية. فالطغاة كانوا على مدى التاريخ جسرا للغزاة وحلفاء طبيعيين لهم، وهما معاً الوصفة السريعة لصعود الغلاة المتطرفين مذهبياً طائفياً واجتماعياً في كل مكان. والله غالب على أمره، ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

التحديات الأمنية الدولية في منطقة المغرب العربي

دراسة في التصور الأمني الأوروبي والأمريكي

عربي بومدين*

حمل عالم ما بعد الحرب الباردة مجموعة من التحولات الأمنية المعقدة والمركبة والمتشابكة، فعلى المستوى النظري تم توسيع وتعميق مفهوم الأمن خارج الإطار العسكري ليشمل أبعاداً إضافية، وعلى المستوى الواقعي فقد حملت البيئة الأمنية لهذه المرحلة وما بعدها مجموعة من التهديدات والتحديات الأمنية الجديدة، ضف إلى ذلك ظهور فواعل جديدة مهددة للأمن كالإرهاب الدولي ونشاطات الجريمة المنظمة.

ويبرز في هذا الإطار إقليم المغرب العربي كأحد المناطق الجغرافية، في التقسيم الجيبوبولتيكي في العالم، التي شهدت مجموعة من التهديدات الأمنية على غرار الأعمال الإرهابية، ونشاطات الإجرام المنظم وتزايد الهجرة غير الشرعية تجاه الضفة الشمالية للمتوسط. وقد حظيت هذه المنطقة باهتمام بالغ ضمن الدوائر الأمنية الأوروبية، وفي الأجندة الأمنية الأمريكية خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، وأحداث ١١ مارس ٢٠٠٤ التي عرفتها العاصمة الإسبانية مدريد.

انطلاقاً من ذلك، وتأسيساً عليه ستجيب هذه الورقة على الإشكالية التالية: ما موقع المنطقة المغاربية ضمن التصور الأمني الأوروبي والأمريكي؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات:

١. ما الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي؟

***أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف/ الجزائر، وعضو باحث في مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة.**

٢. ما التصور الأوروبي للأمن في منطقة المغرب العربي؟

٣. ما التصور الأمريكي للأمن في منطقة المغرب العربي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم صياغة الفرضيات التالية:

١. كلما تزايدت التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي كلما تعاظمت قيمتها الاستراتيجية في التصورات الأمنية لدى القوى الدولية.

٢. ينطلق التصور الأوروبي للأمن في منطقة المغرب العربي من فكرة الأمن اللين وفكرة المركب الأمني الأوروبي.

٣. ينطلق التصور الأمريكي للأمن في منطقة المغرب العربي من فكرة الأمن الصلب والنظرة الكونية للأمن القومي الأمريكي.

المحور الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي

يشكل الموقع الاستراتيجي المتميز لمنطقة المغرب العربي عنصراً هاماً في تعظيم قيمتها الاستراتيجية، إذ يعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيواستراتيجية موسعة ومرتبطة ببعضها بعضا، بدءاً بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالاً، والبعد الأفريقي جنوباً (الساحل الأفريقي) والبعد الشرق أوسطي (العربي والإسلامي) شرقاً، وانتهاءً بالبعد الأطلسي غرباً، وهي الفضاءات التي تعطيه أهمية حضارية واستراتيجية[١]. ولهذا فذه هي النقطة التي يجب الانطلاق منها لفهم التوجهات والإدراكات الكبرى للقوى العظمى وسياساتها في هذه المنطقة، والتوجهات التي تتعدد ما بين سياسية واقتصادية وأمنية في عالم يزداد تعقيداً وتشابكاً وتغلب عليه المصلحة والعمل على تعظيمها.

يمكن القول بداية إن مصطلح المغرب العربي يتكون من شقين: **المغرب:** مصطلح لغوي ذو دلالات جغرافية، ويعني عند الكتاب العرب الاتجاه الأصلي الذي يحدد مغرب الشمس، على عكس المنطقة الواقعة في شروق الشمس، والتي تسمى بالمشرق، أما لفظ

[١] الحاج إسماعيل زرقون، "المغرب العربي والصراع الدولي"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد(٠٩)، المركز الجامعي غرداية: معهد الحقوق، ٢٠١٠، ص ٢٢٩.

العربي: ويقصد به في هذه الحالة امتداداً لحيز الدول العربية، وهو مفهوم حضاري أيديولوجي. وإذا كانت تسمية المغرب العربي هي المتداولة في الأوساط الرسمية، فإن المنطقة عرفت عدة تسميات كالمغرب الكبير، أو المغرب الإسلامي[٢]. كما نجد في هذا السياق إطلاق لفظ "شمال أفريقيا" في تسمية هذه المنطقة، وهو الاستعمال الذي يكثر تداوله في الأطروحات الأجنبية، وبخاصةً في السياسة الخارجية الأمريكية في إطار تقسيمها للعالم إلى مناطق وفي إطار استراتيجياتها ومشاريعها الكونية، على الرغم من أنّ أغلب الكتاب العرب لاسيما المغاربة منهم، يعتقدون أن توظيف هذا المصطلح ينم عن رغبة هؤلاء في سلخ الهوية العربية عن دول المغرب العربي، كما سميت باسم" بلاد البربر" نسبة إلى السكان الأوائل الذين استقروا في المنطقة.[٣].

ويطل المغرب العربي على البحر الأبيض المتوسط الذي يحده شمالاً بساحل طوله ٤٨٣٧ كلم، وعلى المحيط الأطلسي غرباً بساحل طوله ٣١٤٦ كلم، في حين تمتد حدوده على اليابسة شرقاً مع كل من مصر والسودان، وجنوباً مع دول الساحل الأفريقي (تشاد، النيجير، مالي، السنيغال). أما فلكياً فيقع المغرب العربي ما بين خطي طول ٢٥° شرقاً (الحدود الليبية المصرية) و١٧° غرباً (تحديداً الساحل الأطلسي لموريتانيا)، ويتحدد من الشمال إلى الجنوب، بين دائرتي عرض ٣٧° شمالاً (بنزرت الليبية) و١٨° جنوباً (الحدود الجزائرية). وتبلغ مساحة المغرب العربي (دوله الخمسة) بـــــــ:

الدولة	المساحة بـ كلم2
الجزائر	٢,٣٨١,٧٤١ كلم٢
ليبيا	١,٧٥٩,٥٤٠ كلم٢
موريتانيا	١,٠٣٠,٧٠٠ كلم٢
المغرب	٤٤٦,٥٥٠ كلم٢
تونس	١٦٣,٦١٠ كلم٢

[٢] إسماعيل معراف، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠١٢، ص١٤٧.

[٣] عبد الواحد دنون طه وآخرون، **تاريخ المغرب العربي**، ليبيا: دار المدار الإسلامي، ١٩٩٧، ص١٧.

تتمتع منطقة المغرب العربي بثقل استراتيجي على المستوى الاقتصادي والأمني، فهي أكثر المناطق في العالم غنى بالموارد الطبيعية، فضلاً عن موقعها المتميز الذي يتوسط قارات العالم، مما يجعلها ممراً بحرياً متميزاً في حركة التجارة الدولية، فضلاً على أنها تمثل سوقاً مهمة في حركية الاقتصاد العالمي نظراً للقوة البشرية التي تمتلكها، إذ يبلغ عدد سكانها أكثر من مائة مليون نسمة. فعلى مستوى الطاقة تمتلك الجزائر مخزوناً احتياطياً نفطياً مؤكداً يقدر بـــ ١٢,٢ مليار برميل، محتلة بذلك المرتبة الخامسة عشر عالمياً والثالثة أفريقيا بعد كل من ليبيا ونيجيريا، كما بلغ الانتاج النفطي للجزائر ١,٨ مليون برميل يومياً عام ٢٠١٢، أما ليبيا فإنها تستحوذ على ٤٠% من الاحتياط الأفريقي محتلة المرتبة الأولى أفريقيا، و ٣,٣٪ من الاحتياط العالمي محتلة بذلك المرتبة الثامنة عالمياً، أما فيما يخص الإنتاج فقد بلغ ١,٨ مليون برميل يومياً سنة ٢٠٠٨، لينخفض سنة ٢٠١١ إلى ٠,٥ مليون برميل يومياً بسبب تداعيات "الثورة الليبية" وسقوط نظام "معمر القذافي"، ليستقر سنة ٢٠١٢ عند ١,٤ مليون برميل يومياً. أما في موريتانيا ومنذ اكتشاف النفط فيها بداية من سنة ٢٠٠٦، فيقدر الخبراء احتياطاتها ما بين ٠٣ و ٠٥ مليار برميل، وتصل قدرة إنتاجها ما بين٢٠٥ إلى ٣٠٠ ألف برميل يومياً[٤].

أما فيما يخص الغاز الطبيعي فتحتل الجزائر من حيث الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي المرتبة الثانية أفريقيا بـــ ١٥٩ مليار م^{3} بعد نيجيريا، في حين تحتل ليبيا المرتبة الرابعة أفريقيا بـــ ٥٢,٨ مليار م^{3}، في حين بلغ إنتاج الغاز الجزائري في الفترة الممتدة (٢٠٠١-٢٠١١) ٠٣ مليار متر مكعب سنوياً، بحيث تمثل الجزائر ثاني مورد للغاز الطبيعي إلى أوروبا بعد روسيا، في حين يبلغ الإنتاج في ليبيا حوالي ٠,٥ مليار متر مكعب سنوياً[٥].

---

[٤] راجع في ذلك:http://www.eia.gov/

[٥] **نفس المرجع.**

كما تمتلك دول المغرب العربي احتياطات مهمة من مادة الفوسفات، التي تعد مادة أساسية لإنتاج الغذاء العالمي، ويمثل المغرب أكثر الدول المغاربية امتلاكاً لاحتياط وإنتاج هذه المادة الاستراتيجية، بحيث يبلغ الإنتاج ما يقارب ٥٠٪ من رواسب الفوسفات في العالم، ويعد ثالث منتج لهذه المادة بعد كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

كما تستمد منطقة المغرب العربي أهميتها الاستراتيجية من توسطها لأربعة فضاءات مهمة وهي البحر الأبيض المتوسط والساحل الأفريقي، وغرب أفريقيا والشرق الأوسط، بحيث يمثل المدخل الأمني من أهم المداخل المعظمة لقيمة الإقليم من الناحية الاستراتيجية، ذلك أنها تشهد كثافة وتزايداً للتهديدات الأمنية الجديدة على غرار النشاطات الإرهابية وأبرزها الأعمال الإرهابية التي يقوم بها تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، ومختلف الجماعات الناشطة، فضلاً عن تزايد نشاطات الإجرام المنظم بحيث تمثل منطقة المغرب العربي منطقة عبور للمواد المهربة والمخدرات بكل أنواعها من أمريكا اللاتينية والساحل الأفريقي، ضف إلى ذلك السلع المتأتية من المغرب إلى الأسواق العالمية في أوروبا والشرق الأوسط، بحيث يُعتبر المغرب أكبر منتج في العالم للحشيش (٢١٪ من الإنتاج العالمي).[٦]

وعلى صعيد آخر تشهد منطقة المغرب العربي انتشاراً كثيفاً للأسلحة خاصة بعد التعقيدات الأمنية التي أفرزتها الثورة الليبية جراء تسرب مخزون الأسلحة التي كانت بحوزة نظام "معمر القذافي"، فحسب جريدة الخبر الجزائرية في عددها ٧٠٠٦ الصادر في ٧ مارس ٢٠١٣، صرح "ألكسندر لوكشينيتش" الناطق الرسمي بوزارة الخارجية الروسية في ٦ مارس ٢٠١٣ بأن خبراء دوليون أكدوا سرقة كميات معتبرة من الأسلحة، مؤكداً وقوع هذه الأسلحة في يد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي واستعمالها في شمال مالي. وقد تنوعت بين بنادق كلاشينكوف آلية، صواريخ وألغام وقذائف، أسلحة

---

[6]Luis Simon et al., **"Une Stratégie Cohérente de l'UE pour le Sahel"**, Parlement Européen: DG des Politiques Externes de l'Union, (Mai, 2012), p18.

كيمياوية، وصواريخ سام ٧ أرض-جو، التي كانت ليبيا تمتلك منها ٢٠ ألف وحدة وصواريخ SA -24 الروسية التي هي من أحدث أجيال الصواريخ المضادة للطائرات القادرة على إسقاط مقاتلات[٧]. كما تشهد منطقة المغرب العربي تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية إما انطلاقاً منها أو عبوراً منها (من أفريقيا جنوب الصحراء) باتجاه أوروبا، فعلى سبيل المثال في العام ٢٠١٠ وحده، طردت السلطات الإسبانية أكثر من ١٤٠٠ جزائري دخلوا البلاد بطريقة غير شرعية[٨]. هذه الأخيرة باتت تمثل تحدياً كبيراً أمام الأمن المجتمعي الأوروبي ومستقبل الهوية الأوروبية.

هذه هي إذن العوامل الاقتصادية والأمنية التي تجعل من منطقة المغرب العربي منطقة استراتيجية، وهي العوامل التي تحدد بشكل رئيس سلوك التصور الأمني الأوروبي والأمريكي ومحدداته.

المحور الثاني: المنظور الأوروبي للأمن في منطقة المغرب العربي

تعتبر أوروبا صاحبة التجربة الاستعمارية لجل الدول الأفريقية، لذلك فهي تعتبر هذه الأخيرة بمثابة منطقة نفوذ تقليدية، بحيث تنظر أوروبا ومن خلالها فرنسا إلى منطقة المغرب العربي كمنطقة نفوذ جيوسياسي (البوابة الخلفية لها) تمارس عليها مختلف أشكال التأثير، ويظهر ذلك في عاملين:

- العامل الأول هو ارتباط منطقة المغرب العربي تاريخياً بفرنسا بحكم الإرث الاستعماري والنفوذ التقليدي لها في المنطقة على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي.

---

[٧] لورنس عايدة عمور، "التحديات الأمنية الصاعدة في المغرب العربي ومنطقة الساحل بعد الربيع العربي"، في: **الكتاب السنوي IEMed للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي ٢٠١٢**، عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص ١٣١.

[٨] الحسن عاشي، ثمن الاستقرار في الجزائر، بيروت: **مركز كارنيغي للشرق الأوسط**، أبريل 2013، متوفر على الرابط التالي:http://carnegieendowment.org

- النظرة الأوروبية القائمة على التصور الفرنسي، وبالتالي فإن أيّ تعامل أوروبي مع دول هذه المنطقة يجب أن يكون مبنياً على أساس توجيهات فرنسية.

ومن خلال ذلك يمكن تحديد الاهتمام الأوربي بمنطقة المغرب العربي في ثلاثة منطلقات متداخلة ومركّبة:

١. الإرث الاستعماري.

٢. المصالح الاقتصادية.

٣. المنطلقات والاهتمامات الأمنية.

إذا أردنا فهم المقاربة الأوروبية في المتوسط عامة والمغرب العربي خاصة، والتي تقوم على أساس التعاون والتكامل من أجل احتواء النزاعات والصراعات وإحلال الأمن والاستقرار في المنطقة، فلا بد من العودة إلى المنظور الليبرالي، بحيث تعد هذه المقاربة ذات البعد العالمي الذي يفسر السلوك الأوروبي للعب دور عالمي في المنطقة المغاربية، وذلك من خلال اهتمامه بمختلف القضايا الدولية ومحاولة توجيه الأحداث خارج حدودها بفعالية، موازنة مع النفوذ الأمريكي المهيمن على العالم. وذلك في شتى الميادين الاقتصادية، السياسية، الثقافية، الاجتماعية، البيئية...، أي أن المقاربة تقوم على أساس التعاون الليبرالي في شتى المجالات من أجل تحقيق الأمن الشامل.(حسب المفهوم الليبرالي للأمن).

ولفهم أكثر لهذه المقاربة، ما علينا إلا الرجوع للاستراتيجيات الأمنية الأوروبية في المتوسط، والتي صيغت في مختلف المشاريع والمبادرات بغية الوصول إلى هندستها وفق إدراكها وتصورها لهذه الاعتبارات عبر الفترات الزمنية المختلفة بدءاً من صياغة السياسة الأوروبية الشاملة التي تبنتها في فترة الحرب الباردة، وصولاً إلى الاتحاد من أجل المتوسط ضمن السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي في محيطه الإقليمي.

نظراً للتحولات والتغيرات التي عرفتها الساحة الإقليمية والدولية، تطورت المقاربة الأوروبية في بعدها المتوسطي، إلا أنها عرفت ازدهاراً كبيراً في مرحلة الحرب الباردة، خاصة بتطور المقاربة الإقليمية (أو ما يطلق عليها **الإقليمية الجديدة**) في هذا الوقت في

ظل ظهور عدة منظمات إقليمية مثل "اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة "NAFTA و"السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية" MERCOSUR وغيرها...بحيث ارتبطت المقاربة الأوروبية بالاهتمام الأكاديمي بالإقليمية الجديدة في ظل التغيرات على الصعيد العالمي بما في ذلك نهاية الحرب الباردة وزيادة تنامي الارتباط الاقتصادي بين الدول وإنشاء العديد من المنظمات الدولية والإقليمية[٩].

وعلى هدا الأساس، وضمن هذه الاعتبارات والتغيرات الحادثة في الجانب العملي والنظري في علاقات الدول فيما بينها- بما فيها دول الاتحاد الأوروبي مع باقي دول العالم من جهة ودول المتوسط من جهة أخرى- فقد بلورت المبادرات والمشاريع الشاملة لكل المجالات التعاونية من أجل إحلال الأمن في الفضاء المتوسطي. وعلى هذا قامت دول الضفة الشمالية لهذا الأخير بصياغة أول إطار للتعاون الفعلي مع دول الضفة الجنوبية ضمن مسار برشلونة في ٢٨/٢٧ نوفمبر ١٩٩٥. الذي أفرز مشروع الشراكة الأورومتوسطية ببناء مجموعة من العلاقات التعاونية، بين ٢٧ دولة مطلة على البحر الأبيض المتوسط، والقائم على فكرة إرساء الأمن والتعاون في هذا الأخير، عن طريق الجمع بين المعطيات الاقتصادية السياسية الأمنية الثقافية والاجتماعية، بحيث احتوى هذا المشروع على ثلاثة مستويات:

- الشراكة الاقتصادية والمالية التي تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية الدائمة من خلال إنشاء منطقة رخاء وازدهار وصولاً إلى خلق منطقة تبادل حر واسعة أوروبية متوسطية. وهذا ما جاء به كل من "**جاكوب فاينر** Jacob Viner

[٩] رمزي بن ديكه، الدراسات الإقليمية المعاصرة نحو طرح جديد لمفهوم الإقليمية، في: **موقع سياسة**، ٠٤/ ١٠/ ٢٠١١، متوفر على الرابط التالي:

http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3095.html

وبيلا بالاسا Bella Balassa لتحديد وتفسير مراحل التعاون والاندماج الدولي[١٠].

- الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية: عبر تشجيع التعاون للحد من التهديدات ذات الأبعاد الاجتماعية والإنسانية، والتي حددتها النظرية النقدية الاجتماعية في تجارة المخدرات عبر الحدود، الجريمة المنظمة، الإرهاب الدولي، الهجرة غير الشرعية، إلى جانب انتشار العديد من الأمراض والأوبئة والتلوث البيئي وغيرها...[١١]، كل ما يخص الأمن بمستوييه (الفرد والمجتمع) وبالتالي التعاون المشترك، وتشجيع التفاهم بين الثقافات والأديان واحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية.
- الشراكة السياسية والأمنية التي تهدف إلى احترام السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وبناء دولة القانون والديمقراطية وعدم اللجوء إلى استعمال القوة والعنف وكذا حل النزاعات بالطرق السلمية[١٢] وهذا استناداً إلى المقاربة الليبرالية ضمن طرح السلام الديمقراطي للمفكرDOYLE MICHEAL، باعتبار أن انتشار الديمقراطية، قيمها، أسسها، مبادئها، سيؤدي إلى الحد من الصراعات وبالتالي إلى إحلال الأمن والسلم الدوليين، وهذه هي المقاربة التي تعتمد عليها دول الاتحاد

---

[١٠] مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة: دراسة الأهداف والرهانات**، الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص ٩٧.

[١١] عبد الوهاب بن خليف، "العلاقات الأوروبية المتوسطية استراتيجية شراكة أم توظيف"، **مجلة دراسات استراتيجية**، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص ٩٧.

[١٢] خيرة أويفي، جميلة علاق، "مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة"، **مجلة العالم الاستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد (٠٤)، جوان ٢٠٠٨، ص ٢٧.

الأوروبي في صياغة مشاريع التعاون غاياتها وأهدافها. وبالتالي فإن وثيقة برشلونة أعطت الأولوية للتعاون في شتى المجالات (بصفة خاصة السياسي/ الأمني)، وهذا لتحقيق هدفين أساسيين هما[١٣]:

١. إنشاء فضاء مشترك للسلم والأمن انطلاقاً من مبدأ السلم، الاستقرار والأمن في حوض المتوسط، هو غاية مشتركة وما الشراكة الأورومتوسطية إلا آلية لتحقيقها.

٢. ترقية الأمن القومي عبر بناء نظام أمني إقليمي، يقوم على مفهوم الأمن الشامل.

وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وفي ظل الأوضاع الدولية والإقليمية التي عرفت تنامي التهديدات الأمنية بكل أنواعها وأشكالها، وأيضاً مستوياتها، تم التأكيد على الخيار الأمني في مشاريع التعاون بين الضفتين بحيث ظهرت عدة مبادرات تحمل طابعاً أمنياً أكثر منه اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً بحيث أدركت الدول الأوروبية بأنها تشكل أهدافاً انتقامية للجماعات الإرهابية[١٤]وتشكيل مجموعة يوفور للتدخل العسكري Eufor (المحرر)، فظهرت الحاجة إلى التعاون من أجل الحد من انتشار هذه الظاهرة خاصة في حوض البحر الأبيض المتوسط. فعملت على صياغة مجموعة من المبادرات نذكر منها:

١ . سياسة الحوار ٥+٥: (عام **٢٠٠٣**): التي تعبر عن إطار للتعاون والحوار بين خمس دول من الشمال (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، البرتغال ومالطا) وخمس دول من جنوب المتوسط (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) من أجل إقامة حوار فعلي يتمحور حول تبادل وجهات النظر حول المسائل ذات الاهتمام المشترك كالجريمة المنظمة العابرة للحدود، والإرهاب الدولي، والانفجار السكاني، وتزايد موجات الهجرة نحو الشمال. وقد عقدت أول قمة لمنتدى

---

[١٣] مصطفى بخوش، **مرجع سابق الذكر**، ص ص ٩٧-٩٨ .

[١٤] علي الحاج، **سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١،٢٠٠٥، ص٢٩٣.

حوار ٥+٥ في تونس عام ٢٠٠٣، دعت فيها الدول المغاربية إلى ضرورة مقاربة شاملة لمعالجة المشاكل من خلال تعاون حقيقي[١٥].

٢ . سياسة الجوار: (عام **٢٠٠٤**) والتي تندرج ضمن إطار المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية للأمن المشترك تهدف إلى بناء علاقات مع دول الجوار الأوروبي وبوجه الخصوص دول جنوب المتوسط. تقوم على أساس الشراكة المتقدمة وعلى الاحترام المتبادل واحترام حقوق الإنسان وكذا تشجيع علاقات الجوار الحسنة ومبادئ التكامل الاقتصادي والاجتماعي ودفع التنمية عبر تقديم الدعم والإصلاحات لضمان الأمن والاستقرار في الحوض[١٦].

٣. مشروع الاتحاد من أجل المتوسط (٢٠٠٨): ولتوطيد العلاقات بين الضفتين أكثر جاء الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي بعد فوزه في الانتخابات مباشرة، بمشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي يمثل الكيان الجديد للاتحاد الإقليمي المتوسطي. انعقدت القمة التأسيسية في باريس سنة ٢٠٠٨ وتبنت مقاربة شاملة لمفهوم الأمن، تركز على التنمية المشتركة بين أعضائه، وعلى أساس تقاسم التكنولوجية والمعرفة والخبرات. كما يشمل مشروع الاتحاد التعاون في المجالات الحساسة كالمياه، والطاقة، وحماية وترقية التراث المشترك، وتجسيد التعاون القضائي في مكافحة الجريمة المنظمة الإرهاب ومحاربة الرشوة. ولأجل ذلك جاء في المشروع اقتراح إنشاء بنك متوسطي للاستثمارات يضاهي البنك الأوروبي للاستثمارات ومهمته تقديم تسهيلات للتعاون وعقد الصفقات بين المؤسسات الاقتصادية[١٧].

---

[١٥] جمال ساسي، مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط، **مجلة العالم الاستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية: العدد (٠٤) ، جوان ٢٠٠٨ ، ص ٢٥.

[١٦] علي الحاج، **مرجع سابق الذكر**، ص ٢٣٤ .

[١٧] بونوار بن صايم، "تطور المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط"، **مجلة العالم الاستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد (٠٤)،جوان ٢٠٠٨، ص ٢٠ .

وعندما نصل إلى المدونة الأور- متوسطية لمكافحة الإرهاب، والوثيقة المعدلة لسياسة الجوار الأوروبي التي حملت عنوان: "استجابة جديدة لجوار متغير(٢٠١١) وهي الوثيقة التي ترافقت والاضطرابات الأمنية في هذه المنطقة فيما اصطلح عليه "الربيع العربي" نرى أن الاتحاد الأوروبي تعامل مع فضاء المغرب العربي بعد ٢٠١١ بنظرة مغايرة لما كان سائداً من ذي قبل[١٨]، ويبدو أن إدراكاً استراتيجياً قد تشكل في الضفة الشمالية للمتوسط مفاده أن الإبقاء على الوضع القائم هو أفضل سيناريو للمحافظة على الوضع السياسي والأمني في المنطقة، فباستثناء الحالة الليبية، حافظ الاتحاد الأوربي على موقف لا تدخلي سواءً في مسار التحول الديمقراطي في تونس، أو في عملية الإصلاحات السياسية في كل من المغرب والجزائر، والأكثر أهمية هو موقفه من نزاع الصحراء الغربية[١٩].

ويرجع ذلك إلى سببين اثنين مؤداهما[٢٠]:

- محدودية انعكاسات الربيع العربي على الوضع الإقليمي الراهن مقارنة بالشرق الأوسط
- تفاقم التحديات والتهديدات التي تطرحها السياسات التعديلية الروسية على الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي.

---

[١٨] حول هذا الموضوع راجع:

La politique méditerranéenne de l'Union européenne après le printemps arabe : les cas du Maroc et de la Tunisie, **Rapport d'information n° 100 (2013-2014)** de M. Simon SUTOUR, Mme Bernadette BOURZAI, M. Jean-François HUMBERT et Mme Catherine MORIN-DESAILLY, fait au nom de la commission des affaires européennes, déposé le 24 octobre 2013
http://www.senat.fr/rap/r13-100/r13-100_mono.html

[١٩] محمد حمشي، "الاستقرار النظمي: أيّ تأثير للتحولات الإقليمية على المغرب العربي؟"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد ٤٩، العدد(١٩٧)، تموز/ يوليو ٢٠١٤، ص٢٦.

[٢٠] **نفس الصفحة.**

هذا على المستوى الأمني، أما على المستوى الاقتصادي (الجغرافيا الاقتصادية) فيظهر الأمر في عاملين مؤداهما[٢١]:

- عدم الفعالية نتيجة عدم وجود فاعل إقليمي يفاوض الاتحاد الأوروبي باسم المغرب العربي.
- العامل الجغرافي- السياسي ودوره في الدفع نحو تركيز الجهد التفاوضي للاتحاد الأوروبي على الشرق لأسباب معقدة (أمنية/ دفاعية، اقتصادية، وهوياتية).

المحور الثالث: المنظور الأمريكي للأمن في منطقة المغرب العربي

لم تحظ منطقة المغرب العربي إلا بالقليل من الاهتمام الأمريكي؛ وهو راجع لاعتقاد مفاده أن المنطقة تشكل جزءاً من منطقة نفوذ أوروبا وخاصةً فرنسا. ورغم هذا لم يمنع ذلك من تولد نوع من الاهتمام في زمن لاحق سياسياً واقتصادياً، فقد وجدت ثلاث فترات على الأقل تبرز الاهتمام الأمريكي الخاص بالمنطقة[٢٢]: الحرب العالمية الثانية، تصفية الاستعمار في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، إضافة للنزاع في الصحراء الغربية، فضلاً عن فترة الحرب الباردة التي لم تشهد تطوراً ملحوظاً للنظرة إلى المنطقة، فقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى المغرب العربي ليس كفضاء وكيان إقليمي، لتتعامل مع كل دولة على حدة، وقد هدفت من وراء ذلك إلى: استقرار جنوب أوروبا والعلاقات مع الحلف الأطلسي باعتبار أن هذه الدول تنتمي إليه، والأمر الثاني هو الحد من المد الشيوعي. بيد أن النظرة إلى المنطقة تغيرت بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي سابقاً في إطار منطق الهيمنة، بحيث شهدت هذه

---

[٢١] **نفس الصفحة.**

[٢٢] يرتبط اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي بالاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط: مبادرة الشراكة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط مع بداية التسعينات، ومبادرة الشرق الأوسط الكبير ٢٠٠٤.

الفترة بداية بروز سياسة إقليمية أمريكية بالمنطقة، وظهور رؤية لبناء إقليمي تجاري، وأحداث ١١ من سبتمبر ٢٠٠١ والحرب العالمية على الإرهاب، وكذا المساعي الأمريكية لتسوية النزاع الصحراوي[٢٣].

ويمكن التعرض لأسباب إعادة هندسة الوجود الأمريكي في المنطقة المغاربية إلى عدة نقاط أساسية:

اندثار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة، حرب الخليج الثانية وتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة على المنطقة العربية، توقيف المسار الانتخابي في الجزائر والانشغال الأمريكي بصعود الأصولية الإسلاموية ومن ثم التهديد الإرهابي، وتراجع العلاقات الفرنسية الجزائرية، والحصار الجوي المفروض على ليبيا، والرغبة في احتواء المد الأوروبي جنوباً ومنافسته من خلال طرح عدة مشاريع، والتموقع الاستراتيجي بغية السيطرة على منابع الطاقة خاصة في الجزائر وليبيا. فضلاً عن التموقع مغاربياً للسيطرة على مصادر الطاقة في إقليم الساحل وبدرجة كبيرة في نيجيريا، وأخيراً ينصرف الاهتمام لدواع أمنية عندما يتعلق الأمر بالتعامل الميداني مع مصادر الإرهاب خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠١١[٢٤].

ولفهم النظرة الأمريكية للأمن في منطقة المغرب العربي، لا بد من فهم التقسيم الاستراتيجي الأمريكي للعالم. فباعتبار الولايات المتحدة القوة العظمى على الساحة العالمية، فإن مصالحها موجودة في كل مناطق العالم. وفي هذا الإطار فإن البحر الأبيض المتوسط ينتمي إلى الدائرة الأولى من التقسيم باعتباره خطاً حيوياً للمواصلات والدخول

---

[٢٣] Yahia H. Zoubir, la politique étrangère américaine au maghreb constances et adaptations, **Journal d'étude des relations internationales au Moyen-Orient**, Vol. 1, No.1 (juillet 2006), pp 115-116.

[٢٤] قط سمير، "أوروبا، أمريكا.. رهان المغرب العربي: مزاحمة اقتصادية واستراتيجية، أم تكامل أمني"، **مجلة المفكر**، العدد (١٠)، جامعة محمد خيضر– بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤، ص ٤٥٠.

إلى الشرق الأوسط والخليج العربي كما تعتبره امتداداً لسواحل أوروبا الأطلسية ولأفريقيا المتوسطية، لذلك فهي منطقة استراتيجية يجب أن تكون تحت رقابتها، وقد تبلورت هذه الأهمية بعد الحرب الباردة، بحيث أصبحت السياسة الأمريكية في المنطقة تدور حول ثلاثة محاور أساسية هي[٢٥]:

١- مراقبة موارد الطاقة (البترول والغاز) وحمايتها من أجل ضمان التموين بها.

٢- الربط الاقتصادي للمنطقة بواسطة المؤسسات المالية الدولية ودمج إسرائيل في محيطها الإقليمي.

٣- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والجماعات الإرهابية في المنطقة.

حتى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ كان اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة اقتصادياً محضاً، وظهر ذلك من خلال التحالف الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية وشمال أفريقيا؛ المعروف باسم مبادرة "ايزنستات" (أطلق هذا التحالف في عام ١٩٩٩) الذي أصبح يسمى لاحقاً بالبرنامج الاقتصادي الأمريكي لشمال أفريقيا. وهذه المبادرة حاولت الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها أولا تقديم الدعم للدول الثلاث المركزية بالمغرب العربي، وثانيا إحياء العلاقة بين هذه الدول خاصة بين المغرب والجزائر، محاولة بذلك إعادة فتح الحدود بين الدولتين. فقيام اتحاد المغرب العربي يعتبر من البرامج التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لقيامها؛ والتي هي جزء من الشراكة مع مبادرة الشرق الأوسط الكبير، وبهذا يكون من المحتمل وعلى المدى الطويل قيام مجموعة شمال أفريقيا بما في ذلك مصر، التي تعتبر حليفاً هاماً لها في المنطقة[٢٦].

وفي هذا السياق فإن التصور الأمني الأمريكي في منطقة المغرب العربي يقوم على مجموعة من الآليات السياسية والاقتصادية والأمنية:

---

[٢٥] ياسمين ححاد، عربي بومدين، "الحركات الإسلاموية في المغرب العربي من منظور الاتحاد الأوروبي"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد (٠٤)، جامعة الحاج لخضر- باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، يناير/ كانون الثاني ٢٠١٣، ص ص ٢١٦-٢١٧.

[26] Yahia H. Zoubir, **Op. Cit**. pp2-3.

الآليات السياسية: وذلك من خلال العمل على دعم القيم الليبرالية ونشرها كالديمقراطية وحقوق الإنسان وقضايا دور المرأة ومؤسسات المجتمع المدني، ومحاولة تكييف الدول المغاربية مع التحولات الدولية كالانفتاح على الأسواق العالمية، ودعم وتشجيع الإصلاحات السياسية والاقتصادية. وآية ذلك انتقاد وزير الخارجية السابق "كولن باول" انتهاكات حقوق الإنسان خلال زيارته إلى تونس في نوفمبر ٢٠٠٣، وقول جورج بوش للرئيس التونسي السابق "زين العابدين بن علي":.....كان من الضروري إجراء إصلاحات في مجال حرية الصحافة والسلطة التشريعية والقضائية والانتخابات"[٢٧]. هذا فضلاً عن الضغط للقيام بإصلاحات سياسية في المنطقة المغاربية بعد أحداث "الربيع العربي".

الآليات الاقتصادية: تتمثل في مبادرة "ايزنستات ١٩٩٨" التي جاءت كرد فعل على مبادرة برشلونة الأوروبية ١٩٩٥، وتعمل هذه الآلية على دفع عملية اندماج المغرب العربي في الاقتصاد العالمي، وتشجيع الخوصصة والتبادل التجاري والاستثمار الأمريكي، هذا فضلاً عن تكثيف العلاقات الاقتصادية منذ سنة ٢٠٠١، عبر التعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي الثلاث (تونس الجزائر والمغرب) وذلك عبر ما يسمى بالبرنامج الأمريكي لشمال أفريقيا. وفي ذات السياق شهدت العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة[٢٨] نمواً ملحوظاً في المجال الاقتصادي؛ ففي يوليو/ تموز من عام ٢٠٠١ وقعت الدولتان اتفاقية في إطار التعاون في مجال التجارة

---

[27] **Ibid**., pp6-7.

[٢٨] للجزائر دور أساسي بالنسبة لواشنطن في منطقة المغرب العربي، ويظهر ذلك في ثلاثة زوايا: الإشكالات الاقتصادية، الاعتماد على الدبلوماسية الجزائرية قارباً لتسوية بعض النزاعات في أفريقيا، دور الجزائر في الحرب على الإرهاب، خاصة التعاون متوسطياً وفي منطقة الساحل الأفريقي. في: عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي.** ط١، الجزائر: المكتبة العصرية، ٢٠٠٥، ص ٧٣. كما تراهن الولايات المتحدة الأمريكية على الجزائر كشريك رئيسي في استراتيجيتها الأفريقية لمكافحة الإرهاب.

والاستثمار، والتي أسفرت عن اتفاق الاستثمار الثنائي لتقديم تنازلات تجارية متبادلة بالإضافة لتوصلهما إلى اتفاق بشان الازدواج الضريبي وكذلك فتح نطاق أوسع للنفط والغاز الجزائري لشركات متعددة الجنسيات. وكان هدف هذا الاتفاق، مضاعفة حجم التجارة والسماح للشركات الأمريكية للحصول على حصة أكبر من السوق الجزائرية، وخاصة من حيث المواد الهيدروكربونية، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستثمر في هذا المجال (٢,٧ مليار دولار)، وقد أعرب الرئيس بوتفليقة خلال زيارته لواشنطن في يوليو/ تموز ٢٠٠١ عن رغبته في زيادة الاستثمار الأمريكي بالجزائر في مجالات أخرى. وقد تجاوز الاستثمار الأمريكي قطاع المحروقات ليخوض في مجالات أخرى كالأدوية وتكنولوجيا المعلومات[٢٩]. كما تم توقيع اتفاق تبادل الحرّ في مارس ٢٠٠٤، بين المغرب وأمريكا، وهو ثالث بلد عربي يوقع هذا الاتفاق بعد الأردن والبحرين، وعلى الصعيد العسكري فقد تم منح المغرب صفة الحليف الاستراتيجي الأساسي للولايات المتحدة خارج الحلف الأطلسي[٣٠].

الآليات الأمنية والعسكرية: وذلك من خلال تثبيت أهداف عسكرية في المنطقة تتمثل أساساً في تثبيت وجود حلف الشمال الأطلسي NATO في البحر الأبيض المتوسط لمراقبة القوى الأخرى[٣١]، ولضرب مصادر الإرهاب في الدول المغاربية بحيث تعتبرها دولاً مارقة تهدد مصالحها (أمن إسرائيل)، وهي تعمل على توسيع انتشارها العسكري وإيجاد مراكز جديدة للسيطرة الأمريكية بهدف تأمين خطوط المواصلات البحرية واحتياجاتها الطاقوية. هذا فضلاً عن مجموعة المبادرات التي تستهدف المغرب العربي ومن الساحل الأفريقي على غرار مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء The Trans- Saharan Counter-Terrorism Initiative سنة ٢٠٠٥، والتي شملت

---

[29]Yahia H. Zoubir, **Op. Cit**., p6.

[٣٠]عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق الذكر**، ص ٧٠.

[٣١]من خلال حلف الناتو أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية "سياسة الحوار ١٩٩٤" التي تتمثل في إقامة حوار وشراكة مع دول المغرب العربي من أجل الحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة.

كلا من (الجزائر، السنيغال، نيجيريا، تونس، والمغرب) لتنظم فيما بعد ليبيا في أكتوبر ٢٠٠٦، وهو البرنامج الذي يهدف للتنسيق بين دول المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية من أجل الحد من نشاطات الجماعات الإرهابية في المنطقة[٣٢].

هذا فضلاً عن إنشاء "المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب" Global CounterTerrorism Forum في سبتمبر ٢٠١١، إضافة إلى الوجود العسكري الدائم في صورة إنشاء القيادة العسكرية الموحدة لأفريقيا المعروفة اختصاراً بـــ "أفريكوم" AFRICOM في ٢٠٠٧، ومهمتها الرئيسية الإشراف على كل العمليات الأمنية والعسكرية في أفريقيا[٣٣]. فضلاً عن الحوارات الاستراتيجية والأمنية الأمريكية مع دول المنطقة. وهو الاهتمام الذي لا يفصل منذ أحداث سبتمبر بين ثنائية مكافحة الإرهاب وتأمين مصادر النفط (الأمننة)[٣٤].

وعند الحديث عن تداعيات "الربيع العربي" على السياسية الأمريكية في منطقة المغرب العربي، فإن ثمة تغيراً جوهرياً في قيادة الرئيس أوباما في إطار سياسة "القيادة من الخلف"[٣٥]، ذلك أن التدخل العسكري أنهك الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في العراق وأفغانستان، وفي هذا الصدد يري المفكر الأمريكي "تشارلز كروثامر": "إن القول إن القيادة الخلفية هي الأنسب لتفادي تعاظم كراهية العالم لنا مرفوض، فلطالما

---

[32]International Crisis Group Report, ''Islamist Terrorism in the Sahel : Fact or Fiction ?'', **Africa Report N°92**, 31 March, 2005, p.1

[33] Robert G. Berschinki, «**Afrcom's Dilemma: The Global War on Terrorism, Capacity Building ،Humanitarianism, and the Future ofU.S Security Policy in Africa,»** Strategic StudiesInstitute (21November2007), http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub827.pdf

[٣٤] قاسي فوزية، **"الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب: منطق الأمننة في الساحل الأفريقي"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية والأمن الدولي، جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٣.

[٣٥] مروان بشارة، " أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي"، **مجلة سياسات عربية**، العدد (٠١)، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس ٢٠١٣، ص ١-٢٢.

كال لنا العالم الكراهية والعداء، سواء في حرب فيتنام، أو في عهد الرئيس أيزنهاور حين زار نائب الرئيس الأميركي أمريكا اللاتينية وهجمت عليه الجماهير، أو في عهد ريجان حين عمت المظاهرات عواصم الحلفاء المقربين منددة بجرّ الولايات المتحدة العالم إلى شتاء نووي يترتب على حرب نووية"[٣٦].

المحور الرابع: النظرة الثنائية للأمن في منطقة المغرب العربي: تنافس أم تكامل؟

تستلزم فكرة المصلحة في العلاقات الدولية أن تسعى كل دولة لتعظيم مصلحتها وزيادة قوتها، وذلك هو الحال بالنسبة لأوروبا والولايات المتحدة في فضاء المغرب العربي، إذ إن هناك تنافساً بين المشاريع الاقتصادية الأوروبية والأمريكية في منطقة المغرب العربي حتى وإن كان الطرفان ينفيان ذلك، وتعترف في هذا السياق المفوضية الأوروبية بأنّ الدور السياسي للاتحاد الأوروبي مكمل للزعامة السياسية للولايات المتحدة[٣٧].

كان التنافس، فيما مضى، محصوراً في هذه المنطقة بين الاتحاد السوفييتي سابقاً وفرنسا والولايات المتحدة، بيد أنه وبعد تفكك المعسكر الشرقي انحصر التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بزعامة فرنسا، وهو التنافس الذي بدا جلياً خاصة بعد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية مطلع التسعينات بالمنطقة لاعتبارات اقتصادية وأمنية متعلقة أساساً بالأصولية الإسلامية في الجزائر، واشتداد مسارح التنافس الاقتصادي عالمياً ببروز الصين كقطب اقتصادي عالمي، ويعود ذلك إلى سببين رئيسيين[٣٨]:

- اكتشاف مصادر طاقة جديدة في كل من الجائر وليبيا.

---

[٣٦] تشارلز كروثامر، باراك أوباما... والتنحي عن قيادة العالم، **صحيفة واشنطن بوست الأمريكية**، عدد ٢٩/ ٤/ ٢٠١١. وحول هذا الموضوع راجع: الخطابَ الذي ألقته وزيرةُ الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" في المجلس الأمريكي للشؤون الخارجية، في الخامسَ عشرَ من يوليو/ تموز ٢٠١١.

[٣٧] عبد الحليم بن مشري، "التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي"، ورقة مقدمة في ندوة: **"المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ١٧-١٨ فبراير ٢٠١٣، ص.

[٣٨] **المرجع نفسه.**

- محاولة استباق المخاطر والتهديدات التي قد تمس المصالح الأمريكية في المنطقة.

وفي ذات السياق وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ انحسر هامش التوافق الاستراتيجي الأمريكي الأوروبي في المنطقة، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر ميلاً لتولي مهمتها الاقتصادية والأمنية بأدوات أمريكية، دون التخلي عن هامش التنسيق مع أوروبا عموماً وفرنسا خاصة ضمان لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة[٣٩].

وتظهر صور التنافس الأمريكي الأوروبي أيضاً من خلال المشاريع الموجهة للمنطقة في صورة المشاريع التي تم تناولها آنفاً، ويمثل مشروع الشرق الأوسط الكبير ٢٠٠٥ أحد أكبر المشاريع الأمريكية في المنطقة، وهو دون شك يمثل رد فعل على المبادرات الأوروبية في المنطقة. هذا ويظهر التنافس جلياً بعد "الربيع العربي" من خلال الثورة الليبية والتدخل العسكري الفرنسي في ليبيا بقيادة الحلف الأطلسي، حيث حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على قدر من التحفظ، مترددة في التدخل، بحيث صرح ممثل وزارة الدفاع الأمريكية رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميرال "مولن" بأن: "الوزارة لا تريد أن تخوض حرباً لمصلحة الشركات النفطية"[٤٠].

ويمكن القول في هذا الإطار إنّ هناك تضارباً في التصورات الأمنية الأمريكية والأوروبية في المنطقة وسبب ذلك تضارب المصالح الاقتصادية والأمنية، غير أن ذلك لا يمنع وجود توافق فيما يخص محاربة الأصولية الإسلامية والتطرف والإرهاب، هذا دون التوافق على مصلحة إسرائيل وإدماجها في محيطها الإقليمي وتحقيق أمنها، بأن تصبح دولة في الفضاء المتوسطي، ولعل خير دليل على ذلك أن كل المشاريع كان هدفها دمج إسرائيل ودفع الدول العربية والمغاربية للتطبيع معها، وقد ظهر ذلك جلياً في مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط بقيادة الرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي".

وانطلاقاً مما سبق يمكن توضيح تحديات التصور الأمني الأمريكي والأوروبي في:

---

[٣٩] **المرجع نفسه.**

[٤٠] **نفس المرجع**، ص ١٠.

التحدي الاقتصادي والاجتماعي: ويظهر ذلك من خلال الوضع الاجتماعي والاقتصادي لدول المغرب العربي، فيما يخص تردي الأوضاع المعيشية وزيادة معدلات البطالة وتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وغياب العدالة الاجتماعية، وهي التحديات التي من شأنها زيادة الأخطار في المنطقة ومن ثم انعكاسها على استراتيجيات كل من أوروبا وأمريكا.

التحدي السياسي: ويظهر ذلك من خلال ضعف التنمية السياسية في هذه المنطقة، وغياب الآليات الديمقراطية، وهو ما يدفع إلى إتباع النهج الديمقراطي. ويعتبر توفير الشروط الموضوعية والأساسية لهذا النهج ضرورياً في جنوب المتوسط، وذلك من أجل ضمان تنمية اقتصادية واجتماعية، وتأمين آليات التوزيع العادل بين الأفراد والدول. فلا يمكن أن تقوم الديمقراطية دون استقرار سياسي ولن يتحقق هذا الاستقرار دون تنمية شاملة. ومن هنا يتبين أن التحدي الديمقراطي من بين أهم التحديات اليوم.

التحدي الأمني: بحيث تعرف منطقة المتوسط عامة ومنطقة المغرب العربي عدة تحديات أمنية اكتسبت ثقلاً خاصاً عند وضع الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية حيث تمثل قضية الأمن الموجه الرئيسي الذي يحكم التصور الأوروبي للشراكة. ولقد لخص المؤرخ "شارل زوقبيب" Charles Zorgbibe فيرى أن الخطر الآتي من الجنوب له ثلاثة أشكال: خطر التطرف الديني، خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وخطر الضغط الديمغرافي في الضفة الجنوبية[٤١].

الخاتمة

انطلاقاً مما سبق، يتضح أن التصورين الأوروبي والأمريكي للأمن في المنطقة المغاربية يحمل على الاعتقاد التالي: تبدو الدول المغاربية موجهة بالسياسات والمبادرات والمشاريع الغربية، دون أن يكون لها دور أو يد في اختيار توجهاتها الاستراتيجية وأساليب اتخاذ قرارها السياسي، وأنها على ما يبدو قد بقيت أسيرة هذه المخططات

[٤١] بونوار بن صايم، **مرجع سابق الذكر**، ص ٢١.

والمشاريع دون أن تقوي بيتها (الاتحاد المغاربي) لتصبح قوة تفاوضية تستطيع جني المكاسب أكثر دون تقديم تنازلات كبيرة، وهو الشيء الذي يستدعي تفعيل الاتحاد المغاربي الذي أصبح ضرورة ملحة واستراتيجية. قد تكون الجوانب السياسية والاقتصادية فشلت في تفعيل هذا الاتحاد لكن التهديدات الأمنية في هذه المنطقة قد تجعله شيئاً ممكناً ومطلوباً.

تحليل استراتيجي

البرلمانات الأوروبية والاعتراف بالدولة الفلسطينية*

مقدمة

بالتصويت الذي تم تحت قبة البرلمان اليوناني على موضوع الاعتراف بالدولة الفلسطينية بتاريخ ٢٢ كانون ثاني ٢٠١٥ يكون هذا هو القرار الحادي عشر الذي تم أخذه في ظروف مشابهة من قبل برلمانات أوروبية أخرى منذ أكتوبر من 5 العام ٢٠١٤. وعلى الرغم من التفاعل الإعلامي والسياسي النسبي مع هذه القرارات إلا أن النظر في نصوصها والملابسات التي واكبت اتخاذها تدلل بما لا يدع مجالاً للشك أننا- وخلافاً للشائع- أمام مجرد انطباعات بوجود قرارات بالاعتراف بالدولة الفلسطينية حرص المشرعون الأوروبيون على الإيحاء بها، ولسنا أمام دعوات حقيقية وصريحة بذلك. فالصياغات التي تمت لتلك القرارات تم حبكها بعناية ودقة شديدتين وبعضها أخذ أسابيع إن لم يكن أشهراً من النقاشات بين الأحزاب الممثلة داخل البرلمانات وحتى بعض القوى ومراكز النفوذ خارجها قبل أن يخرج بصيغته التي خرج بها. فباستثناءات قليلة تمثلت في السويد ولوكسمبرغ- وهي دول ليست ذات ثقل كبير داخل الاتحاد الأوروبي- انحازت البرلمانات الأخرى إلى صياغات اهتمت بإعطاء الانطباع بالاعتراف بالدولة الفلسطينية أكثر من اهتمامها بالدعوة الأكيدة لذلك. إذن فنحن أمام تحركات رمزية وذات أهمية من هذا القبيل فحسب، وليس اعترافاً أو دعوة رسمية للاعتراف كما توهم البعض مدفوعاً بأبعاد ذاتية.

تناقش هذه الورقة الكيفيات التي خرجت بها القرارات البرلمانية وأسباب الطبيعة الرخوة للصيغ التي حبكت بها قبل أن نناقش نصوصها. وتنتهي الورقة بالحديث عن نقاش الجوهر والشكل ولعبة التمويه في القرارات التي تم تبنيها في هذا السياق وصولاً إلى

---

* إعداد د. أديب زيادة، متخصص في السياسة الخارجية الأوروبية تجاه الشرق الأوسط/ جامعة إكستر، انجلترا.

الخلاصة. ولمعرفة حقيقة ما تمّ سوف نستخدم أسلوب تحليل مضمون الخطاب والذي يقوم على الربط بين سياق الخطاب ومضمونه من أجل التعرف على المعاني المتوارية خلف الكلمات التي تم استخدامها فيه، ومدى انسجام ذلك مع العلاقة التي تحكم الأطراف المعنية.

خلفيات الموقف

صوتت الجمعية العمومية للأمم المتحدة على قرار الاعتراف بفلسطين بصفة دولة مراقبة غير عضو في الثلاثين من نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠١٢.[١] في أعقاب ذلك حصلت الدولة الفلسطينية هذه على اعتراف ١٣٥ دولة حول العالم كانت آخرها دولة السويد بتاريخ ٣٠ أكتوبر/ تشرين أول ٢٠١٤. في هذا الإطار بدا أنه بالإضافة إلى الولايات المتحدة فإنّ دول أوروبا الغربية رفضت الاعتراف بالوضعية الجديدة لفلسطين في الأمم المتحدة واعتبرت أن الدولة الفلسطينية ينبغي أن تكون نتاج عملية تفاوضية بين الإسرائيليين والفلسطينيين،[٢] وليست دولة افتراضية من طرف واحد،[٣] وهو ما يعد تبنياً واضحاً للموقف الإسرائيلي الرافض لقيام الدولة الفلسطينية إلا عبر القناة التفاوضية المتحكم بها عملياً من قبل إسرائيل.[٤]

---

[1] - See, General Assembly Votes Overwhelmingly to Accord Palestine 'Non-Member Observer State' Status in United Nations. UN web (30 Nov 2012), available at :http://www.un.org/press/en/2012/ga11317.doc.htm

[2] – Spanish FM: Palestine recognition only after negotiations. 124News, available at http://www.i24news.tv/en/news/israel/diplomacy-defense/48469-141024-spanish-fm-palestine-recognition-only-after-negotiations , (24 Oct 2014)

[3] - France: Palestinian recognition shouldn't be merely symbolic. Reuters, available at http://www.reuters.com/article/2014/10/14/us-mideast-palestinians-france-idUSKCN0I320N20141014 , (14 Oct 2014)

[4] -Israel: Palestinian statehood can only come from negotiations. Ynet news, available http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4580324,00.html (14 Oct 2014)

في أعقاب الحرب الإسرائيلية على غزة في تموز من العام ٢٠١٤ وفشل الجهود التي قادها جون كيري وزير خارجية أمريكا لإعادة إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط جراء التعنت الإسرائيلي بدا التململ واضحاً في أوساط واسعة من الأوروبيين معتبرين أن سياسة إسرائيل من شأنها توريط المنطقة في مزيد من الحروب والتوتر. من هنا بدأ بعض السياسيين في البرلمانات الأوروبية حملاتهم بهدف دعوة الحكومات الأوروبية للاعتراف بالدولة الفلسطينية كنوع من التعبير عن الموقف حيال التصرفات الإسرائيلية المتعلقة بالحرب والاستيطان وغيرها. غير أنّ هذه الخطوة لم تبلغ منتهاها بل اعترضها الكثير من أنصار إسرائيل داخل البرلمانات الأوروبية وخارجها ممن يرون في الخطوة ضغطاً غير ملائم على إسرائيل أو أن من شأنها التأثير سلباً على فرص إعادة إحياء عملية سلام بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. الخطوات الاعتراضية هذه أفضت- بحركات التفافية ماهرة- إلى إفراغ الخطوة من مضمونها وإخراجها بشكل ضعيف عبر جملة من القرارات ليست فقط غير ملزمة بل كانت أيضاً هزيلة وغير حاسمة.

لزوجة القرارات بين المقصود (فعلاً) والمقصود (انطباعاً)

جاءت معظم القرارات التي تتعلق بالاعتراف بالدولة الفلسطينية إثر نقاشات في جلسات برلمانية مفتوحة خصصت لهذا الغرض؛ مما أعطى لها أهمية استثنائية. فالذين تحدثوا في هذه النقاشات لا سيما المعارضين منهم تحدثوا بدرجة غير معهودة من التحرر من مقص الرقيب كما حصل في مجلس العموم البريطاني، حيث وجهت العديد من الانتقادات القاسية لسياسات إسرائيل لا سيما تعنتها بشأن الاستيطان والتسوية والحرب الأخيرة في العام ٢٠١٤ على غزة.[1] إلا أنّ مخرجات تلك النقاشات كان على شكل قرارات مرنة ذات صياغات فضفاضة لا تحمل الاعتراف بالدولة الفلسطينية أو الدعوة

[1]- See, Palestine and Israel. House of Commons, available at http://www.publications.parliament.uk/pa/cm201415/cmhansrd/cm141013/debtext/141013-0002.htm#14101329000045 (10 Dec 2014)

الصريحة لذلك، بل تم وضع قيود وشروط حيث تتشابك المسائل ببعضها بطريقة يضيع معها المعنى الأساس ويتحقق مجرد الانطباع. المعاني التي اشتملت عليها الصياغات كانت موجهة بالدرجة الأولى لإسرائيل وأنصارها بما يعكس عدم الرضى الأوروبي المتزايد عن السلوك الإسرائيلي من جانب ولكن في ذات الوقت عدم الذهاب في التعبير عن هذا السخط أبعد من كونها تحركات رمزية من جانب آخر. أما الانطباع فقد قصد منه الفلسطينيون والعرب والقوى الشعبية الأوروبية المناهضة لسياسات إسرائيل التعسفية وجرائمها المتزايدة بحق الأرض والإنسان. وبالنظر إلى المقصود (فعلاً) والمقصود (انطباعاً) ضاع جوهر التحرك ليبدو المشهد وكأن شيئاً لم يكن. ومن زاوية أخرى بدا وكأن هناك محاولات للقول بأنّ إنجازاً كبيراً قد تحقق بمجرد المصادقة على القرارات أياً كان مضمونها وشكلها.

والحقيقة أن الرغبة في إحداث توازنات محددة داخل البرلمانات- وعدم استعداد طرف بعينه تحمل تبعات هذه الخطوة داخلياً وخارجياً- بين من هم مع الاعتراف بالدولة الفلسطينية ومن هم ضده أفضت إلى صياغات توفيقية- أو كما يعتبرها البعض تلفيقية- جعلت من حالة السيولة السمة المرافقة لهذا التحرك. ففي غالب الأحيان تم الاتفاق على صيغة القرار بين الأحزاب المشكلة للحكومات وتلك المعارضة لها كما حصل في بلجيكا والبرتغال، وفي بعضها بادرت إلى هذه الخطوة أحزاب حاكمة بنفسها كما في إسبانيا ولكن على قاعدة السيولة في الصياغات. كما عكست هذه المواقف الرغبة في عدم إغضاب إسرائيل بحكم خصوصيتها لدى الأوروبيين، وهذا أحد العوامل الذي جعل من الحراك البرلماني الأوروبي فارغاً من المضمون.

علاوةً على ذلك، فقد ظهر العامل السوسيولوجي كأحد الفواعل المهمة في اتخاذ القرار حول ما تمّ؛ إذ لا زالت الأحزاب الأوروبية مسكونة بحالة من الجبن الظاهر والمرتبط بحالة الخوف من الوصم بمعاداة السامية عندما يتعلق الأمر بمواجهة إسرائيل أو نقدها وتعريتها. ففي الوقت الذي كان ينتظر فيه من الأوروبيين في أعقاب حرب تموز ٢٠١٤ على غزة أن يتحركوا باتجاه لجم الجموح الإسرائيلي وإعادة عملية

السلام إلى السكة من جديد لجأ البرلمانيون الأوروبيون إلى التغطية على عجزهم بقشور تتعلق بخطوات رمزية منقوصة وفارغة من حيث الفاعلية والتأثير على الرغم مما تحمله من معان مهمة. أما الموقف الأمريكي والذي كان حاضراً باستمرار للتذكير بأن الاعتراف بالدولة الفلسطينية لا بد أن يكون نتيجة مفاوضات بين الطرفين لا سابقاً لها فلم يكن بعيداً عن كيمياء التفاعل في أوساط الفاعلين الأوروبيين وتقاطعات العناصر المؤثرة فيه.[1]

وعلى الرغم من بساطة الفكرة وقلة مفعولها على الأرض؛ إذ إن الاعتراف بالدولة الفلسطينية– بافتراض موافقة أوروبا على ذلك– لن ينقلها من كونها فكرة على ورق إلى كونها حقيقة قابلة للتطبيق على أرض الواقع، ظلت معظم البرلمانات الأوروبية التي اتخذت قرارات بهذا الشأن تحوم حول فكرة الاعتراف بالدولة دون أن تلامسها بجسم. وهذا يعكس بطبيعة الحال حجم الفجوة القائمة بين الاستعداد المتوافر لدى هذه الأطراف للعمل الجاد على حمل إسرائيل على الامتثال للقانون الدولي وبين ما ينتظره الكثيرون منها. فإذا عجز البرلمانيون الأوروبيون عن اتخاذ قرارات حاسمة في مسألة صغيرة بهذا الحجم فإن التعويل عليهم في قضايا أكبر يغدو جزءاً من السراب الذي ينبغي التنبه إلى أنه ينطوي على شيء من خداع، وذلك كي لا يتحول ذلك التعويل على تلك القرارات إلى خيبة أمل كبيرة. ففي الوقت الذي يعبر فيه الأوروبيون عن غضبهم في قضايا شبيهة حول العالم بفرض العقوبات القاسية– كما حصل في الأزمة الروسية الأوكرانية– والدخول في تحالفات بعضها حربية يكتفي هؤلاء بذرّ الرماد في عيون أنصار القضية الفلسطينية ومؤازريها من خلال خطوات رمزية وبصياغات تبدو اعتذارية عندما يتعلق الأمر بإسرائيل.

[1] -See, U.S. vows to vote against Palestinian U.N. statehood bid. Al Arabya News, available at
http://english.alarabiya.net/articles/2012/11/28/252345.html (28 Nov 2014)

مناقشة القرارات

يجدر ابتداءً التأكيد على أن سبعاً من دول الاتحاد الأوروبي الشرقية اعترفت- ضمن قائمة شملت ١٣٤ دولة في الأمم المتحدة- بدولة فلسطين هي بلغاريا وقبرص وسلوفاكيا وهنغاريا ومالطا وبولندا ورومانيا قبل أن تنضم إليها أول دولة من دول الاتحاد من الجانب الغربي للقارة وهي السويد.[١] وعلى الرغم من التمنيات التي أطلقها وزير خارجية السويد في أعقاب اعتراف حكومته بالدولة الفلسطينية بأن يكون سلوك السويد "دالاً للآخرين على الطريق"[٢] فإن خيارات دول أوروبا الغربية لم تكن وفقاً لتلك الأمنيات. حيث تردد صدى الاعتراف السويدي في أرجاء القارة الأوروبية إلا أن ما تمخض عنه كان رمزياً إلى حد بعيد ولا يحمل في ثناياه توجهاً حقيقياً لمواجهة التحديات على هذا الصعيد. في هذا السياق سوف نقوم باستعراض النصوص التي جاءت بها القرارات المذكورة أعلاه للتدليل على حجم الإشكالية التي نحن بصددها.

- **البرلمان الأوروبي**

أبرز تلك التحركات حول فلسطين كان تحت قبة برلمان الاتحاد الأوروبي بتاريخ ١٧ كانون أول/ ديسيمبر ٢٠١٤ حين صوت المجتمعون على قرار بهذا الشأن بعد مناقشات عميقة بين المجموعات البرلمانية وتأجيل للجلسة المخصصة لهذا الغرض لغايات التوصل إلى صيغة توفيقية. جاء في القرار الذي سانده (٤٩٨) عضواً وامتنع عنه أو عارضه (١٩٩) آخرين "أن البرلمان الأوروبي يدعم من حيث المبدأ (supports in principle) الاعتراف بالدولة الفلسطينية وحل الدولتين ويعتقد أن ذلك ينبغي أن يسير

[1]- Sweden officially recognises state of Palestine. The Guardian, available at <http://www.theguardian.com/world/2014/oct/30/sweden-officially-recognises-state-palestine (30/10/2014)

[2] Sweden recognises state of Palestine. Aljazeera website, available at http://www.aljazeera.com/news/europe/2014/10/sweden-recognises-state-palestine-201410308464927757l.html (30/10/2014)

جنباً إلى جنب مع التطور في محادثات السلام التي ينبغي دفعها إلى الأمام".[١] فعدا عن أن البرلمانيين الأوروبيين (يدعمون) الفكرة ولا يدعون حكوماتهم لتبنيها فإنّ الاعتراف بالدولة الفلسطينية كما ورد في القرار هو دعم (من حيث المبدأ) وليس اعترافاً واقعياً ومباشراً، وهناك فرق كبير بين الأمرين؛ فالاتحاد الأوروبي لم يأت بجديد عندما أكد على دعمه للفكرة (من حيث المبدأ)، لأن هذا المبدأ تم النص عليه والحديث عنه في العديد من المناسبات عبر البيانات الصادرة عن مجلس الاتحاد أو المفوضية وحتى البرلمان ذاته. لذا فإن الحركة التي قام بها البرلمان الأوروبي هي حركة "تنفيسية" لأولئك الساخطين على السلوك الإسرائيلي في فلسطين وليست حركة تحمل في طياتها توجهاً جاداً وعملياً باتجاه المواجهة مع إسرائيل وبالتالي الاعتراف بالدولة الفلسطينية ولو بشكل رمزي. ومن هنا فما تحقق هو الانطباع بوجود قرار أوروبي بالاعتراف في الوقت الذي لم يكن فيه الأمر حقيقة على هذا النحو.

- **البرلمان اليوناني**

الأحدث بين نظرائه الأوروبيين كان البرلمان اليوناني والذي صوت بتاريخ ٢٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥ على مشروع قرار تمت المصادقة عليه بالإجماع حول الاعتراف بالدولة الفلسطينية. المتأمل في صيغة القرار يلاحظ أن ذات الصيغة الملتوية والمموهة استخدمت هذه المرة أيضاً تماماً كما الحال في البرلمانات الأخرى حيث تعمد من صاغوا القرار جعله مطاطاً حمّالاً لانطباعات قصد من توصيلها الإيحاء بالأمر ولكنه فعلياً يلتف عليه وبعيد عن كونه دعوة صريحة وأكيدة لا جدال حولها. فالقرار بصيغته نص على "أن البرلمان اليوناني يتعهد بدعم الإجراءات الضرورية للاعتراف بالدولة الفلسطينية (The Greek parliament pledges to promote all the necessary

[1] -European Parliament resolution on recognition of Palestine statehood (2015). European Parliament news, available at <http://www.europarl.europa.eu/news/en/news-room/content/20141212IPR01105/html/European-Parliament-resolution-on-recognition-of-Palestine-statehood (17/12/2014)

procedures to recognize the state of Palestine) وعمل كل الجهود الدبلوماسية اللازمة لاستئناف فوري لمحادثات سلام ذات مصداقية بين الجانبين"[١]. إذن فالقرار هو تعهد غير محدد بزمن بدعم الإجراءات اللازمة غير واضحة المعالم والكيفية، وليس اعترافاً أو حتى دعوة للحكومة للاعتراف بالدولة الفلسطينية، والفرق بين الأمرين كما هو معروف كبير، لا سيما عندما يصدر عن مشرّعين لكل كلمة في قراراتهم دلالات مقصودة ومحددة بدقة. مآل هذا القرار عبّر عنه رئيس الوزراء اليوناني (أليكسيس تسيبراس) والذي أكّد عدم إلزاميته وعن كون الحكومة ستقوم بالاعتراف في الوقت المناسب وفي الظرف المناسب، ولكن كيف ومتى وما هي الظروف المقصودة فأسئلة ظلت برسم الإجابة إلى أجل غير مسمّى.

- **البرلمان الفرنسي**

البرلمان الفرنسي كان قد لعب ذات اللعبة بتاريخ ٢٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٤ حيث دعا الحكومة الفرنسية إلى "استخدام الاعتراف (use the recognition) بالدولة الفلسطينية بهدف حل الصراع نهائياً".[٢] القرار الذي أيده (٣٣٩) عضواً وعارضه (١٥١) آخرين دعا إلى (استخدام) الاعتراف وليس إلى الاعتراف بحد ذاته، فكلمة (استخدام) تختلف تماماً عن كلمة (اعتراف) والفجوة بين المعنيين دعت الكثير ممن كانوا يعارضون التحرك داخل البرلمان لتأييده بهذه الصيغة التلفيقية. من هنا فالحكومة مطالبة- وفقاً للقرار غير الملزم بالأساس- بالعمل على حل الصراع نهائياً واستخدام الاعتراف

---

[1] - Greek parliament votes to recognise Palestinian state (2015). Aljazeera net, available at
http://www.aljazeera.com/news/2015/12/greece-recognises-state-palestine-151222144252203.html, (23 December 2015)

[2] - French parliament votes for recognition of Palestinian state. Reuters, available at
http://uk.reuters.com/article/2014/12/02/us-mideast-palestinians-france-idUSKCN0JF3DW20141202>(2/12/ 2014)

لهذه الغاية، أما كيف وما هي الرؤية أو السقف الزمني اللازم لذلك وإن كان الاعتراف بذاته مطلوباً أولاً أم لاحقاً فهي مسائل تم إخفاؤها قصداً خلف كلمة (استخدام).

- **البرلمان الإسباني**

لم يكن الأمر مختلفاً في إسبانيا؛ حيث دعت كل الأحزاب في البرلمان بتاريخ ١٨ أكتوبر/ تشرين الثاني ٢٠١٤ إلى "الاعتراف بالدولة الفلسطينية على أن يكون نتيجة لعملية تفاوضية بين الطرفين (This recognition should be the consequence of a process negotiated between the parties) بحيث تضمن الأمن والسلام للجميع".[1] هنا يبدو الأمر أكثر صراحة حيث تأتي الدعوة إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية مشروطة بالتوافق الناتج عن عملية تفاوضية مفترضة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فما لم يتحقق هذا التوافق في إطار عملية السلام فلا اعتراف بالدولة الفلسطينية التي ستظل رهينة الاعتراض الإسرائيلي الدائم كما هو عليه الحال حتى اللحظة. وبهذا يكون البرلمان الإسباني قد وضع كل المسألة في تصرف دولة الاحتلال التي تملك فرض الوقائع على الأرض وترفض الخضوع للقوانين والقرارات الدولية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي.

- **البرلمان الإيطالي**

دعا البرلمان الإيطالي هو الآخر بتاريخ ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠١٥ إلى "تأييد إقامة دولة فلسطينية (support the establishment of a Palestinian state) تعيش بسلام وأمن وازدهار بجانب دولة إسرائيل على قاعدة الاعتراف المتبادل والالتزام المتبادل بضمان أن يعيش كل المواطنين بأمان من جميع أشكال العنف والإرهاب. من هنا فإن الحكومة ملزمة بتعزيز (promote) الاعتراف بالدولة الفلسطينية كدولة ديمقراطية وذات

[1] Spanish Lawmakers Back Palestinian Statehood If Peace with Israel Reached First. The Wall Street Journal, available at http://www.wsj.com/articles/spanish-lawmakers-back-palestinian-statehood-if-peace-with-israel-reached-first-1416351026,(18/11/2014)

سيادة على حدود الرابع من حزيران مع القدس كعاصمة مشتركة ولكن عليها أن تأخذ بالاعتبار المخاوف المشروعة ومصالح دولة إسرائيل". وفي قرار آخر تم التصويت عليه في ذات الوقت دعا البرلمان إلى" تعزيز تحقيق اتفاق سياسي بين فتح وحماس- من خلال الاعتراف بدولة إسرائيل ونبذ العنف- بحيث يقود ذلك إلى توفير ظروف الاعتراف بالدولة الفلسطينية".[١]

من هنا وعلى ذات المنوال فإن البرلمان الإيطالي دعا إلى (تأييد) إقامة دولة فلسطينية وليس الاعتراف بها وهو تكرار للمكرر ليس إلا، فالحكومة الإيطالية طالما عبرت عن تأييدها منفردة أو في إطار الاتحاد الأوروبي لإقامة الدولة. ولم يكتف البرلمان بهذه الصيغة الباهتة بل عمد إلى ربط مسألة الاعتراف بالدولة الفلسطينية بالاعتراف المتبادل مع دولة الاحتلال وتحقيق الأمن ومؤكداً في ذات الوقت على ضرورة أن تأخذ الحكومة الإيطالية في توجهاتها نحو هذا الأمر المخاوف والمصالح الإسرائيلية (المشروعة). وقد سبق أن أبدت إسرائيل رفضها للاعتراف بالدولة الفلسطينية ومخاوفها من أن يؤثر ذلك على الحل النهائي للصراع مما يعني أن حكومة إيطاليا يجب أن تأخذ ذلك بالحسبان قبل أن تبلور موقفاً إيجابياً. وبالتالي فنحن أمام تبنّ كامل للموقف الإسرائيلي والأمريكي بهذا الشأن. وهو ما يعني بشكل واضح أن لا اعتراف قريب أو مباشر بالدولة الفلسطينية. فما دام الأمر متعلقاً بهذه الشروط فإن من غير المرجح أن تقدم حكومة إيطاليا على مثل هذه الخطوة. ومما يدلل على مدى هشاشة ما تمّ أنّ القرار البرلماني الإيطالي كان محط حفاوة السفارة الإسرائيلية في إيطاليا والتي اعتبرت أن القرار في صالح إسرائيل ولا يحمل في

[1] -Italian parliament backs 'recognition of Palestine' motion. ANSAmed web, available at http://www.ansamed.info/ansamed/en/news/nations/israel/2015/02/27/italian-parliament-backs-recognition-of-palestine-motion_05e14155-485e-4f38-9309-a1439c8e515e.html (27/2/2015)

طياته دعوة صريحة أو مباشرة أو قريبة للاعتراف بالدولة الفلسطينية إلا في أعقاب التوصل إلى اتفاق عبر المفاوضات المباشرة بهذا الشأن.[١]

- **البرلمان البلجيكي**

الدعوة البرلمانية للاعتراف بالدولة الفلسطينية في بلجيكا بتاريخ ٥ شباط ٢٠١٥ كانت مغلفة باشتراطات واضحة وصريحة هي الأخرى، فرئيس الوزراء البلجيكي وأربعة من الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحاكم وبمعارضة اليسار وحزب الخضر دعا البرلمان" إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الوقت المناسب (at the right time) مع الأخذ بعين الاعتبار عدة مسائل: الانعكاس الإيجابي لذلك على إعادة إطلاق المفاوضات بين الطرفين، وتأثير ذلك على التعاون داخل الاتحاد الأوربي، ووجود حكومة فلسطينية تمارس صلاحياتها على كامل الأراضي الفلسطينية".[٢] هنا يبدو من الواضح أن الدعوة إلى الاعتراف ليست بالضرورة الآن ولكن (في الوقت المناسب) وحتى عندما يكون ذلك قد حان فما لم تتحقق الشروط الثلاثة المنصوص عليها والمتعلقة بتقدير مدى الانعكاس الإيجابي على المفاوضات والتعاون داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي وممارسة الحكومة الفلسطينية صلاحياتها على الضفة الغربية والقطاع على حد سواء فليس من الوارد الاعتراف بالدولة الفلسطينية. جلّ هذه الشروط تؤكد أن القرار من حيث المضمون خال من أية قيمة حقيقية لصالح فلسطين بل على العكس فإنّ هناك مرة أخرى تبنياً واضحاً للموقف الإسرائيلي والأمريكي بهذا الشأن والذي يقضي بأن يكون أي اعتراف بالدولة الفلسطينية نتيجة لمفاوضات بين الطرفين. فإذا كانت المسألة مكبلة بكل هذه الاشتراطات

---

[1] Italian parliament pushes for recognition of Palestinian state. DW web, available at
http://www.dw.de/italian-parliament-pushes-for-recognition-of-palestinian-state/a-18285656, (27/2/2015)

[2]-Belgium's Parliament Approves Conditional Recognition of Palestine. International Middle East Media Center, available at
http://www.imemc.org/article/70505>(7/2/ 2015)

فأين هو الاعتراف بالدولة الفلسطينية التي يزعم البعض أن البرلمان البلجيكي قد صوت لصالحها!

- **البرلمان البرتغالي**

مستخدماً ذات اللغة الفضفاضة وفي السياق ذاته دعا برلمان البرتغال بتاريخ ١٢ ديسمبر/ كانون أول ٢٠١٤ إلى "الاعتراف- بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي (in coordination with the European Union) - بالدولة الفلسطينية كدولة مستقلة وذات سيادة داعياً الحكومة إلى الاستمرار في دعم الحوار والتعايش السلمي بين الفلسطينيين والإسرائيليين".[1] هنا تجلى الذكاء البرتغالي ليربط المسألة بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي، فما لم يوافق الاتحاد الأوروبي على الاعتراف بالدولة الفلسطينية- كما هو عليه الحال فعلاً- فلن يكون هناك اعتراف برتغالي بها أو حتى دعوة برلمانية بهذا الشأن. وعلى افتراض أن الحكومة البرتغالية سوف تنسق في الأمر فعلاً بشكل منفرد مع الاتحاد الأوروبي فإنّ موقف الأخير سينسحب عليها كذلك بلا مواربة، وهو ما يجعل فكرة الاعتراف بالدولة الفلسطينية مرة أخرى محطاً للتساؤل. إذن فالدعوة مشروطة وليست صريحة وواضحة كما أوحى بذلك بعض السياسيين ذوي العلاقة.

- **مجلس العموم البريطاني**

أما في بريطانيا فلم يكن الأمر مختلفاً إلى حد بعيد، فقد تقدم النائب العمالي المعروف بصداقته للقضية الفلسطينية غراهام موريس لمجلس العموم البريطاني بمشروع قرار صريح وغير مشروط ينص على "دعوة الحكومة البريطانية إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل"، إلا أن تدخلات كثيرة من قبل السفارة الإسرائيلية

[1] -Portuguese parliament calls on govt to recognise Palestinian state. Almonitor, available at
http://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/afp/2014/12/israel-palestinians-conflict-portugal-vote.html (12 Dec 2014)

وضغوطات عديدة أخرى وفقاً للنائب العمالي جاك سترو[١] قادت إلى اقتراح تعديلي على مشروع القرار تقدم به الأخير ورحب به غراهام موريس بحيث أصبح مشروع القرار "دعوة الحكومة البريطانية إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل كإسهام (as a contribution) في تأمين حل الدولتين القائم على أساس تفاوضي". وقد جرى التصويت على القرار بهذه الصيغة بتاريخ الثالث عشر من أكتوبر/ تشرين أول ٢٠١٤ حيث تم تمريره بواقع ٢٧٤ صوتاً معظمهم من حزب العمال مقابل ١٢ نائباً صوتوا ضد القرار.[٢]

بعد أن كانت الصيغة مطلقة كما اقترحها (موريس) أصبحت أقل إطلاقاً ونالت موافقة آخرين على هذا التعديل والذي تمّ كإجراء استرضائي للأطراف المتحفظة والرافضة والتي كانت مصرة على تخفيف اللهجة وجعلها بهذه المرونة. ففي الوقت الذي ترى فيه الحكومة أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية لن يكون إسهاماً واضحاً في دفع عملية السلام قدماً أو حتى معيقاً لها كما تدعي ذلك الحكومة الإسرائيلية فإن الحكومة البريطانية الحالية أو القادمة ستكون في حلّ من أي التزام أدبي بهذا الشأن. يعزز هذا الفهم تصريحات رئيس حزب العمال البريطاني (Ed Miliband) بتاريخ ١٠/ ٤/ ٢٠١٥ في معرض رده على سؤال بهذا الشأن، حيث أكد أن الحزب إنما دعم قراراً رمزياً للاعتراف بفلسطين من حيث المبدأ، وأنهم يؤيدون هذا الاعتراف إذا كان سيساعد في الوصول إلى اتفاق سلام شامل في الشرق الأوسط. كما أضاف بأن اعتراف الحزب في حال فوزه في الانتخابات البرلمانية في مايو/ أيار ٢٠١٥ يعتمد على إمكانية أن

---

[١] – محاضرة لجاك سترو بعنوان (مستقبل السياسة الخارجية البريطانية في الشرق الأوسط) نظمتها الجمعية البريطانية لدراسات الشرق الأوسط (BRISMES) في الكلية الملكية بلندن بتاريخ ٢٨/ ١٠/ ٢٠١٤.

[2]- Palestine and Israel. UK Parliament website, available at http://www.publications.parliament.uk/pa/cm201415/cmhansrd/cm141013/debtext/141013-0002.htm#14101329000045 (13/10/ 2014)

يساعد ذلك بشكل بناء عملية المفاوضات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني.[١] إذن فالمسألة مشروطة وليست على إطلاقها- وهو ما ينسجم مع ما ذهبت إليه غالبية البرلمانات الأوروبية التي صوتت على مثل هذا التحرك فيما بعد- خلافاً للانطباع الذي ساد بأن مجلس العموم صوت بشكل صريح لصالح الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

- **البرلمان الإيرلندي**

بطريقة مماثلة ولكن أكثر تفصيلاً- وعلى طريقة مجلس العموم البريطاني- تبنى البرلمان الإيرلندي بتاريخ التاسع من ديسمبر/ كانون أول ٢٠١٤- بموافقة جميع الأحزاب بما فيها الحكومة- مشروعاً يدعو إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية بعد أن تمت زيادة المقطع الذي أضافه البرلمان البريطاني من قبل والذي يخل بحالة الوضوح والصراحة التي كان يسعى إليها مؤيدو التحرك من أجل فلسطين داخل البرلمان. وقد نص القرار على الدعوة إلى "الاعتراف رسمياً بالدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لها كما نصت على ذلك قرارات الأمم المتحدة كمساهمة إيجابية أخرى لتأمين حل تفاوضي على أساس الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني".[٢] اتفاق جميع الأطراف على نص القرار حال دون الحاجة إلى التصويت عليه داخل البرلمان. وفي إطار تأييده ودعمه لهذا التحرك عبر جيري آدمز زعيم الشين فين عن أن هذه التحركات تأتي في إطار ضرورة "الوقوف

---

[1]- See, British opposition leader Miliband says would recognize Palestinian statehood at right moment The Jerusalem Post. Available at http://www.jpost.com/Arab-Israeli-Conflict/British-opposition-leader-Miliband-says-would-recognize-Palestinian-statehood-at-right-moment-396710 (10/4/2015)

[2] Irish government to accept motion to recognize Palestinian state. Reuters, available at: http://uk.reuters.com/article/2014/12/09/us-ireland-palestinians-idUSKBN0JN2B420141209, (9/12/2014)

إلى جانب المواطنين الفلسطينيين والإسرائيليين الذين يريدون السلام ويتحملون المخاطر من أجله".[١]

عند التأمل في القرار أسوة بما سبقه من قرارات فإن تلك الإضافات والتعديلات التي جرت عليه لم تكن مجرد إضافات تجميلية بل إنها تتعلق بلبّ القرار مما حدا حتى بالأحزاب الحاكمة إلى دعمه ولكن دون أن تجد نفسها ملزمة فيما بعد باتخاذ أية خطوة عملية باتجاه الاعتراف الفعلي بالدولة الفلسطينية. أما لوكسمبرغ فقد كانت الاستثناء الوحيد الذي عبر فيها البرلمان بتاريخ ١٧ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤ عن توجهاته بلا مواربة أو تمييع للمواقف داعياً الحكومة إلى "الاعتراف الرسمي بالدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران وبتعديلات متفق عليها بين الطرفين".[٢]

جدل (الجوهر) و (الشكل) ولعبة التمويه

اتسمت كل القرارات التي تم نقاشها بالمرونة واستخدام لغة التمويه بدلاً من لغة الحسم بخصوص الاعتراف بالدولة الفلسطينية. ولا شك أن العامل الإسرائيلي كان دائماً هو الحاضر الغائب في النقاشات والذي صيغت خلاصاتها على شكل قرارات صممت للالتفاف على الفكرة بدلاً من تبنيها بشكل لا ريب فيه. وهو ما يؤكد عمق الارتهان للمواقف الإسرائيلية في عموم القارة الأوروبية.

مما لا يختلف عليه المحللون والأكاديميون فضلاً عن السياسيين أن المواقف والبيانات والاتفاقيات والقرارات الدولية تتم صياغتها بعناية فائقة، لأن الكلمات فيها هي حوامل معان تظهر أو تختفي خلفها. هذه المعاني إما تكون ترجمة مباشرة لأفعال وسياسات، أو تتم ترجمتها إلى سياسات تنفيذية وفقاً لطبيعة تلك القرارات والمواقف. لذا فلا عجب أن

---

[1]- Irish parliament backs recognition of Palestinian state. Dailymail, available at http://www.dailymail.co.uk/wires/afp/article-2869281/Irish-parliament-backs-recognition-Palestinian-state.html>(10/12/2014)

[2] Luxembourg parliament backs recognition of Palestinian state. Ynetnews, available at <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4604897,00.html>(17/12/ 2014)

نرى بيانات مجلس الأمن وقراراته على سبيل المثال تأخذ النقاشات حولها أحياناً أسابيع أو ربما أشهر، كما أن التصريحات الصحفية الرسمية في البلاد التي تصنع سياساتها مؤسسات يتم تمريرها على العديد من دوائر صنع القرار لتمحيصها قبل اعتمادها. علاوة على أن الجدل التاريخي حول قرار مجلس الأمن ٢٤٢ إن كان القرار قد استخدم في موضوع الانسحاب من الأراضي الفلسطينية كلمة (أراض) أو (الأراضي) خير تعبير عن معنى زيادة الحرف أو نقصانه في البيانات الرسمية.

من هنا يخطئ من يرى أن ما تم من شدّ وجذب بين الأحزاب المختلفة داخل البرلمانات الأوروبية حول صياغة وتبني القرارات المتعلقة بالاعتراف بفلسطين مجرد شكليات. فالحقيقة أن الذي جرى هو تغيير في جوهر نص القرارات، إذ تمّ التلاعب جدّياً في الألفاظ والكلمات للالتفاف على الفكرة الأساسية بهذا الشأن. وحتى نعلم أهمية التعديلات التي طرأت على الصياغات الأساسية علينا أن ندرك أن الفرق بين الصيغ الأساسية والصيغ التي انتهت إليها تلك القرارات كان كفيلاً بحمل كثير من معارضي الفكرة إلى تأييدها ليس تسليماً من قبل طرف لصالح طرف، بل قناعةً بأن الصيغ المعدلة كفيلة بجسر المواقف وإفراغ القرارات من مضمونها إن لم يكن تضييع الهدف من التحرك كما أراده من بدأوه.

ومن المثير للسخرية في كثير من الأحيان أن الاتفاق بين الكتل النيابية على الصياغات المعدلة تم بين قطبي المعارضة والحكومة في آن واحد، كما في إسبانيا وإيرلندا وإيطاليا. فنظرياً من المفترض أن المخاطب بالقرارات هي الحكومات المنبثقة عن تلك الأحزاب الحاكمة، ولكن عملياً فإنّ أحداً من تلك الحكومات لم يتبن القرارات ولم يسع إلى تفعيلها أو حتى استخدامها للضغط من أجل إعادة الحياة إلى مسار التسوية السياسية رغم التأييد الذي أبدته أحزابها، مما يعني أن صياغة تلك القرارات– حتى وإن كانت غير ملزمة- قد تمت باستخدام لغة تمويهية لتبدو دعوات إلى الاعتراف بينما هي في واقع الحال غير ذلك تماماً.

الخلاصة

في الوقت الذي تدعم فيه الكثير من الدول النامية الاعتراف بالدولة الفلسطينية فإنّ معظم الدول الأوروبية الغربية تعتبر ذلك ممكناً فقط كنتيجة لعملية تفاوضية بين الطرفين، مما يعد في واقع الامر انحيازاً واضحاً للطرف المتغلّب على طاولة المفاوضات، وبالتالي دفعاً للطرف الفلسطيني كي يسلّم بالإملاءات الإسرائيلية.

عدم وضع النقاط على الحروف في هذه القضية من شأنه الإسهام في التغطية على الحقيقة؛ فقد عمد الكثيرون إلى تحميل القرارات البرلمانية الأوروبية ما لا تحتمل وبنوا على ذلك أوهاماً تتعلق ربما بقرب طلاق أوروبي إسرائيلي بينما يعدّ هذا مجانبة كلية للصواب. فالمسافة بين ما تم وما ينبغي أن يتم على هذا الصعيد لا زالت شاسعة إلى مدىً يصعب معه جسر الهوة بمثل تلك القرارات اللزجة. فإذا ما كانت تلك التحركات في البرلمانات تعبر عن نفاذ صبر لدى الأوروبيين جراء الجمود الدبلوماسي والسياسي في المنطقة بعد فشل الجهود التي قادتها الولايات المتحدة،[1] إلا أن هذا الصوت الساخط لا زال غير جريء وبالكاد يخرج مسموعاً بشكل تفهم معه إسرائيل حدودها فتسلم بما تقتضيه القرارات والاتفاقيات الموقعة بينها وبين الفلسطينيين.

هذا لا يعني بحال من الأحوال أنّ الحراك الأوروبي لا يحمل دلالات أو معانٍ أو أنه خالٍ من أي أبعاد رمزية. فالرمزية التي يحملها تتعلق بالتنامي المتزايد للضجر الأوروبي من السلوك الإسرائيلي المتعنت إزاء الفلسطينيين، كما تعني أن الطبيعة المتعجرفة التي تتعامل بها إسرائيل مع أوروبا وأمريكا لم تعد مقبولة لدى قطاع مهم من السياسيين الأوروبيين وهو ما يشي بإمكانيات التصعيد في الموقف وفق التطورات على المشهد. هذه الجرعة الاستثنائية من الجرأة– رغم صغرها– على الحديث والانتقاد التي أبداها البرلمانيون جاءت بفعل الدماء التي سالت في حروب إسرائيل

[1]- Spanish Lawmakers Back Palestinian Statehood If Peace with Israel Reached First. The Wall Street Journal (18 Nov 2014), available at <http://www.wsj.com/articles/spanish-lawmakers-back-palestinian-statehood-if-peace-with-israel-reached-first-1416351026>

الثلاثة على قطاع غزة منذ العام ٢٠٠٨ وحتى العام ٢٠١٤ علاوة على الحراك المساند للحق الفلسطيني في الأوساط الشعبية الأوروبية.

المقالات والتقارير

الاستثمار الأجنبي في الأردن...إلى أين؟*

تعتمد الدول بدرجة كبيرة على الاستثمارات الخارجية المباشرة، والتي تلعب دوراً حيوياً في عملية التنمية للدول المضيفة لها عن طريق استغلال الموارد الطبيعية، وتدريب الأيدي العاملة المحلية، وتطوير الصناعة ومشاريع البنية التحتية للدولة ونقل التكنولوجيا والخبرات، إضافة إلى أثر الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي وتحسن المؤشرات الاقتصادية لجميع دول العالم بشكل عام وللدول النامية بشكل خاص. ومن هنا تتضح أسباب المنافسة القوية بين دول العالم على جذب الاستثمارات الأجنبية نحوها.

وقد أدرك الأردن أهمية الاستثمارات الأجنبية ودورها المؤثر في جهود التنمية الاقتصادية الشاملة في ظل محدودية المدخرات المحلية وقصورها عن تلبية الحاجات الاستثمارية المتزايدة، وحاجة الأردن إلى الخبرات الإدارية والفنية والتكنولوجيا الحديثة التي توفرها هذه الاستثمارات في سعيه إلى النفاذ للأسواق العالمية وزيادة قدرته التنافسية في ظل انتهاجه لسياسة الانفتاح التجاري. كما ويعول الأردن كثيراً على الاستثمار الخارجي في توفير فرص عمل ذات قيمة مضافة عالية وتمويل المشاريع التنموية في ظل محدودية الموارد الطبيعية والمالية للمملكة.[١]

ولأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة أداة رئيسية من أدوات التصحيح والانفتاح الاقتصادي، ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الاستثمارات الأجنبية، عملت الحكومة الأردنية على اتخاذ الكثير من الإجراءات التصحيحية، وسن القوانين والتشريعات بهدف توفير المناخ الاستثماري المناسب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية في ظل المنافسة الشديدة من قبل دول الجوار.

---

* إعداد أ. ماهر الغريب، اقتصادي أردني.

[١] مركز القدس للدراسات السياسية، البيئة الاستثمارية في الأردن بين الواقع والطموح، ٢٠٠٨، انظر: http://policy-forum.alqudscenter.org/arabic/activity/642#.VsBdYfyUckc

إن انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية عام (٢٠٠٢)، ودخول اتفاقية الشراكة الأردنية- الأوروبية حيز التنفيذ في نفس العام انطلاقاً إلى إنشاء منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة كمنطقة حرة لتكون منطقة تنموية متعددة الأنشطة الاقتصادية وعقد المؤتمرات الاقتصادية في الأردن وتنظيمها وأبرزها دافوس، كانت أبرز إنجازات الأردن الاقتصادية خلال العقدين الماضيين. وقد انطلقت هذه الإنجازات منذ العام ١٩٩٩ عندما تولى جلالة الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية وكان الهم الاقتصادي الأردني أبرز أولوياته، فمنذ هذا العام بدأ الأردن يخطو محاولاً تحقيق إنجازاتٍ يكون لها عظيم الأثر على المؤشرات الاقتصادية للمملكة وبالتالي مستوى المعيشة والرفاهية للمواطن الأردني.[١]

كما لم يغب عن الأردن إنشاء هيئة مستقلة بهدف تسويق الأردن اقتصادياً على أنه فرصة الشرق الأوسط لما يتمتع به من سوقٍ مفتوح وواحة للأمن والأمان في منطقة مضطربة سياسياً وأمنياً فكانت مؤسسة تشجيع الاستثمار وما أُقر من قوانين لتشجيع الاستثمار بهدف خلق تلك التجربة أو الطفرة الاقتصادية.

كل هذه المقومات من فتح الأسواق العالمية أمام المنتجات الأردنية إلى إيجاد مناطق صناعية مؤهلة واستضافة دافوس تسع مرات لم تكن شفيعة بأن تظهر تلك الطفرة التي كانت منتظره على المؤشرات الاقتصادية للأردن ولم نجد أمامنا ذلك النجاح كما في تجربة سنغافورة مثلاً، وظل واقع الاستثمارات الأجنبية محل تساؤل كبير حول ما هو المطلوب أكثر من خلق هذه البيئة لكي تتدفق الاستثمارات إلى المملكة؟.

تعد الدول النامية، ومنها الأردن، وفق النظرية الاقتصادية، أسواقاً جاذبة لرأس المال الأجنبي، حيث يكون العائد على رأس المال في هذه الدول أعلى منه في الدول المتقدمة، وذلك نتيجة لقلة رؤوس الأموال المتوفرة في هذه الدول وبالتالي فإن الدخل المتحصل عن الاستثمار سيكون أعلى بالنسبة إلى الدول المتقدمة. غير أن الواقع يبين

[١] الغريب، ماهر، دافوس الأردن فرصة غير مستغلة، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد ٧٤، السنة ١٩، شتاء ٢٠١٦، ص ٦٩.

عكس هذه الحقيقة، إذ تشير الأرقام إلى أن الدول المتقدمة قد أصبحت أكثر جاذبية لرؤوس الأموال. وقد عزى جيفري نيوجنت (٢٠٠١) في دراسته عدم جاذبية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للاستثمارات الخارجية إلى أن العامل الرئيس الذي يؤثر على القرار الاستثماري يتمثل في آلية اتخاذ القرارات الخاصة بالتشريعات في هذه الدول، إذ تؤخذ القرارات في غالبية هذه الدول على نحو غير مؤسسي، مما يفاجئ أصحاب رؤوس الأموال، وبما أن رأس المال جبان- كما يقال- فإن المنطقة ستظل دون حجم تدفق رؤوس الأموال المتوقع بغض النظر عن المميزات الأخرى التي تتمتع بها المنطقة[١].

الحديث عن التجربة الأردنية لا يقارن أبداً مع سنغافورة التي صُنفت في المرتبة الأولى في العالم عن جودة مزاولة أنشطة الأعمال كما في تقرير البنك الدولي، كما أن المطلع على مقومات تجربة سنغافورة سيجد أنها تنبهت مبكراً لأهم عاملين يمكنهما التأثير إيجاباً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية بقوة، حيث اعتمدت على استراتيجيتين؛ الأولى زيادة انتاجية رأس المال والعمالة من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوظيف المواهب الأجنبية كوسيلة لنقل المعرفة وهذه من بديهيات الاقتصاد فالكمية المنتجة تتأثر بوجود عناصر الإنتاج ومحددات التكنولوجيا.

أما الاستراتيجية الثانية فهي توفير البيئة القانونية، والفكرية، والحوكمة الرشيدة للنمو ورعاية المواهب المكتسبة من أجل خلق مجالات للابتكار والتقدم التكنولوجي. [٢] وهو بالتحديد ما ناقشه جيفري نيوجنت في دراسته.

ويبدو أن الأردن خطى هذه الخطوات وقدم الحوافز الواحدة تلو الأخرى وكان أهمها قانون تشجيع الاستثمار ودخول الأردن اتفاقيات تجارة حرة مع أسواق عظيمة الأهمية الاقتصادية كما أسلفنا، إلا أن الأردن قد أهمل بعض الجوانب التي حالت دون

---

[١] التقرير الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٢، **الاستثمار بين التشجيع والتثبيط**، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ٢٠١٣.

[٢] هاني السلاموني، تجربة سنغافورة في التنمية الاقتصادية، ٤/ ٤/ ٢٠١٥، انظر:
http://www.almasryalyoum.com/news/details/698468

أن يقطف الاقتصاد الأردني ثمرة مساعيه حول رفع كفاءة الاقتصاد وبالتالي زيادة رفاهية مواطنيه.

حيث أن تشكيل الحكومات في الأردن كان قليلاً ما يلتفت إلى أصحاب الكفاءات والمواهب، حتى لم نكد نسمع في الشارع الأردني عن إنجاز على مستوى وزارة معينة كما لم تجد الجوائز التي طُرحت من قبل مركز الملك عبد الله الثاني للتميز والتي كانت تهدف إلى خلق بيئة تنافسية بين مؤسسات القطاع العام تقود إلى تطوير الخدمات المقدمة من قبلهم، ولم نرَ ذلك الاهتمام في التعليم الذي يقود إلى إيجاد ذلك المواطن الأردني المنضبط حيث تركز التعليم لدينا على الكم لا النوع كما افتقرت الحكومة إلى ذلك القائد الذي يحمل هم النهوض الاقتصادي للوطن.

محاربة الفساد كانت أحد أهم العوامل الأخرى في نمو واستقرار الاستثمارات الأجنبية في سنغافورة، فبالإضافة إلى حزمة من التشريعات الصارمة ابتداءً من التركيز على وجود قوانين صارمة وضمان سيادتها بتطبيقها الفعلي وعدم التساهل في ذلك، مع العمل على استقرار أجهزة الدولة واتصافها بالكفاءة والنزاهة والانضباط[١] إلى توفير حاجة المستثمرين بإيجاد نظام شفاف ومنضبط يمكن المستثمر من حساب نتائج استثماره.

سياسة الحكومة الأردنية التقشفية منذ العام ٢٠١٢ بشقيها الرأسمالي والتشغيلي امتداداً إلى رفع التعرفة الجمركية ورفع فاتورة الكهرباء زادت من الأمر تعقيداً تجاه المستثمر الأجنبي بل وتعدى الأمر إلى التلويح بالخروج من السوق الأردنية الأمر الذي يعد بمنزلة الخطوط الحمراء والتي لن يرغب أي أحد في تجاوزها.

في كتابها الموجه إلى نقابة تجار الألبسة والأقمشة بينت مجموعة "الحكير" أهم مطالبها للبقاء في السوق الأردنية وهي كالتالي:

أولاً: ارتفاع الرسوم الجمركية على قطاع الألبسة والإكسسوارات والذي ارتفع من ٥٪ إلى ٢٠٪.

---

[١] عبدالهادي علي بوحمره ، قراءة في التجربة السنغافورية في محاربة الفساد، ٣/ ١/ ٢٠١٤، انظر:
http://transparencyforum.net/details-139.html#.VsGRAvyUckc

ثانياً: صعوبة الإجراءات الجمركية وتباين أسس التخمين في الجمارك.

ثالثاً: ارتفاع التعرفة الكهربائية بشكل غير مبرر مما أثقل كاهل التجار جميعهم.

رابعاً: عدم توحيد ضريبة المبيعات على جميع الألبسة والإكسسورات لتصبح ٨٪ بدل وجود نسبتين.

خامساً: الإجراءات والعقوبات المتشددة التي تتخذها وزارة الصناعة والتجارة.

سادساً: عدم الإشراف على موظفي أمانة عمان ووزارة العمل ووزارة الصناعة والتجارة والتأكد من تقيدهم في تطبيق الإجراءات وفق القوانين والتعليمات.

سابعاً: عدم وجود قسم مختص لتلقي الشكاوى من التجار والتعامل معها.

إن كل ما اشتمله التقرير على أسباب عدم النجاح في الوصول إلى نتائج التجربة السنغافورية قاد واحدة من الشركات المتميزة في السوق الأردنية والتي لها أكثر من ٧٥ معرضاً تجارياً وفي مختلف مراكز التسوق الكبرى (المولات) في عمان وإربد، ولديها وكالة حصرية لأكثر من ٣٥ علامة تجارية عالمية، ويشتغل بها قرابة ٧٠٠ موظف وموظفة، إلى التلويح بالانسحاب من السوق الأردنية بحثاً عن بيئة استثمارية ملائمة ومناسبة تتضمن وجود تشريعات وقوانين محفزة للاستثمار لتحلق بركب الشركات التي أعلنت مغادرتها السوق الأردنية فعلاً، حيث يُشار إلى أن هنالك سبعة علامات تجارية تعتزم الخروج من السوق المحلية تعود ملكيتها إلى شركتين يمتلك إحداهما مستثمر هندي بحجم استثمار ٥٠ مليون دينار، والأخرى يمتلكها مستثمر إماراتي بحجم استثمار ١٥ مليون دينار. وهذه العلامات التجارية التي تعتزم الانسحاب هي marks & spencer وF & F وتعود ملكيتهما إلى شركة العبدالله الفطيم التي يمتلكها المستثمر الإماراتي. وباقي العلامات التي ستنسحب، التابعة لمجموعة لاند مارك الشرق آسيوية ويمتلكها مستثمر جنسيته هندية، هي

"هوم سنتر" بالإضافة إلى ماركات "سبلاش" و "إدور" و "بيبي شوب" التي تنضوي تحت سينتر بوينت، فيما العلامة التجارية الأخيرة هي "شو اكسبرس"[١].

وقد التقت وزير الصناعة والتجارة والتموين المهندسة مها علي بعدد من أصحاب الوكالات التجارية مستمعة إلى ملاحظاتهم حول القطاع، كما طلبت من غرفة التجارة والحضور من أصحاب الوكالات تزويد الوزارة بدراسة تفصيلية حول الكلف التشغيلية وفقاً لأصحاب الوكالات التي يرون أنها دفعتهم للتفكير بإعادة النظر ببعض الوكالات لديهم. وأشارت الوزيرة إلى أنه سيتم دراسة الملاحظات التي عرضها أصحاب الوكالات خلال الاجتماع، مؤكدة حرص الحكومة على استمرار مختلف القطاعات في عملها وتعزيز تنافسيتها[٢].

لا شك أن الأردن حريص كل الحرص على اتخاذ الإجراءات التي تعزز ثقة المستثمرين العرب والأجانب، وتخطو خطوات إيجابية لجذب رؤوس الأموال من الخارج تعزيزاً لعملية التنمية الاقتصادية الشاملة في البلاد، لكن لا بد من أن تسير هذه الإجراءات والخطوات الإيجابية، المعتادة من الحكومة الأردنية، نحو المحافظة على الاستثمارات الأجنبية واستقطاب أخرى بوتيرة أسرع، وبنظرة اقتصادية عميقة نحو المطالب التي كانت سبباً في نشوء هذه الأزمة. فآفاق التخطيط لريادة الأعمال لا ينبغي أن تخضع لانتكاسات قرارات المسؤولين، حيث أن الحاجة ملحة لبيئة تشريعية مستقرة، كما أن عدم التنسيق والاهتمام بين القطاعين العام والخاص يمكن أن يؤدي بالنهاية إلى الإضرار بالاقتصاد دون وعي[٣].

---

[١] رداد القرالة، الصناعة والتجارة": قطاع الوكالات التجارية حيوي ويشهد باستمرار خروج ودخول وكالات المحيسن: بقاء "الحكير" في الأردن مرهون بتنفيذ مطالب المجموعة، جريدة الغد، انظر: http://www.alghad.com.

[٢] موقع وزارة الصناعة والتجارة والتموين الأردنية: www.mit.gov.jo.

[٣] التقرير الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٢، **الاستثمار بين التشجيع والتثبيط**، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ٢٠١٣.

ومن هنا فإنه لابد من التخلص من العقبات الموجودة في وجه تدفق رأس المال الأجنبي للأردن، والتي تمثلت- كما سبق- بالإجراءات التشريعية، وتكاتف الجهود المبذولة من المؤسسات والهيئات المعنية باستقطاب الاستثمار، مع ضرورة إشراك القطاع الخاص في وضع سياسات الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال، كما يمكن إنشاء مراكز أبحاث مختصة تساعد على قراءة وتحليل المشهد الاستثماري في دول المنطقة والاستفادة من مزاياها التشريعية التي يمكن تطبيقها على البيئة الأردنية، إضافة إلى الاطلاع المعمق على تجارب الدول التي أثبتت نجاحها في هذا المجال.

قراءة في تطورات أزمة العلاقات السعودية- الإيرانية*

ارتفعت وتيرة التوتر في علاقات السعودية بإيران إثر اتخاذ إيران مواقف معادية لها على أصداء قيام القضاء السعودي بإعدام الشيخ نمر النمر (من أتباع المذهب الشيعي) في ٢/ ١/ ٢٠١٦، وقام متظاهرون إيرانيون بحرق سفارة المملكة في طهران وقنصليتها في مشهد دون تدخل أجهزة الأمن الإيرانية، مما اعتبرته السعودية مقصوداً من الحكومة الإيرانية، الأمر الذي دفع المملكة إلى سحب سفيرها وقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران في ٣ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٦. حيث تبعتها دول خليجية أخرى بإجراءات عقابية متنوعة. وألقى هذا التوتر المتفاقم والمرير بظلاله على العلاقات السياسية في المنطقة وعلى أدوار الطرفين في كل من سوريا واليمن والعراق حيث تتدخل قوات إيرانية وسياسيون إيرانيون في شؤون هذه البلدان الثلاثة.

مسار العلاقات السعودية الإيرانية

إن لتوتر العلاقات السعودية- الإيرانية تاريخ طويل حيث مرت العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران منذ قيامها في عام ١٩٢٩ بحالات من المدِّ والجزر تبعًا للظروف السياسية[١]. وقد شكل اندلاع الثورة ضد نظام الشاه عام ١٩٧٩ وإسقاطه نقطة تحول مهمة في العلاقات السعودية الإيرانية لتعيدها إلى مربع التوتر خاصة مع إعلان النظام الجديد في إيران عزمه على تصدير الثورة "الإسلامية" إلى دول الجوار، وقد ازداد

---

* **أعد هذا التقرير أ. بكر البدور، باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.**

[١]- مروة الوجيه، "السعودية- إيران تاريخ من الصراعات في المنطقة"، **روز اليوسف**، ٨/ ١/ ٢٠١٦، تاريخ الدخول (٢٣/ ١/ ٢٠١٦): https://www.rosaeveryday.com

التوتر مع اندلاع الحرب العراقية- الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) حيث وقفت السعودية ودول الخليج ودول عربية عدة إلى جانب العراق[١].

وخلافًا لحقبة الثمانينات تُعدّ حقبة التسعينات ومطلع الألفية الثالثة حقبةً ذهبية في تاريخ العلاقات الإيرانية السعودية، والتي توجت بزيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي السعودية عام ١٩٩٩، في أول زيارة من نوعها يقوم بها رئيس إيراني منذ عام ١٩٧٩. كما وُقِّعت في هذه الفترة اتفاقية أمنية بين الطرفين عام ٢٠٠١.

ومع تصاعد الثورة السورية وتحولها إلى الصدام المسلح تباينت المواقف بين إيران والسعودية فوقفت إيران إلى جانب النظام السوري في حين دعمت السعودية المعارضة، واتهمت إيران السعودية بدعم الإرهاب. في حين اتهمت السعودية النظام السوري بالإبادة الجماعية ووصفت إيران بأنها قوة احتلال في سوريا. وفي شهر تموز من العام الماضي ٢٠١٥ عبَّرت السعودية عن قلقها من توقيع إيران على اتفاق نووي مع دول (٥+١) والتي رأت فيه تعزيزًا للنفوذ الإيراني في المنطقة[٢].

كما شهدت العلاقات الإيرانية- السعودية توترًا جديدًا إثر حادثة تدافع الحجاج بمنى بموسم الحج عام ٢٠١٥ وسقوط عدد كبير منهم قتلى، حيث كان جلهم من الإيرانيين، وطالبت إيران حينها بأن تقوم الدول الإسلامية بإدارة مناسك الحج تحت مظلة منظمة التعاون الإسلامي.

ومع تنفيذ السعودية لحملتها العسكرية في اليمن "عاصفة الحزم" رداً على قيام حلفاء إيران الحوثيين باجتياح اليمن والعاصمة صنعاء عسكرياً، ابتداءً من شهر آذار عام ٢٠١٥ مدعومةً بالتحالف العربي الذي شكلته لهذه الغاية، والذي يهدف لمنع الحوثيين

---

[١]- حسام حمدان، "العلاقات السعودية الإيرانية.. تقهقر بعد تقدم"، **(الجزيرة. نت)**، ١٤/ ٢/ ٢٠٠٧، (تاريخ الدخول: ٢٣/ ١/ ٢٠١٦):

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/37a4bd93-01a3-4559-8691-dd3fdc4e

[2] - Bernard Haykel, The Middle East's Cold War, project-syndicate,8/1/2016(visited in 23/1/2016):

http://www.project-syndicate.org/commentary/iran-saudi-arabia-strategic-regio

الذين يتلقون دعمًا إيرانيًا من الاستيلاء على السلطة في البلاد، عادت كل من إيران والسعودية إلى تبادل الاتهامات. فقد اتهمت إيران السعودية بشن غارات جوية ضد المدنيين اليمنين في حين اتهمت السعودية إيران بتنفيذ انقلاب ضد الرئيس عبد ربه منصور هادي عِبر توظيف مليشيات الحوثي لتعزيز نفوذها هناك[١].

نقاط الصدام بين السعودية وإيران

شكَّل احتلال كل من أفغانستان والعراق من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية نقطة تحول بارزة في العلاقات السعودية الإيرانية نتيجة اختلال التوازنات التي كانت قائمة في المنطقة لصالح إيران مما أحدث تنافسًا بينها وبين السعودية وخلق حالة من الحرب الباردة بين الطرفين وتصاعد هذا التنافس ليمتد إلى أرجاء المنطقة من البحرين إلى سوريا ولبنان واليمن بالإضافة إلى العراق.

ومع تصاعد الثورة السورية وتحولها إلى حرب أهلية تصاعدت حالة التنافس بن البلديْن لتأخذ شكل الصدام، وتعزّز هذا الصدام مع التدخل العسكري السعودي في البحرين ثم في اليمن.

ويمكن تحديد نقاط الصدام بين السعودية وإيران على النحو التالي[٢]:

١. اليمن: بدأ الخلاف يتصاعد بين الرياض وطهران بشأن اليمن بعد توقيع المبادرة الخليجية من قبل الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح وأحزاب اللقاء المشترك والتي قادت إلى تنحي الرئيس صالح وإجراء انتخابات رئاسية فاز بها الرئيس عبد ربه منصور هادي المقرب من السعودية ومنذ تولي هادي السلطة بدأت أصابع الاتهام توجه نحو طهران بتسليح الحوثيين. وقد تعززت هذه

---

[١]- عداء وحروب بالوكالة في تاريخ العلاقات السعودية الإيرانية، Deutsche Welle (DW) ، ٤/ ١/ ٢٠١٦، (تاريخ الدخول ٢٣/ ١/ ٢٠١٦):http://www.dw.com

[٢]- فرح الزمان أبو شعيرة، **إيران والسعودية: إرث من الخلاف، والعلاقة رهن بالمتغيرات الإقليمية،** (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٤)، تقارير، ص ٣-٦.

الاتهامات بعد توقيف سفينة إيرانية محملة بالأسلحة قالت الحكومة اليمنية إنها مرسلة للحوثيين.

وبعد سيطرة الحوثيين على العاصمة اليمنية صنعاء اعتبرت إيران ما حدث بأنه تصحيح لمسار الثورة اليمنية في حين اعتبرته السعودية انقلاباً على الشرعية وتوسعاً للنفوذ الإيراني مما حدا بالسعودية إلى تشكيل التحالف العربي الداعم للشرعية والتدخل العسكري المباشر في اليمن ضد الحوثيين وقوات موالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح الأمر الذي رفضته إيران وعدَّته تدخلًا في شؤون اليمن الداخلية.

٢. سوريا: مع اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١ وتحولها إلى مواجهة عسكرية شاملة وقفت السعودية إلى جانب المعارضة السورية في حين وقفت إيران مع النظام السوري حليفها الاستراتيجي، وقد وصف وزير الخارجية السعودي السابق سعود الفيصل إيران بأنها قوة احتلال وطالبها بأن تكف عن التدخل في الشؤون العربية[١].

٣. البحرين: تُعدّ البحرين نقطة خلاف مستمرة بين السعودية وإيران منذ مطالبة إيران بضم البحرين في سبعينيات القرن الماضي ودعم السعودية للاستفتاء الشعبي الذي كانت نتيجته لصالح استقلال البحرين وقد تصاعد التوتر بين الجانبين في البحرين إبان اندلاع ثورات الربيع العربي فقد اتهمت السعودية إيران بتحريك المعارضة الشيعية لإقلاق الأمن في البحرين في حين اتهمت إيران السعودية بالوقوف في وجه الحراك الشعبي البحريني بتدخلها هناك عسكرياً من خلال قوات درع الجزيرة عام ٢٠١٠.

---

[١]- القدس العربي، الفيصل: إيران قوة احتلال ونرفض «الانقلاب الحوثي»، ٥/ ٣/ ٢٠١٥، تاريخ الدخول ٣٠/ ١/ ٢٠١٦: http://www.alquds.co.uk/?p=305887

٤. العراق: تُعدّ الحرب العراقية الإيرانية أول تعبير علني عن حالة الصراع بين السعودية وإيران في أعقاب الثورة الإيرانية فقد ساندت السعودية العراق في مواجهة إيران، وقدمت أشكالًا مختلفة من الدعم طيلة فترة الحرب التي امتدت لثماني سنوات (١٩٨١-١٩٨٩). وفي أعقاب احتلال أمريكا للعراق عام ٢٠٠٣ انتقدت السعودية سماح الأمريكان بقيام دولة في العراق موالية لإيران وباحتلال العراق تحولت العلاقات الإيرانية- السعودية من حالة الصراع الثنائي إلى حالة من التنافس على النفوذ في المحيط الإقليمي.

٥. لبنان: فالسعودية تقف إلى جانب تيار المستقبل وأطراف أخرى وإيران تدعم حزب الله مما جعل لكلى البلديْن دورًا واضحًا في الساحة اللبنانية لا يمكن إغفاله أو تجاهله.

٦. أفغانستان: تُعدّ أفغانستان محلًا للتنافس بين البلدين منذ الغزو السوفييتي لها عام ١٩٧٩ فقد دعمت السعودية المجاهدين الأفغان ضد السوفييت المتحالفين مع إيران، وبعد احتلال أفغانستان من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تعزز النفوذ الإيراني هناك بعد إسقاط حكم طالبان، وبقيت السعودية صاحبة دور مؤثر هناك أيضًا، وكلما تقلص الدور الأمريكي في أفغانستان اتسع نطاق التنافس السعودي الإيراني. ويمكننا القول إن كلا الجانبين السعودي والإيراني لا يمكن تجاوز دوره لتحقيق الاستقرار هناك.

نقاط الخلاف بين السعودية وإيران

يمكننا تلخيص أبرز النقاط التي تثير الخلاف بين البلدين بما يلي[١]:

١. اتهام إيران للسعودية بتفريخ "الفكر التكفيري المتطرف" منذ الحرب الأفغانية.

---

[١]- وكالة الأنباء السعودية (واس) ملخص ورقة الحقائق الصادرة عن وزارة الخارجية السعودية حول إيران، ١٩/ ١/ ٢٠١٦، (تاريخ الدخول ٣٠/ ١/ ٢٠١٦):

http://www.spa.gov.sa/newsDetails.aspx?newsId=1812664

٢. اتهام السعودية لإيران بتوظيف الأقليات الشيعية في الدول العربية من أجل إحداث الفوضى وتعزيز نفوذها.

٣. تحريض إيران للمواطنين السعوديين الشيعة على إقلاق الأمن والانتفاض في وجه النظام الحاكم.

٤. قيام منظمات موالية لإيران بإجراء تفجيرات داخل الأراضي السعودية.

٥. اتهام السعودية لإيران باغتيال الدبلوماسي السعودي حسن قحطاني في مدينة كراتشي الباكستانية عام ٢٠١١.

٦. اتهام السعودية لإيران بمحاولة اغتيال سفيرها في الولايات المتحدة ووزير الخارجية الحالي عادل الجبير عام ٢٠١٢.

٧. إعدام السعودية لرجل الدين السعودي الشيعي نمر النمر والذي قابلته إيران برد فعل غاضب.

٨. قيام إيرانيين بإحراق السفارة السعودية في طهران والقنصلية السعودية في مشهد في شهر كانون ثاني من العام الحالي ٢٠١٦.

٩. الخلاف المذهبي: وقد بدأ هذا الخلاف مع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، وإعلان قادتها عن نيتهم تصدير الثورة إلى العالم الإسلامي، والسعي لتصديره وقيادته عِبر قيم هذه الثورة، في حين تَعدّ السعودية نفسها زعيمة العالم الإسلامي في مواجهة مطامع وتطلعات إيران في المنطقة والعالم.

نقاط الاتفاق بين السعودية وإيران

لا تخلو العلاقات الدولية بين البلديْن من مصالح مشتركة، فوجود الخلافات والتباينات لا يلغي تلك المصالح وقد تكون هذه المصالح آنية أو مستقبلية وقد تكون

واضحة بينة وقد تكون ضمنية، وهذا ينطبق على الحالة السعودية الإيرانية فمع الخلافات وتضاد المصالح يمكن أن نسجل عدد من نقاط الاتفاق منها[١]:

١. اهتمام إيران بتحسين أوضاعها الاقتصادية في مرحلة ما بعد العقوبات الدولية في أعقاب وضع الاتفاق النووي حيز التنفيذ الأمر الذي سيحتم على صناع القرار في طهران تحسين علاقاتها الدولية انطلاقًا من المحيط الإقليمي وخاصة السعودية مما يخلق حالة من الاستقرار في المنطقة ينعكس إيجابًا على الطرفين.

٢. سعي الإدارة الأمريكية لإجراء ترتيبات تمهد لتحقيق تعاون إقليمي في المنطقة يُسهم في استقرارها خاصة مع التفكير الجدي بنقل قوات عسكرية أمريكية من منطقة الخليج إلى منطقة الهادئ (الباسفيك) والتقارب الإيراني الغربي بعد توقيع الاتفاق النووي. ولذلك فإن استمرار التوتر في المنطقة يثير مخاوف الرياض من تعكير صفو الأمن فيها عِبر توظيف إيران للأقليات الشيعية في المنطقة الشرقية من السعودية وفي مناطق أخرى في الإقليم، وإن حدوث تقارب بين كل من السعودية وإيران يحول دون حصول هذا الأمر.

السيناريوهات المتوقعة لمستقبل العلاقات السعودية الإيرانية

بعد عرض الحالة القائمة بين السعودية وايران يمكننا رسم عدد من السناريوهات المتوقعة لمستقبل هذه العلاقات والتي من المتوقع أن تسير في أحد الاتجاهات التالية:

١. الوصول إلى حلول وسط وتفاهمات

هناك احتمالية أن يتوصل الطرفان السعودي والإيراني إلى نقاط مشتركة على مبدأ اقتسام النفوذ والمصالح، وخفض التوتر في المنطقة، والالتفات لمواجهة الجماعات

[١]- محمد السعيد إدريس، الدور الإيراني الإقليمي في الشرق الأوسط: مشروع تعاون أو هيمنة؟ موقع مجلة الرأي الآخر، العدد الرابع، ملف إيران والعرب، تاريخ الدخول ٣٠/ ١/ ٢٠١٦
http://www.rai-akhar.com/ar/index.php?option=com_content&task=view&id=53&Itemid=68

الإرهابية التي تهدد المنطقة برمتها، ويدعم هذا السيناريو المشاكل الاقتصادية التي تواجه الطرفين؛ فإيران لم تتخلص بعد من آثار العقوبات الاقتصادية التي فُرِضت عليها على خلفية مشروعها النووي، والسعودية تعرضت لأزمة اقتصادية نتيجة تهاوي أسعار النفط وتكاليف العملية العسكرية في اليمن. ويمكن لوساطة طرف ثالث مثل تركيا أن تنجح في التوصل إلى رؤية مشتركة لوقف الصراع الطائفي ونزيف الدم لصالح الحلول السياسية والتفاهمات على إعادة الاستقرار للمنطقة بديلاً للعنف والفوضى والإرهاب والتدخل العسكري الأجنبي.

٢. ارتباط الحالة بين البلدين بتطورات الأوضاع الإقليمية

ويقوم هذا السيناريو على توقع تحسن العلاقات تدريجيًا بالتزامن مع حلحلة تدريجية في الساحتين السورية واليمنية، وعِبر تقديم كلا الطرفين تنازلات مقنعة للآخر في هذيْن الملفيْن، وكذلك في الملف العراقي.

٣. استمرار الوضع الراهن

يعني هذا السيناريو تكريس حالة الصراع على النفوذ في المنطقة بين البلديْن، وفتح ساحات جديدة لهذه الحرب كمنطقة الأهواز في إيران والمنطقة الشرقية في السعودية وتصلب الأطراف على مواقفها في سوريا واليمن واستمرار الحملات الإعلامية بين الجانبيْن.

٤. التصعيد والمواجهة المباشرة بينهما

ويدعم هذا السيناريو التهديدات المتبادلة وتطورات الصراع الدائر في كل من سوريا واليمن والعراق، غير أنه سيناريو مستبعد؛ نظرًا لأن دبلوماسية حافة الهاوية التي ينتهجها كل من السعودية وإيران حاليًا إنما ترمي إلى تحقيق أهداف سياسية، ومن المتعارف عليه وجود قنوات دبلوماسية خلفية حتى في أوقات ارتفاع التوترات بين الدول، ذلك أن جميع الأطراف المعنية بهذه الأزمة بدءاً بالمباشرة منها وانتهاءً بالإقليمية والدولية تعتبر المواجهة المباشرة كارثة تؤثر على الجميع.

الخلاصة

بالرغم من التوتر في العلاقات السعودية- الإيرانية إلا أن وصول الأمور إلى المواجهة العسكرية المباشرة يبدو مستبعدًا في الوقت المنظور، وذلك لارتباط هذه المسألة بجوانب سياسية واقتصادية وعسكرية[1]. وقد تلقت إيران درسًا قاسيًا من الحرب العراقية- الإيرانية التي سببت لها خسارة كبيرة على الصعد: الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية. وتدّخل السعودية عسكريًا في الحالة اليمنية رتب عليها تبعات مالية كبيرة، كما أن وصول الطرفين إلى المواجهة المباشرة قد يفسح المجال لأطراف أخرى باستثمار الحالة ووضع أصابعها في الخليج كإسرائيل، وهو أمر لن يكون مفيداً للطرفين.

وعليه فإن أقرب السيناريوهات حدوثًا في المدى المنظور، هو الوصول إلى حلول وسط وتفاهمات قد تكون بوساطة تركيا التي تبقى على علاقاتها مع كل من السعودية وإيران، وذلك رغم توتر علاقاتها مع الأخيرة على خلفية الأزمة السورية، وذلك بتحقق السيناريو الأول.

---

[1] - Bernard haykel, The Middle East's Cold War, project-syndicate,8/1/2016,(visited in 23/1/2016):
http://www.project-syndicate.org/commentary/iran-saudi-arabia-strategic-regional-rivalry-by-bernard-haykel-2016-01

أنشطة علمية

تحولات الشرق الأوسط- وجهات نظر أردنية وتركية

نظم كل من مركز دراسات الشرق الأوسط (MESC) في الأردن ومركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية (ORSAM) في تركيا، ورشة علمية مشتركة في العاصمة الأردنية عمان بعنوان "**تحولات الشرق الأوسط- وجهات نظر أردنية وتركية**"، تناولت المعالم الرئيسية لتحولات المنطقة والسياسة الخارجية التركية، والدور الإيراني في المنطقة، والأزمة السورية وتداعياتها.

وقد أدار أعمال الورشة الدكتور محمد أبو حمور- رئيس مجلس الأمناء في مركز دراسات الشرق الأوسط، كما شارك فيها كل من الأستاذ جواد الحمد، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط، والدكتور شعبان كارداش مدير مركز أورسام، إضافةً لعددٍ من الباحثين الأتراك والأردنيين.

وشدّد جواد الحمد في مداخلته بأن منطقة الشرق الأوسط تمر بحالة من الفوضى على درجة كبيرة من الخطورة. وعلى الرغم من ذلك فإن بعض سياسات دول الإقليم، وخصوصاً إيران تعمل ضد الاستقرار ووقف حالة الفوضى في المنطقة. كما أوضح بأن تجاهل دور وتهديد الاحتلال الإسرائيلي وسياساته من شأنه أن يؤدي إلى مقاربات خاطئة للأمن الإقليمي والتعاون السياسي ويضعف فرص الانتقال إلى حالة الاستقرار المنشودة.

ودعا الحمد إلى أن تضطلع الدول الإقليمية الكبرى في المنطقة مثل: تركيا وإيران والسعودية ومصر، ولاحقاً سوريا والعراق بدور أكبر من أجل الوصول إلى حدٍّ أدنى من التفاهم والتعاون الإقليميين ورعاية عملية الحوار الجاد داخل المنطقة بين مختلف اللاعبين من الدول والقوى السياسية الأخرى، هذا من جهة، وتحصين دور أكبر على المستوى الدولي من جهة أخرى. وختم الحمد بأن تصعيد الصراع،

بصرف النظر من يلقى عليه اللوم أو المسؤولية، فإنه يبقى ضد المصالح العربية والإسلامية في المنطقة، كما يؤدي إلى الفوضى والضعف، إضافة إلى آثاره التاريخية على الأجيال، وخاصة ما يتعلق منها بمشكلة الإرث الطائفي الثقيل على الأجيال، كما أكد على خطورة موجات اللاجئين، والحشد العسكري في المنطقة، وتدهور الوضع الاقتصادي بسبب هذه الصراعات، وأكد على أهمية التمييز بين حركات الإسلام السياسي التي تؤمن بالمشاركة السياسية والديمقراطية، وبين حركات التطرف والعنف والإرهاب، وقال أن الأردن اتخذ سياسة النأي بالنفس عن الصراعات المسلحة، لكنه يلعب دورًا مهمًا في تشجيع الحل السياسي للصراعات.

ومن جانبه قال الدكتور شعبان كارداش، مدير مركز أبحاث الشرق الأوسط، إن "العراق وسوريا وليبيا فقدت التأثير والسيطرة على حدودها"، مشيرًا إلى أن "ثمة تحولات كبيرة حدثت في المنطقة خلال السنوات الأخيرة". وأوضح كارداش أن "الحوار في المنطقة يسير باتجاه التفتت بدلاً من التكامل"، مشيرًا أن "تركيا كانت على وشك التكامل مع عدد من دول الإقليم عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، إلا أن الصراعات في سوريا والعراق شكلت تحديًا كبيرًا لها، وهي الآن تسعى للرد على هذه التحديات".

وعن الدور الإيراني في المنطقة، أوضح الدكتور بايرم تشنكايا، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة الشرق الأوسط التقنية التركية، أن "إيران جزء من الصراعات في العراق واليمن وسوريا، وهذه الصراعات لا زالت تحت المعالجة"، مشيراً إلى أن "السعودية وإيران لاعبان أساسيان في المنطقة". ولفت تشنكايا أن "أنقرة كانت ولا تزال تسعى لاستقرار المنطقة، وتربطها بإيران علاقات قوية، إلا أنهما لا يتوافقان في بعض قضايا المنطقة." وأشار إلى قوة العلاقات الاقتصادية بين أنقرة وطهران، مشيراً إلى أن "حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ نحو ١٥ مليار دولار"، ورغم ذلك فإن تركيا اصطفت إلى جانب السعودية لأنها ترى أن سياسات إيران في المنطقة تنحو باتجاه الهيمنة.

ولفت الفريق متقاعد الدكتور قاصد محمود، عضو فريق الأزمات العربي في مركز دراسات الشرق الأوسط، الانتباه إلى أن التواجد الروسي في سوريا وتغير الدور التركي في المنطقة قد دفعا تركيا إلى أن تكون في الجانب السعودي. وتوقع محمود بأن التوسع الإيراني في المنطقة لا يمكن له أن يستمر نظراً للمشاكل التي يشهدها الإقليم من جهة، وللتحديات التي يمكن أن تفرضها الولايات المتحدة والدول الغربية على أي توسع محتمل للنفوذ الإيراني من جهة أخرى، ناهيك عن الكلفة الاقتصادية والأمنية والسياسية التي تدفعها إيران جرَّاء هذا التدخل العسكري في المنطقة.

وحول الأزمة السورية، قال الباحث التركي أويتن أورهان إن تزايد التحديات التي تواجه الاستقرار في المنطقة بسبب الأزمة السورية وغيرها قد أسهم في خلق مصادر تهديد عديدة، وأن التسوية السياسية والجهود الدبلوماسية لا تزال الخيار الأفضل لحل الأزمة، ولاستعادة البيئة الإقليمية القادرة على التعامل مع نتائج الأزمات والتحديات التي خلقتها.

وأوضحت الدكتورة نيفين بندقجي، وهي باحثة متعاونة مع مركز دراسات الشرق الأوسط، في مداخلتها مقدار الفجوة بين التكلفة الفعلية لاستضافة اللاجئين السوريين وما يقدمه المجتمع الدولي من مساعدات، وما يشكله ذلك من ضغط اقتصادي على الدول المضيفة، وأبرزت المخاطر الإنسانية الناجمة عن فقدان اللاجئين الأمل والثقة بالحل السياسي للعودة إلى بلادهم.

وحضر جزءاً من الورشة السفير التركي لدى الأردن الأستاذ سادات أونال، ومدير مكتب وكالة التنسيق والتعاون التركية "تيكا" في عمّان، الأستاذ محمد صديق يلدريم، كما حضرها كل من الأستاذ حسن الأنباري- المستشار السابق لرئيس المعهد الدبلوماسي الأردني للشؤون الدولية، والدكتور موسى بريزات- السفير الأردني السابق.

سياسية الجوار الأوروبي

وأولويات علاقات الاتحاد مع الأردن

عمّان- ١٨/ ٢/ ٢٠١٦: أكد سفير الاتحاد الأوروبي في الأردن أندريا فونتانا بأن الاتحاد الأوروبي "سيقدم تسهيلات تجارية فيما يتعلق بدخول البضائع الأردنية إلى دول الاتحاد"، مشددًا على "حرص الاتحاد على رفع مستوى التعاون الأمني مع المملكة، في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف". تصريحات فونتانا جاءت خلال اللقاء الذي نظمه مركز دراسات الشرق الأوسط مساء الأربعاء ١٧/ ٢/ ٢٠١٦ تحت عنوان "سياسات الجوار الأوروبي وأولويات علاقات الاتحاد مع الأردن" بحضور حشد من الشخصيات الدبلوماسية والسياسية والأكاديمية، ضمن برنامج "نحن والعالم" الذي يديره المركز منذ عام ويستضيف السفراء المعتمدين في المملكة.

وقد ركز فونتانا في محاضرته على ثلاثة مواضيع، أولها سياسة الجوار الأوروبي الجديدة (ENP)، وثانيها ملامح الاستراتيجية الأوروبية العامة في مجال الأمن والعلاقات الخارجية، وثالثها أولويات علاقات الاتحاد الأوروبي بالأردن.

وشدد سفير الاتحاد الأوروبي على أن سياسة الجوار الأوروبي تسعى إلى تحقيق الاستقرار في المناطق المجاورة للاتحاد ومن ضمنها جنوب وشرق المتوسط، كما أنها تأخذ في الاعتبار التمايز واختلاف الأولويات بين الاتحاد الأوروبي وبين دول الجوار، ومن بينها الأردن. ومن هنا فإن الاتحاد يتفهم أولويات دول الجوار ويسعى إلى التقريب بين أولوياته وأولوياتهم.

وأوضح فونتانا بأن المراجعات التي أجرها الاتحاد لاستراتيجيته في مجال الأمن والعلاقات الخارجية، والتي ستنشر للجمهور منتصف هذا العام، جاءت نتيجة إدراك الاتحاد أنه يعاني من مشاكل تتعلق بالأمن والازدهار في ظل عالم بات يفرض الكثير من

التحديات لأنه أصبح أكثر اتصالاً وتعقيداً وخصومةً. ومن أبرز التحديات التي عدها السفير الأوروبي في هذا الإطار التغيير المناخي والطاقة والهجرة والتجارة.

أما بخصوص العلاقات مع الأردن فأكد فونتانا بأن الاتحاد يقدر موقف الأردن المعتدل في المنطقة، كما يقدر دور المملكة في الحرب ضد الإرهاب وتجربتها في الحد من التطرف. ومن هنا فإن أولويات الاتحاد في علاقاته مع الأردن تركز على ثلاثة اتجاهات: السعي إلى إيجاد حل سياسي للأزمة السورية، ومساعدة الأردن في استضافة اللاجئين السوريين، ودعم موقف الأردن في الاتحاد من أجل المتوسط.

وأوضح فونتانا "أن دول الاتحاد قدمت للأردن، أكثر من مليار يورو، لمواجهة الأزمة السورية منذ بدايتها في ٢٠١١"، مؤكدًا ضرورة أن "يكون الدعم للدول المستضيفة للاجئين، في مجال التنمية، وليس في الجانب الإغاثي فقط". وفيما يتعلق بالاتحاد من أجل المتوسط، ثمن فونتانا دور الأردن الكبير في تحفيز الدول العربية للمشاركة في اجتماعات هيئات الاتحاد.

وأكد السفير في رده على أسئلة النخبة الأردنية الحاضرة بأن السياسات الخارجية الأوروبية لها طابعان، فردي لكل دولة على حدة وجماعي عبر الاتحاد، وهي سياسات قد تختلف في التفاصيل.

وعلى صعيد القضية الفلسطينية، أكد أن الاتحاد يعمل على دفع المفاوضات الفلسطينية والإسرائيلية واستئنافها.

وتساءل عدد من الحضور عن حقيقة الإشكالية المتعلقة بتنظيم داعش ومدى فهم الاتحاد لها، كما تساءل عن الموقف الإنساني المطلوب من الاتحاد الأوروبي لوقف انتهاكات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. وأكد معظم الحاضرين على أن القضية الفلسطينية هي القضية الأهم والأساس في المنطقة وطالبوا الاتحاد بالاهتمام بها لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

اتجاهات الخروج من السلاح إلى السياسة

في العالم العربي*

تشكل الأزمات السياسية في البلدان الثلاث؛ ليبيا وسوريا و اليمن، نماذج مختلفة من المعضلات التي تواجه الانتقال من حالة الصراع المسلح لبدء مرحلة سياسية تتجاوز العنف، حيث يتضافر العديد من العوامل المؤثرة في مشهد الصراع السياسي والاجتماعي.

من الاحتجاج السلمي للقمع

تعطي الثورات في البلدان الثلاثة أمثلة متقاربة على التحول من السلمية للعنف، حيث بدأت كحركة احتجاجية تطالب بتغيير النظام وإجراء إصلاحات سياسية، لكنها ما لبثت أن دخلت في نطاق الصراعات السياسية المفتوحة، وهنا، يتمثل تقارب، هذه الحالات، في أن الانتقال للعمل المسلح جاء بعد وقت قصير من اندلاع الاحتجاجات وتحولها إلى حراك جماهيري.

ورغم هذا التقارب، فإنها تشكل أنماطاً مختلفة في التعامل مع الثورات في البلدان الثلاثة، فبينما تدخل "حلف الأطلسي" لحماية المدنيين، في ليبيا في مارس ٢٠١١، فإن التحول نحو العنف في سوريا كان توجهاً للحكومة السورية، فيما تأخر اندلاع العنف في اليمن بسبب انقسام الجيش حول التعامل مع اعتصامات المحتجين.

لكن ما لبث أن اندلع الصراع المسلح على نطاق واسع في هذه البلدان، وتداخلت العديد من العوامل؛ السياسية والاجتماعية، في تعميق الصراع، ويمكن ملاحظة أن خصائص الحروب الأهلية تمثلت في اتساع نطاق التدمير؛ حيث شهدت هذه البلدان حالة تدمير شاملة للعمران، وبصورة يصعب معها الحديث عن وجود الحد الأدنى من وجود

---

* إعداد د. خيري عمر، أستاذ العلوم السياسية، مصر، القاهرة.

الدولة، سواء كمؤسسات أو كيانات، مما أثار الجدل حول احتمال التقسيم الجغرافي وطرح الفيدرالية كواحد من مسارات الخروج من الصراع المسلح من قبل أطراف دولية وإقليمية.

وبجانب الدمار الشامل، تنحسر سلطة الحكومات لتشمل أجزاءً محدودة، فيما تسيطر الأطراف الأخرى على مساحات كبيرة من الدولة، وهو ما ينطبق بوضوح على سوريا وليبيا واليمن، وقد ساهم هذا الوضع بوجود أشكال مختلفة من السلطات الفعلية، والتي تعمل كحكومات قائمة بذاتها.

وتشير حالة ليبيا-مثلاً- إلى وجود حالة معقدة من الصراع بين ثلاث حكومات تتنازع على الشرعية السياسية، ويحظى بعضها بالشرعية الواقعية، وتنتشر هذه النماذج في البلدان الثلاثة، حيث تسيطر المعارضة على غالبية إقليم الدولة ويحظى بعضها بقبول إقليمي، كاعتراف بعض الدول بـ "الائتلاف الوطني السوري"، وقبول بعض الدول بالتعامل مع حكومة "الإنقاذ الوطني" في ليبيا (حكومة المؤتمر الوطني).

البنية الصراعية

تتوزع القوى المنخرطة في الصراع بين تنظيمات سياسية ومجموعات مسلحة عديدة تتفاوت في خصائصها التنظيمية وتطورها السياسي، وهنا تبدو أهمية تناول الكيانات التنظيمية وتصنيفها حسب التكوين السياسي والخلفيات الاجتماعية والتكوين العسكري والمسلح، حيث تتضافر هذه العوامل في بلورة المسارات السياسية.

وقد شكلت الانقسامات التنظيمية واحدة من سمات الحركات السياسية والمسلحة، وأيضاً الجيوش النظامية، وقد راكمت هذه الظواهر حالة من فوضى العنف وشيوع السلاح، وهنا، تتماثل النماذج الثلاثة في ظهور أنماط معقدة من الصراع المسلح، تمثلت في الحروب غير المتناسقة وحروب العصابات والمعارك النظامية، وهي أنواع من الاشتباكات البعيدة عن السيطرة.

وبالنظر للحالة الليبية- مثلاً- يمكن ملاحظة تباين الكيانات السياسية والعسكرية، وتوزعها ما بين مجموعتين؛ "كرامة ليبيا" و "فجر ليبيا"، ولكنه رغم تمسك هذه الكيانات خلال عام ٢٠١٤، فإنه في النصف الثاني من عام ٢٠١٥ حدثت تصدعات في البنية التنظيمية، وبشكل ساهم في ظهور كيانات جديدة، وقد ترافقت هذه الانقسامات مع تسليح المدنيين وزجهم في الحرب، والتي تمت تحت مسمى "الصحوات" وأيضاً انقسام الوحدات النظامية في شرق وغرب البلاد.

لقد تطور الطابع الثنائي للأزمة في ليبيا مع بداية عام ٢٠١٤، عندما تبلورت عملية "كرامة ليبيا"، وكرد فعل تبلورت عملية "فجر ليبيا" وعملية تحرير بنغازي، وتعكس هذه الثنائية تباين مشاريع إصلاح الدولة والمجتمع في ليبيا، ولعل وصول الخلاف للصراع المسلح يوضح شدة التباين والتناقض بين مشروعين. وفيما يقوم مشروع "خليفة حفتر" على بناء نظام عسكري ومركزي على نمط نظام "القذافي"، تبنت عملية "فجر ليبيا" تطوير ثورة " ١٧ فبراير" وتعزيز المؤسسات المدنية.

ومع اندلاع الصراع المسلح في ليبيا، صارت الكيانات السياسية أمام مفترق طرق، ليس فقط في التكيف مع المسار السلمي والحوار السياسي لكنها واجهت أيضاً تحدي الدخول في المواجهة المسلحة كحل أخير للصراع السياسي، وخصوصاً مع ظهور تنظيم "داعش" في عام ٢٠١٥، وفي تطور لافت تأسس «مجلس شورى ثوار بنغازي» في يوليو عام ٢٠١٤، وأعلن أنه يختلف في أهدافه عن الأحزاب السياسية والتحركات الاجتماعية.

ولم يختلف الوضع في سوريا، حيث ظهرت العديد من المجموعات المسلحة، كما حدثت انقسامات في الجيش، لكن المفارقة في الحالة السورية، هي أن المشهد العسكري كان أكثر تعقيداً، حيث ظهرت حركات إثنية مسلحة كـ "الحزب الاتحادي الكردي" (PYD)، وحركات أخرى مثل تنظيم الدولة (داعش) و"جبهة النصرة" و"أحرار الشام"، وتشكيل "الجيش الحر" على أنقاض الجيش السوري.

وفي هذا السياق، تشكلت ملامح الكيانات العسكرية في اليمن، ويمكن النظر لمرحلة الحوار الوطني الشامل (٢٠١٢ – ٢٠١٥) كمرحلة لإعادة بناء التحالفات العسكرية بعد

الإطاحة بالرئيس (علي صالح)، فخلال هذه الفترة استفاد "صالح" من المبادرة الخليجية في إعادة ترتيب الجيش والحرس الجمهوري والتحالف مع "أنصار الله"، واستطاع هذا التحالف تكوين معادلة جديدة في الصراع العسكري، بعد الاستيلاء على العاصمة (صنعاء) في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤، لتبدأ مرحلة جديدة من المعارك تتشمل المدن الرئيسية، يشترك فيها الجيش المنقسم ومسلحين ينتمون لحزب الإصلاح ومجموعات مسلحة تنتمي للقبائل وتعمل تحت مظلة الحكومة في "عدن".

وتشير خصائص واتجاهات القوى السياسية إلى ارتفاع قدرتها على التكيف مع التغيرات التي تشهدها الدولة، وهنا يمكن ملاحظة سرعة الدخول في الصراع المسلح والاحتفاظ، في ذات الوقت، بالقدرة على المبادرة السياسية والاستمرار في التفاوض والحوار السياسي، ويعكس هذا المؤشر في عدم تمكن الحكومات من حسم الصراع المسلح على مدى خمس سنوات، وهو ما يشير إلى حالة من التوازن تمنع أي طرف من الانفراد بالحلول السياسية.

اتجاه الدور الدولي

وبينما تراجع التدخل الدولي في ليبيا بعد سقوط القذافي في أكتوبر ٢٠١١، ولأسباب مختلفة زادت حدته في أزمتي سوريا واليمن، ففي الأزمة السورية، لم يكن التدخل الدولي لحل الأزمة بين الحكومة والمعارضة، ولكنه ظل معنياً بمكافحة الإرهاب.

وفي خطاب الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) في ٢٣ مايو ٢٠١٣ في كلية الحرب، أعلنت الولايات المتحدة عن سياسة لمكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط، والترتيب لعمليات عسكرية في مناطق متفرقة، وذلك بغرض معالجة الأحداث التي وقعت لقنصليتها في مدينة بنغازي والتي راح ضحية أحداثها أربعة من الأمريكيين ومنهم السفير الأمريكي، وركزت الاستراتيجية على أن الهدف الأساسي للولايات المتحدة يتمثل في شن عمليات ضد الجماعات والأفراد وفق تعريف القائمة الأمريكية للإرهاب، لتخفيف

حدة الانتقادات للحكومة الأمريكية بسبب عجزها عن مكافحة الإرهاب المنتشر في المنطقة.

ولذلك تشكل التحالف الدولي ضد "داعش" في أغسطس ٢٠١٤، وهو يركز على مكافحة التنظيم في كل من العراق وسوريا، لكنه ورغم الحملات الجوية فقدد زادت سيطرة "داعش" والمعارضة السورية على مساحات كبيرة، مما أدى لتراجع قدرات الحكومة السورية وانحسار سيطرتها على الإقليم، ولذلك يمكن اعتبار التدخل الروسي هو الموجة الثانية من التدخل الدولي، والذي يستهدف بالأساس استمرار نمط الحكم القائم في سوريا.

كما أن التطلعات السعودية- التركية للانخراط المباشر في المعارك في سوريا يزيد من تعقيد المشهد الدولي، ولكنه يعكس حالة القلق من النتائج المترتبة على تشكل ديناميات عسكرية تحت رعاية روسيا والولايات المتحدة، كمجموعات الحماية الشعبية التابعة لحزب (PYD)، مما يشكل تهديداً مباشراً لتركيا ويدفع باتجاه دخول أطراف أخرى للصراع الدائر في سوريا.

وبشكل عام، يساهم إعلان الولايات المتحدة عن سياسة مكافحة الإرهاب في تعطيل الخروج من السلاح إلى السياسة، فمع انتشار السلاح تتجه التحالفات الدولية لتوسيع حملاتها ضد المسلحين في البلدان الثلاثة، تحت مظلة أن التدخل الدولي هو الحل الوحيد لمعالجة مشكلات الشرق الأوسط.

الأمم المتحدة

يمكن ملاحظة أن تناول الأمم المتحدة يكاد يكون متماثلاً في التعامل مع الأزمات الثلاثة، حيث ظلت تطرح حلولاً تفاوضية تتيح الفرصة لدخول أطراف جديدة في الصراع السياسي، مما ساهم في تعدد جولات التفاوض، فيما يتزايد الصراع المسلح.

وفي حالة سوريا، يمكن اعتبار بيان "مجموعة العمل حول سوريا" (٣٠ يونيو ٢٠١٢،) الوثيقة الأساسية للبحث في تسوية للحرب الأهلية، حيث شكلت خلفية

الأوراق والمفاوضات التالية، والتي انتهت بصدور إعلان الرياض والتحضير لـ "جنيف ٣"، ورغم أن "جنيف ١" وقرار مجلس الأمن (٢٢٥٤) أوجب وقف العنف المسلح، وتعزيزه بإجراءات فورية، إلا أنه لم يحدث هدوءًا في المعارك على مدى تلك الفترة ولم تتوفر الحماية للمدنيين.

وفيما يتعلق بالتسوية السياسية، اتجهت المقترحات الدولية تجاه سوريا لبدء مرحلة انتقالية ، يكون الحكم فيها على قاعدة المواطنة وليس الطائفية، وتضمن الوصول لنظام دستوري جدد، لكنه من الملاحظ انخفاض سقف المقترحات التالية، بحيث صارت أكثر غموضاً فيما يتعلق بوقف الصراع المسلح، كما صار مستقبل الرئيس بشار الأسد حالة جدلية بين الدول الكبرى، مما أدى إلى تفاقم العنف المسلح.

وفيما تميل المقترحات الروسية لاعتبار دور "الأسد" محورياً في الفترة الانتقالية واقتراح الفيدرالية كمخرج من الأزمة، فإن التصور الأمريكي في مؤتمر ميونخ ٢٠١٦ لصياغة ملامح تقسيم سوريا، ومنح الحكم الذاتي للأكراد، مع إعادة رسم الخريطة الدينية والسكانية في باقي الأراضي السورية.

وفيما يتعلق بليبيا، صدر العديد من القرارات الدولية التي تنظم الخروج من الصراع المسلح، بداية من القرار (١٩٧٣) وحتى القرار (٢٢٥٩)، ورغم كل هذه القرارات (٦ قرارات) ومؤتمرات "الأمن حول ليبيا" في باريس ٢٠١٣ وروما ٢٠١٤، ثم أخيراً في روما في ١٣ ديسمبر/ ٢٠١٥، زادت حدة الانقسامات السياسية والعسكرية، مما يمكن اعتباره نتيجة عكسية للمطالب المستمرة بالوقف الفوري لإطلاق النار.

وهنا تبدو أهمية النظر في المسار السياسي، حيث أنه منذ مايو ٢٠١٥ طرحت الأمم المتحدة فكرة تشكيل حكومة توافقية، وتأسس الاقتراح على استبعاد الحركات المصنفة على أنها إرهابية من الحوار السياسي، وظهر أيضاً استبعاد انتقائي لحاملي السلاح، وهي توجهات لم تراع تطلعات الديناميات السياسية وشروط التوافق الوطني، فقد ركزت مقترحات الأمم المتحدة على أولوية الأمن وجمع السلاح لا على بناء

الديمقراطية، كما اتسمت مشروعاتها للتسوية بإهمال المبادرات الوطنية وتجاوز القضاء الوطني.

وتقوم خلفية مؤتمر روما على دعم مؤسسات الدولة، والمحافظة على الجهاز الإداري، وتعزيز الاستقرار والتنمية الاقتصادية، وهي تشكل جوهر برنامج الحكومة الانتقالية التي تضطلع بمعالجة الأزمة الليبية، بحيث تعطي أولوية للمشكلات الإنسانية والاقتصادية والتحديات الأمنية، بما في ذلك مكافحة داعش والجماعات المتطرفة، وقد أكد بيان روما (٢٠١٥) على التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن (٢٢١٣/ 2015)، والذي يركز على مكافحة الإرهاب والتطرف، باعتبارهما مخاطر تهدد السلم والأمن.

وجاء قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٩ متسقاً مع بيان روما، كما أوضح في الفقرة ٣ تأييده "الاتفاق السياسي الليبي". وفي الفقرة ٢، دعا القرار إلى الانتهاء من الترتيبات الأمنية اللازمة لتحقيق الاستقرار في ليبيا، ما يعطي المهام الأمنية أولوية الحكومة الجديدة، وقد عالج هذه المهمة عبر سياستين؛ فالفقرة ٧ تحث الجماعات المسلحة على احترام سلطة حكومة الوفاق الوطني .

احتمالات الخروج من السلاح

اتسمت محاولات الخروج من الصراع المسلح بوجود حالة من النزاع القانوني والانقسام السياسي، وبغض النظر عن إهمال المبادرات الوطنية لحل الصراعات، أدت سياسة الأمم المتحدة في إدارة الحوار لحدوث انقسامات في مؤسسات الدولة القائمة، وينطبق ذلك بوضوح على معالجات "كوفي أنان" و"الأخضر الإبراهيمي" و "دي ميستورا" في سوريا و"جمال بن عمر" في اليمن" وبرناردينو ليون" في ليبيا.

وهناك صعوبة في تفسير أن المقترحات ساعدت على تخفيف الأزمة، لكنها في حقيقة الأمر، ساهمت في زيادة التباين بين مواقف الأطراف المختلفة، فرغم التقدم في الحوار الليبي، كشفت خريطة المطالب السياسية عن اتساع الخلاف بين المكونات الأساسية المشاركة في الحوار الليبي.

وتفاقمت هذه الأزمة بعد رفض مجلس النواب منح حكومة التوافق المقترحة الثقة، والمطالبة بإعادة تشكيلها، وتحفظه على المادة (٨) من ملحق الاتفاق السياسي، مما أثار نوعين من الأزمات السياسية، تمثل النوع الأول **الأولى**، في تزايد الجدل حول الوضع الدستوري وصلاحيات المؤسسات الانتقالية، وهي أزمة تقترب من الفراغ الدستوري.

أما النوع **الثاني**، فهو أن تأجيل إقرار الحكومة فتح المجال لنشوب معارك عنيفة في "بنغازي" بهدف فرض واقع سياسي ضاغط على "حكومة التوافق"، وهذه الأوضاع صارت حرجة وتزيد احتمالات تعطيل المسار السياسي وتوسيع نطاق الصراع الاجتماعي المسلح المدعوم- ربما- بوحدات قتالية فرنسية وأمريكية.

وفي الوقت الراهن، ما زال الوضع السياسي في البلدان الثلاثة يصنف ضمن الصراعات المعقدة، وتبدو صعوبة في تقديم تسوية تحظى بقبول الأطراف الرئيسية في هذه المرحلة، وهو ما يرجع، أساساً، إلى استصحاب التناقضات السياسية، والتي ترتب عليها ظهور انقسامات مؤسسية واجتماعية.

والملاحظ أن المسودات التي طرحتها الأمم المتحدة، أثناء مشاورات التسوية في البلدان الثلاثة، اتسمت بالجمود والمناورة، فمن جهة الجمود لم تستجب المبادرات لشروط تعزيز إجراءات بناء الثقة، وخصوصاً ما يتعلق بمداخل الاقتراب من تحقيق الديمقراطية والبدء بترتيبات سياسية تراعي الأحوال الإنسانية والمساءلة عن الانتهاكات ضد الإنسانية، ويمكن القول، أن المقترحات تعكس غياب ضمانات الوصول إلى حل سلمي نهائي، حيث الأشكال الجديدة المقترحة هي آليات لتعزيز الصراع المسلح.

وبالنظر إلى اتجاه التحول في الأزمات الثلاث، يلاحظ أن اتجاهات التسوية تباعدت مع إنهاء أو تسوية الصراع المسلح، فبالنسبة لحالة سوريا، كان هناك انحياز واضح للثورة السورية خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، حيث تم التأسيس لمنتدى أصدقاء سوريا (المغرب)، واعتبار الجامعة العربية أن "الائتلاف الوطني السوري" ممثلاً عن سوريا، لكنه رغم هذه المواقف، حدث تراجع في المواقف الدولية، كانت نتيجته في عودة النظام في سوريا كطرف أصيل في الصراع، وتعزز هذا الوضع بعد توقيع اتفاقية مع روسيا في

أغسطس ٢٠١٥، تكون بموجبها الأراضي السورية تحت الحماية الروسية. وينطبق هذا التحول أيضاً على اليمن، فرغم التوصل لمخرجات الحوار الوطني، والبدء بترتيبات لتسوية الخلافات السياسية، لم تتصد الأمم المتحدة لاستيلاء "الحوثيين" على" صنعاء" وإطاحتهم بالحكومة الشرعية، كما تجاهلت حصارهم للمدن لفترات طويلة، مما أدى لتوسع نطاق الأزمة، وشن حملة "عاصفة الحزم" لتصبح الأزمة في اليمن أزمة إقليمية.

لعل السمة الرئيسية في هذه الصراعات تتمثل في عدم قدرة الأطراف المحلية على حسم الصراع، وارتباط كثير منها بالدعم الخارجي، وهناك مؤشرات على استمرار هذا النمط في المدى المنظور، مما قد يطيل فترة الصراع المسلح.

ويمكن قراءة الجدل حول منح الثقة لـحكومة التوافق الليبية" على انه مقاومة من الحلفاء المحليين والدوليين لمحاولات إخراجهم من التأثير على السلطة في ليبيا، كما أن توافق روسيا والولايات المتحدة على بدء هدنة في سوريا في ٢٧ فبراير ٢٠١٦، هي بمثابة توجه للسيطرة على مجريات الصراع وإعادة ترتيبه مرة أخرى، مع تجنب ظهور تحالفات سعودية- تركية تؤدي لخروج الوضع عن السيطرة.

وبشكل عام، يمكن القول، أن الحلول المقترحة، حتى الآن، لا ترقى لمعالجة الصراعات المعقدة، ورغم تذبذب وتأرجح الوضع السياسي والميزان العسكري في الأزمات الثلاث، فإن احتمالات حدوث انتقال نحو السياسة، تظل قائمة، وخصوصاً في ليبيا حيث تبدو الأمم المتحدة في الاتجاه نحو دعم إعلان حكومة الوفاق الوطني، غير أن طرح الفيدرالية في حالتي، سوريا واليمن، سوف يعمل على إعادة إنتاج الصراع المسلح.

الملف البيبلوغرافي

العلاقات الخليجية- الإيرانية

٢٠٠٣- ٢٠١٥

- المراجع العربية والإنجليزية
- مراجعة كتاب
- أحدث الإصدارات

ببيلوغرافيا

العلاقات الخليجية الإيرانية

٢٠٠٣-٢٠١٥*

أولًا: المراجع العربية

١.الكتـــــب

١. أبو داود، السيد. **تصاعد المد الإيراني: في العالم العربي**. الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠١٤.

٢. الأشعل، عبد الله. **تحديات الحوار العربي الإيراني**. دمشق: دار الفكر، ٢٠١٠.

٣. التميمي، سيف عبد الكريم. **تأثير الوجود الأمريكي في الخليج العربي على العلاقات الإيرانية الخليجية**. بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠١٥.

٤. سالم، حسام الدين. **العلاقات البحرينية- الإيرانية: ١٩٧٩-٢٠١٣**. البحرين، ٢٠١٣.

٥. سركيس، أبو زيد. **إيران والمشرق العربي: مواجهة أم تعاون؟**. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ٢٠١٠.

٦. السيد، رضوان. **العرب والإيرانيون والعلاقات العربية- الإيرانية في الزمن الحاضر**. بيروت: الدار العربية للعلوم- ناشرون، ٢٠١٤.

٧. طحاوي، عبد الكريم. **العلاقات السعودية- الإيرانية وأثرها في دول الخليج**. الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤.

* إعداد الأستاذ محمد عابد، مساعد باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.

٨. عبد الحميد، عصام السيد. **الخطاب الإعلامي للثورة الإيرانية وأثره على العلاقات الخارجية**. القاهرة: دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٦.

٩. العثيمني، إبراهيم بن عبد الرحمن. **إيران من العزلة إلى التقارب**. بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠١٥.

١٠. عيدروس، محمد حسن. **دراسات في الخليج والجزيرة العربية**. الكويت: دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٨.

١١. الكواز، محمد. **العلاقات السعودية الإيرانية ١٩٧٩– ٢٠١١**. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.

١٢. اللصاصمة، أسعد فلاح. **الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية ٢٠٠١ – ٢٠٠٧م**. عمان: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

١٣. مجموعة من الباحثين. **التقارب الإيراني الأمريكي: مستقبل الدور الإيراني**. ترجمة وتحقيق فاطمة الصمادي. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤.

١٤. مجموعة من الباحثين. **مستقبل العلاقات العربية- الإيرانية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية والحالية**. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ٢٠٠٩.

١٥. النعيمي، أحمد نوري. **السياسة الخارجية الإيرانية ١٩٧٩-٢٠١١م**. عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.

١٦. النعيمي، عبد الكريم. **العلاقات الإماراتية- الإيرانية بعد ٢٠٠٣**. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٢.

١٧. هادي، إحسان محمد. **العلاقات الايرانية– السعودية بعد عام ٢٠٠٣**. بيروت : دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٣.

٢. الدوريات

١. أبو زيد، سركيس. "إيران والمشرق العربي، مواجهة أم تعاون." **دراسات سياسية واستراتيجية**: العدد ٣٠، ٢٠١٥.

٢. إسماعيل، محمود. "هل الدعوة السعودية لإيران بارقة أمل؟" **الوحدة الإسلامية**: السنة ١٣، العدد ١٥٠، يونيو/ حزيران ٢٠١٤.

٣. بزكر، كيهان. "العلاقات السعودية- الإيرانية في عهد روحاني." **شؤون الأوسط**: السنة ٢٣، العدد ١٤٥، صيف- ربيع ٢٠١٣.

٤. جمال الدين، هبة. "أنماط الصراعات والتحالفات في الشرق الأوسط (ملف العدد): إسرائيل والدور الإيراني بعد الاتفاق النووي." **السياسة الدولية**: السنة ٥٠، العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥.

٥. الحريري، جاسم. "التنافس الخليجي الإيراني في العراق." **شؤون الأوسط**: السنة ٢٤، العدد ١٤٨، ربيع صيف ٢٠١٤. ص ١٢٤ ١٤١.

٦. حماد، مدحت. "أنماط الصراعات والتحالفات في الشرق الأوسط (ملف العدد): العلاقات الإيرانية- الروسية: الصعود رغم التقدم الغربي." **السياسة الدولية**: السنة ٥٠، العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥. ص ١٠٣ - ١٠٠.

٧. راشد، سامح. "التداعيات "غير النووية" للاتفاق الإيراني الغربي." **شؤون عربية**: العدد ١٦٢، صيف ٢٠١٥. ص ٩٤ - ٨٢.

٨. راشد، سامح. "تطورات السياسة الإيرانية على إيقاع الربيع العربي." **شؤون عربية**: العدد ١٥٧، ربيع ٢٠١٤. ص ٦٢ ٧٦.

٩. الرميحي، محمد. "أنماط الصراعات والتحالفات في الشرق الأوسط (ملف العدد): بين إسرائيل وإيران: حدود التغير في السياسة السعودية." **السياسة الدولية**: السنة ٥٠، العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥. ص ٩٤ - ٩٢.

١٠. الريني، منال. "تأثيرات الاتفاق النووي في السياسة الإيرانية. "**السياسة الدولية**: السنة ٥٠، العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥. ص ١٤١ – ١٣٦.

١١. الزغبي، خيام محمد. "التقارب الأمريكي الإيراني وأثره على المنطقة." **دراسات سياسية واستراتيجية**: العدد ٣٠، ٢٠١٥.

١٢. سلامة، معتز. "أنماط الصراعات والتحالفات في الشرق الأوسط (ملف العدد): بعد الاتفاق النووي :كيف تُصنع السياسة المصرية تجاه إيران؟" **السياسة الدولية**: السنة ٥٠، العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥. ص ١١٣ – ١١٠.

١٣. شلبي، السيد أمين. "أنماط الصراعات والتحالفات في الشرق الأوسط (ملف العدد): تداعيات التقارب الأمريكي- الإيراني: تساؤلات دولية وعربية." **السياسة الدولية**: السنة ٥٠، العدد ٢٠٢، أكتوبر ٢٠١٥. ص ٩١ – ٨٨.

١٤. صالح، نبيل علي. "إيران والعهد الجديد في التشاركية الدولية: على خلفية الاتفاق حول الملف النووي الإيراني، أين العرب؟ وماذا عن حواراتهم واتفاقاتهم الداخلية؟!!" **الوحدة الإسلامية**: السنة ١٣، العدد ١٤٥، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤.

١٥. عابدين، ماهان. "تأثير الصفقة النووية في سياسة إيران الخارجية." **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ١٠٣، صيف ٢٠١٥.

١٦. عبد الفتاح، بشير. "التداعيات الإقليمية للاتفاق النووي بين إيران والسداسية الدولية." **شؤون عربية**: العدد ١٦٣، خريف ٢٠١٥. ص ٧٥-٦٢.

١٧. عبد الفتاح، بشير. "تحولات الموقفين الإيراني والتركي إزاء "عاصفة الحزم"." **شؤون عربية**: العدد ١٦٢، صيف ٢٠١٥.

١٨. عتريسي، طلال، حبيب فياض وخليل حسني ."العلاقات الإيرانية الأمريكية: احتمالات وانعكاسات." **شؤون الأوسط**: السنة ٢٣، العدد ١٤٦، خريف ٢٠١٣.

١٩. عمر، سيد أبو زيد. "رد فعل سني على المد الشيعي في المنطقة بدعم من إيران." **شؤون عربية**: العدد ١٥٠، خريف ٢٠١٤.

٢٠. قبيسي، محمد. "إيران والتحولات في الشرق الأوسط." **الوحدة الإسلامية**: السنة ١٣، العدد ١٥٠، يونيو/ حزيران ٢٠١٤.

٢١. كلاع، شريفة. "انعكاس الوضع في سوريا على الدور الإيراني في المنطقة." **فكر ومجتمع**: العدد ١٩، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤. ص ١٩٠-١٨١.

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

1. BOOKS

- Ahmadi, K. Islands and International Politics in the Persian Gulf. London and New York: Routledge, 2008.
- Al-Saud, Faisal bin Salman. Iran-Saudi Arabia and the Gulf: Power Politics in Transition 1968-1971. London: LB. Tauris and Co., 2003.
- Alterman, Jon B. & Kathleen H. Hicks. Federated Defense in the Middle East. Maryland: Rowman & Littlefield, 2015.

- Amirahmadi, H. (ed.). Small Islands, Big Politics: The Tonbs and Abu Musa in the Gulf. Basingstoke: Macmillan, 1996.
- Ansari, Ali M. Confronting Iran: the Failure of American Foreign Policy and the Roots of Mistrust. London: Hurst Publishers, 2006.
- Ansari, Ali M. Confronting Iran: The Failure of American Foreign Policy and the Next Great Crisis in the Middle East. New York: Basic Books, 2006.
- Ansari, Ali M. Confronting Iran: The Failure of American Foreign Policy and the Next Great Crisis in the Middle East and the Next Gre. New York: Basic Books, 2007.
- Beeman, William O. The "Great Satan" vs. the "Mad Mullahs". University of Chicago Press, 2005.
- Cammett, Melani, Ishac Diwan, Alan Richards & John Waterbury. A Political Economy of the Middle East. Colorado: Westview Press, 2015.
- Cordesman, Anthony H. The Iranian Sea-Air-Missile Threat to Gulf Shipping. Maryland: Rowman & Littlefield, 2015.
- Ehteshami, Anoushiravan & M. Zweiri (eds.) Iran's Foreign Policy. From Khatami to Ahmadinejad . Sussex Academic Press, 2012.
- Ehteshami, Anoush. Dynamics of Change in the Persian Gulf Political Economy, War and Revolution. London: Routledge, 2014.
- Entessar, Nader & Kaveh Lotfollah. Iran Nuclear Negotiations: Accord and Détente since the Geneva Agreement of 2013. Maryland: Rowman & Littlefield, 2015.
- Foley, Sean. The Arab Gulf States: beyond oil and Islam. Colorado: Lynne Rienner Publishers, 2010.
- Gause, F. Gregory, III. The International Relations of the Persian Gulf. Cambridge University Press, 2009.

- Gheissari, Ali and Vali Nasr. Democracy in Iran: History and Quest for liberty. Oxford University Press, 2006.
- H. Cordesman, Anthony, Robert M. Shelala, Omar Mohamed. The Gulf Military Balance: The Gulf and the Arabian Peninsula. Maryland: Rowman & Littlefield, 2014.
- Howard, Roger. Iran in Crisis?: Nuclear Ambitions and the American Response. London: Zed Books, 2004.
- Ismael, Jacqueline S., Tareq Y. Ismael & Glenn Perry. Government and Politics of the Contemporary Middle East: Continuity and Change. London: Routledge, 2015.
- Legrenzi, Matteo. The GCC and the International Relations of the Gulf: Diplomacy, Security and Economic Coordination in a Changing Middle East. London: I.B. Tauris, 2015.
- Louër, L. Transnational Shia Politics: Religious and Political Networks in the Gulf. London: Hurst Publishers, 2008.
- Mabon, Simon. Saudi Arabia and Iran: Soft Power Rivalry in the Middle East. London: I.B.Tauris, 2015.
- Marschall, Christin. Iran's Persian Gulf Policy: From Khomeini to Khatami. London: Routledge, 2002.
- Mason, Robert. Foreign Policy in Iran and Saudi Arabia: Economics and Diplomacy in the Middle East. London: I.B. Tauris, 2015.
- Mathiessen, T. Sectarian Gulf: Bahrain, Saudi Arabia, and the Arab Spring that Wasn't. Stanford, California: Stanford University Press, 2013.
- Migglietta, John D. American Alliance Policy in the Middle East: Iran-Israel and Saudi Arabia. Lexington: Lexington Books, 2002.
- Mohaddesin, Mohammad. Enemies of the Ayatollahs: The Iranian Opposition and Its War on Islamic Fundamentalism. London: Zed Books, 2004.

- Mojtahed- Zadeh, Pirouz. Maritime Political Geography: The Persian Gulf Islands of Tunbs and Abu Musa. Florida: Universal Publishers, 2015.
- Petras, James. The Politics of Empire: The US, Israel and the Middle East. Atlanta: Clarity Press, 2014.
- Pollack, Kenneth. The Persian Puzzle: The Conflict between Iran and America. New York: Random House, 2004.
- Pollack, Kenneth. Unthinkable: Iran, the Bomb, and American Strategy. New york: Simon & Schuster, 2014.
- Potter, Lawrence and Gary G. Sick (eds.). Iran, Iraq and the Legacies of War. Macmillan: Hampshire, 2004.
- Rostami- Povey, E. Iran's Influence: A Religious-Political State and Society in its Region. London & New York: Zed Books, 2010.
- Rubin, Barry. Crisis in the Contemporary Persian Gulf. London: Taylor and Francis Group, 2002.
- Simpson, Kumuda. U.S. Nuclear Diplomacy with Iran: From the War on Terror to the Obama Administration. Maryland: Rowman & Littlefield, 2015.
- Takeyh, Ray. Hidden Iran: Paradox and Power In the Islamic Republic. New York: Henry Holt, 2007.
- Timmerman, Kenneth R. Countdown to Crisis: The Coming Nuclear Showdown with Iran. New York: Crown Forum, 2005.
- Ulrichsen, Kristian Coates. Insecure Gulf: The End of Certainty and the Transition to the Post-oil Era. Oxford University Press, 2015.
- Warnaar, Maaike. Iranian Foreign Policy During Ahmadinejad: Ideology and Actions .London: Palgrave Macmillan, 2013.
- Wehrey, Frederic M. Saudi-Iranian Relations Since the Fall of Saddam: Rivalry, Cooperation, and Implications for U.S. Policy. California: RAND Corporation, 2009.

- Wehrey, F. The Forgotten Uprising in the Eastern Province. Carnegie Endowment for International Peace, 2013.

2. JOURNAL ARTICLES AND REPORTS

- "Iran: is there a Way Out of the Nuclear Impasse?" International Crisis Group Middle East Report 51 (February 2006).
- Aarts, P. & J. van Duijne. "Saudi Arabia after U.S.-Iranian Détente: Left in the Lurch?" Middle East Policy XVI, no. 3 (Fall 2009).
- Aarts, P. & J. van Duijne. "The Political Economy of Saudi-Iranian Relations: Present and Future," in (eds.) Industrialization in the Gulf: A Socioeconomic Revolution (London: Routledge, 2011).
- Abdo, G. "The New Sectarianism: The Arab Uprisings and the Rebirth of the Shi'a-Sunni Divide." Brookings (April 2013).
- Abdolmohammadi, Pejman. "GCC-Iranian Relations and Changes in Iranian Foreign Policy towards its Neighbours." LSE Middle East Centre (October 2015).
- Al Tamamy, S. "Saudi Arabia and the Arab Spring: Opportunities and Challenges of Security." Journal of Arabian Studies 2, Issue 2 (2012): 143-156.
- Alani, M. "Renewed Calls to Establish a Regional Security System." Gulf Yearbook, 2008–2009 (Dubai: Gulf Research Center, 2009): 191–8.
- Anthony, J.D. "Measuring the Iraq War's 'Accomplishments' through the Lens of its Authors: A Preliminary Assessment." address to the Voltaire Institute's International Axis for Peace Conference, Brussels (2005).
- Anthony, J.D. "War with Iran: Regional Reactions and Requirements." The National Council on U.S.-Arab Relations (2009).

- Anthony, J.D. "War with Iran: Regional Reactions and Requirements." Middle East Policy 15 (3) (2008b):1-29.
- Anthony, J.D. “Dynamics of State Formation: The United Arab Emirates” Emirates Center for Strategic Studies and Research (2003)
- Anthony, J.D. “Strategic Dynamics of Iran-GCC Relations.” Industrialization in the Gulf: A Socioeconomic Revolution (London: Routledge, 2011): 78-102.
- Armitage, Richard L., and Joseph S. Nye Jr. “CSIS Commission on Smart Power.” Center for Strategic & International Studies (2007).
- Bahgat, G. “Iran and the United States: The Emerging Security Paradigm in the Middle East.” Parameters (Summer, 2007): 4-18.
- Barzegar, K. “Detente in Khatami ’s Foreign Policy and Its Impact on Improvement of Iran-Saudi Relations.” Discourse: An Iranian Quarterly 2, no. 2 (2010): 155-178.
- Barzegar, K. “Iran-Saudi Relations under Rouhani.” Al-Monitor Iran Pulse (2013). Available at http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/07/iran-saudi-relationsunder-rouhani.html.
- Barzegar, Kayhan. "Understanding the Roots of Iranian Foreign Policy in the New Iraq." Middle East Policy 12(2) (2005).
- Bayat, A. “Why Did Iran’s Green Movement not Feel the Arab Spring?” Sadighi Annual Lectures No. 2 (2012).
- Chubin, S. “Iran and the Arab Spring: Ascendancy Frustrated.” GRC Gulf Papers (2012). Available at: http://carnegieendowment.org/files/Iran_and_Arab_Spring_2873.pdf.
- Cordesman, Anthony H, Arleigh A. Burke, and Adbullah Toukan. “Analyzing the Impact of Preventive Strikes Against

Iran's Nuclear Facilities." Center for Strategic and International Studies (September 2012).

- Cronin, S. and Nur Masalha. "The Islamic Republic of Iran and the GCC States: Revolution to Realpolitik?" LSE-Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States (2011).
- Dale, Catherine. "Operation Iraqi Freedom: Strategies, Approaches, Results, and Issue for Congress." Congressional Research Service (April 2009).
- Davis, Lynn E, Jeffrey Martini, Alireza Nader, Dalia Dassa Kaye, James T. Quinlivan, and Paul Steinberg. "Irans's Nuclear Future: Critical U.S. Policy Choices." RAND Corporation (2011).
- DeLeon, Rudy, Brian Katulis, and Peter Juul. "Strengthening America's Options on Iran: 10 Key Questions to Inform the Debate." American Progress (April 2012).
- Dobbins, James, Dalia Dassa Kaye, Alireza Nader, and Frederic Wehrey. "How to Defuse Iran's Nuclear Threat." RAND Review (Spring 2012).
- Dupré, Bruno. "Iran Nuclear Crisis: the Right Approach." Proliferation Analysis, Carnegie Endowment for International Peace (February 2007).
- Ehteshami, Anoushirvan. "Iran's International Posture the Fall of Baghdad." The Middle East Journal 58(2) (2004): 179-194.
- Einhorn, Robert J. "Solving the Iranian Nuclear Puzzle." Arms Control Association briefing, Carnegie Endowment for International Peace (March 2011).
- Fialho, Livia Pontes, and Matthew Wallin. "Reaching for an Audience: U.S. Public Diplomacy Towards Iran." American Security Project (August 2013).
- Friedman, George. "Irans's View of Obama." Geopolitical Intelligence Report (March 2009).

- Friedman, George. “War and Bluff: Iran, Israel and the United States.” Geopolitical Weekly (September 2012).
- Habibi, N. “The Impact of Sanctions on Iran-GCC Economic Relations.” Middle East Brief no. 45 (2010). Available at: http://www.brandeis.com/crown/publications/meb/MEB45.pdf.
- Katzman, Kenneth. “Iran: U.S. Concerns and Policy Responses.” Congressional Research Service (November 2013).
- Lee, Don, and Ramin Mostaghim. “Thaw Poses Tests For U.S., Iran.” Early Bird (September 2013).
- Luers, William, Tomas Pickering and James Walsh. ‘How to End the US-Iran Standoff.” International Herald Tribune (March 2008).
- Lynch, M. “The War for the Arab World.” Foreign Policy (May 2013).
- Marashi, Reza. “Ending the Iranian-Saudi Cold War.” The Cairo Review of Global Affair, TAHRIR FORUM (October 2015).
- Mattair, Thomas R. “The United States and Iran: Diplomacy, Sanctions and War.” Middle East Policy XVII (Summer 2010).
- Milani, M. “Iran and Saudi Arabia Square Off. The Growing Rivalry between Tehran and Riyadh.” Foreign Affairs (October 2011).
- Miles, Donna. “Military-Diplomatic Relationship as Critical in Pacific as Middle East.” American Forces Press Service (October 2013).
- Missiroli, Antonio. “Iran’s Nuclear Challenge and European Diplomacy.” EPC Issue Paper 46 (March 2006).
- Mordechia, Abir. "US Policy on Iran-Saudi Arabia." Israel and Jewish Affairs Council (AIJAC) (8) (2002).

- Mumtaz, Kashif. "Changing Patterns of Iran-GCC Relation." Strategic Studies 25 (4) (2005).
- Nye, Joseph S Jr. “The Benefits of Soft Power.” Harvard Business School Working Knowledge for Business Leaders (2013). Available at: http://hbswk.hbs.edu/archive/4290.html
- Orkuhlik, Gwenn. "Saudi Arabian-Iranian Relations: External Rapprochement and Internal Consolidation." Middle East Policy 10 (1) (2003).
- Parchami, Ali. “The ‘Arab Spring’: the View from Tehran.” Contemporary Politics 18:1 (2012): 35-52.
- Pecquet, Julian. “Saudi king wants Obama to tackle Iranian 'mischief'.” Al-Monitor (August 2015). Available at: http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2015/08/saudi-king-washington-visit-iran-deal.html#
- Pollack, Kenneth M. “U.S. Policy Toward the Middle East After the Iranian Nuclear Agreement.” The Brookings Institution (August 2015). Available at: http://www.brookings.edu/research/testimony/2015/08/05-us-policy-iran-nuclear-deal-pollack
- Posch, W. “The Arab Spring and the Islamic Republic of Iran: Islamist Vision Meets Political Reality.” SWP Berlin: Protest, Revolt and Regime Change in the Arab World (February 2012): 39-42.
- Ramazani, R. K. "Ideology and Pragmatism in Iran's Foreign Policy." The Middle East Journal 58 (4) (2004).
- Solomon, Jay. “Saudi Suggests 'Squeezing' Iran Over Nuclear Ambitions.” The Wall Street Journal (June 2011). Available at: http://www.wsj.com/articles/SB10001424052702304887904576400083811644642
- Taremi, Karnran "Iranian Foreign Policy towards Occupied Iraq." Middle East Policy 12 (4) (2005).

- Yaphe, Judith S. “Nuclear Politics in Iran, Middle East Strategic Perspective.” Washington, DC: Institute for National Strategic Studies (May 2010).
- Zweiri, M. “Revolutionary Iran and the Arab Revolts: Observations on Iranian Foreign Policy and its Approaches.” Policy Brief, Arab Center for Research and Policy Studies (2012).

مراجعة كتاب

ويري، فريدريك م.، العلاقات السعودية الإيرانية منذ سقوط صدام: التنافس، التعاون، والتداعيات على السياسة الأمريكية، كاليفورنيا: مؤسسة راند، ٢٠٠٩.

Wehrey, Frederic M. Saudi-Iranian Relations Since the Fall of Saddam: Rivalry, Cooperation, and Implications for U.S. Policy. California: RAND Corporation, 2009.

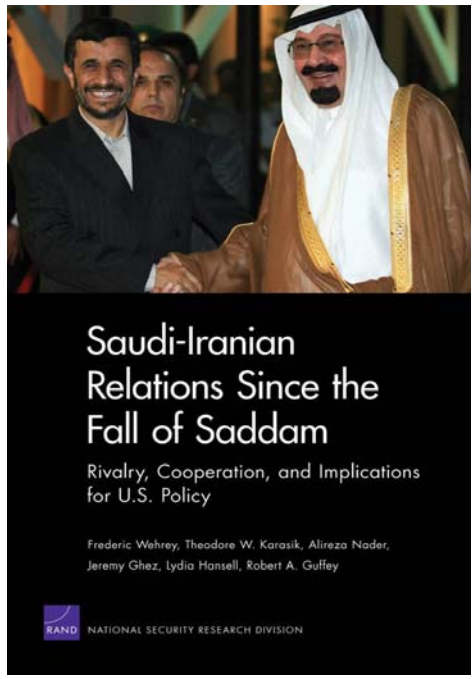

صدر مؤخراً الكثير من الكتب حول واقع السياسية السعودية أو السياسة الإيرانية كلاً على حدة، غير أن الكتب التي تتناول واقع العلاقات السعودية- الإيرانية موضوع الملف الببليوغرافي لهذا العدد من مجلة دراسات شرق أوسطية، فهي ليست بتلك الوفرة. ومع ذلك يوجد الكثير من المقالات والتقارير التي تتناول هذا الموضوع، والتي يغطيها هذا الملف. وفي ضوء ذلك فقد وقع اختيارنا على كتاب صدر في عام ٢٠٠٩ ليكون موضوعًا للمراجعة، وهو كتاب مهم في مجاله لأكثر من ناحية؛ أولها صدوره عن مؤسسة أمريكية مهمة، وهي راند؛ وثانيها توجهه لصناع القرار المعنيين على أكثر من صعيد؛ السعودي والإيراني والأمريكي. ومع أن الكتاب لا يتناول التطورات الحالية في العلاقات السعودية- الإيرانية، فهو يبقى وثيقة مهمة تؤرخ لفترة قريبة من تاريخ هذه العلاقات تساعدنا كثيرًا

في فهم أبعاد وخلفيات الاتجاه الحالي في العلاقات السعودية الإيرانية، والذي لا يختلف كثيراً عن الاتجاه الذي يعرضه الكتاب.

يتناول هذا الكتاب العلاقة الأكثر محورية وأهمية في استقرار منطقة الخليج والعالم العربي عموماً بما لها من آثار كبيرة على كل من لبنان والعراق و ملف الصراع العربي- الإسرائيلي وموقف الولايات المتحدة في المنطقة. وقد أعد الكتاب من قبل فريق من الباحثين في "راند"، حيث قاموا بإجراء مسحٍ كبير للأعمال المنشورة والمقالات في هذا الموضوع، كما أجروا عدداً كبيراً من المقابلات في الخليج العربي، وبعدد آخر في إيران. وهو يُعدّ لذلك بحثاً متوازناً يوفر الكثير من المعلومات المستندة إلى الكثير من الوقائع في إطار متماسك.

يقدم الكتاب تفاصيل لخلفيات التنافس الجيو- سياسي بين إيران والمملكة العربية السعودية، حيث تنظر طهران إلى المملكة العربية السعودية كوكيل للولايات المتحدة وعقبة أمام تفوقها "الشرعي" في منطقة الخليج، بينما يخشى السعوديون تنامي حجم إيران في ظل اتساع نفوذها في عراق ما بعد صدام، وطموحاتها النووية، وانتصارها في معركة الرأي العام العربي خلال حرب لبنان عام ٢٠٠٦، وبالتالي تحول ميزان القوى في المنطقة لصالح إيران، كما أن مما يثير استياء المملكة سعي إيران لتبني القضية الفلسطينية، التي تعدّها في الأساس قضية عربية.

يبدو العراق كساحة صراع صفري تدور رحاه بالوكالة، حيث يحاول السعوديون توجيه المعارضين السنة في مواجهة الحكومة التي يسيطر عليها الشيعة، إلا أنهم نظراً لعجزهم عن مجاراة النفوذ الإيراني، فهم يريدون بقاء الولايات المتحدة في العراق لتحقيق توازنٍ ما، ذلك الموقف الذي تسعى إيران لتوظيفه باعتباره يتنافى مع شعارات ومبادئ الشعوب العربية.

لقد أصبح دعم الدولتين لجهات مختلفة في كل من لبنان والعراق السمة الأبرز لحرب بالوكالة على مستوى المنطقة، بينما أخذت دول المنطقة تصطف وتولت الولايات المتحدة تشجيع الجانب السعودي في مواجهة النفوذ الإيراني.

يزعم الكتاب بأن الخلاف السني الشيعي ليس دافعاً للصراع بين الطرفين بقدر كونه أداة يستخدمها واضعوا السياسات في كل من البلدين، الأمر الذي قاد إلى انقسام شديد بين أتباع الطائفتين في المنطقة، إلا أن الورقة التي تستخدمها إيران وتسبب إحراجاً كبيراً للسعوديين أمام الرأي العام العربي هي ورقة الموقف تجاه دور الولايات المتحدة في المنطقة والقضية الفلسطينية.

إلا أن إيران وبالرغم من سعيها لتبني خطاب مناهضٍ للإمبريالية جامع للمسلمين وبعيد عن الخطاب الطائفي الذي قد يتسبب بعزلها عن الدول والشعوب العربية في الشرق الأوسط، فإنها تعمل بجد لتوطيد وتوظيف علاقاتها مع المجتمعات الشيعية في لبنان والعراق والخليج ضد الأنظمة السنية، بينما يحاول السعوديون مواجهة إيران وسوريا في لبنان من خلال تمويل الجماعات السلفية المتشددة ضد حزب الله، كما تسعى المملكة إلى توظيف خطاب رجال الدين المعادي للتشيع لإيقاف انتشار الدعاية الإيرانية في المنطقة وتمييع الانتقادات التي توجه للنظام السعودي، وباستخدام تفوقها المادي وسيطرتها على الإعلام العربي تمكنت السعودية من إثارة فكرة وجود تهديد شيعي إيراني في العالم العربي السني.

إلاّ أن تبني كلٍ من الطرفين لتلك المواقف تسبب بنتائج عكسية، فقد تسبب موقف السعودية السلبي إبان حرب ٢٠٠٦ في لبنان بانتقادات كبيرة من قبل الرأي العام العربي باعتباره، أي ذلك الموقف، فشلاً في دعم القضايا العربية والإسلامية في مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة، كما تسبب الإرهاب الشيعي بحق سنة العراق باستنزاف رصيد مكاسب إيران على مستوى الرأي العام العربي، وتسبب بتوحد قطاع كبير من التيارات السنية في مواجهة إيران.

ومما يعقد من مشهد العلاقة التنافسية بين البلدين تقاطعها في كثير من الأحيان مع نزعات متباينة، فالسياسة السعودية تجاه إيران تختلف باختلاف اهتمامها بالمنطقة والملف، ففي العراق لها سياسة مختلفة عن سياستها في سوريا ولبنان، بينما تختلف سياستها تماماً عندما يتعلق الأمر بمنطقة وملفات الخليج.

يلاحظ الكتاب التقاء السعوديين والإيرانيين على تجنب التصعيد في لبنان، بينما يلتقي الطرفان على حفظ قدر من الاستقرار في منطقة الخليج، وربما كانت دعوة أحمدي نجاد لأداء الحج في عام ٢٠٠٨ بمثابة سعي من قبل السعوديين لترميم جسور العلاقة، خصوصاً بعد تصاعد مخاوفهم من إقدام واشنطن على إبرام اتفاقٍ مع إيران، وإلى جانب ذلك، وبالرغم من إبداء السعوديين مخاوفهم من إيران نووية، إلاّ أن كثيراً منهم عارض ضربة أمريكية لإيران خشية الفوضى التي قد تعم الخليج برمته، عدا عن موقفها أمام الرأي العام العربي.

يزعم الكتاب بأن الموقف السعودي تجاه كيفية التعامل مع إيران يشهد انقساماً حاداً، حيث الأمير بندر بن سلطان في مقدمة المعسكر المناهض لإيران والدافع تجاه تشكيل توافقٍ إقليمي ضد إيران بالتنسيق مع الولايات المتحدة، بينما يقف الأمير تركي بن الفيصل ضد ذلك التوجه وعبر عن احتجاجه على ذلك باستقالته من منصبه سفيراً للملكة في واشنطن، أما الملك عبد الله فقد اتخذ موقفاً متوسطاً بين الموقفين.

كما أن دول مجلس التعاون الخليجي ليست على قلب رجل واحدٍ كذلك، بل إن أغلب دول المجلس توازن بين علاقاتها مع السعودية من جهة ومع أمريكا وإيران من جهة أخرى، مع ابتعادٍ أكبر من قبل قطر وعُمَان عن ركب السعودية.

يحذر الكتاب الولايات المتحدة من التفكير بأنها قادرة على استخدام السعودية كأداةٍ في صراعها مع إيران، ويشير إلى حذر وتحوط السياسة السعودية، فالولايات المتحدة تريد من السعوديين استخدام حضورهم في سوق النفط للضغط على أوروبا والصين للانسحاب من إيران، الأمر الذي يرجح الكتاب فشله.

يحث الكتاب الولايات المتحدة على العمل من أجل صياغة أمن خليج أكثر تعاونيةً ويشمل إيران، مع إقراره بأن دول الخليج تفضل وجود الحماية الخارجية أو القوة الخارجية المعادلة لموازين القوى في أي ترتيبات لتحقيق أمن المنطقة، الأمر الذي يستوجب ترتيبات داخليةً كذلك نظراً لتداخل الأزمة بين ما هو على مستوى الدول وما هو على المستوى الشعبي حيث الدين والمذهب والقومية.

وبصرف النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع الآراء الواردة في الكتاب، فهو يبقى كتاب معلوماتي تحليلي يتوجه إلى صناع القرار الذين يخصهم هذا الكتاب بعدد من التوصيات.

أحدث الإصدارات

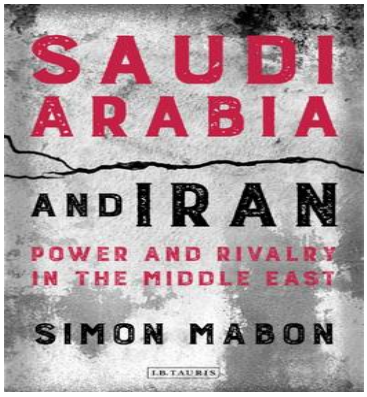

Mabon, Simon. Saudi Arabia and Iran: Soft Power Rivalry in the Middle East. London: I.B. Tauris, 2015

Alterman, Jon B. & Kathleen H. Hicks. Federated Defense in the Middle East. Maryland: Rowman & Littlefield, 2015

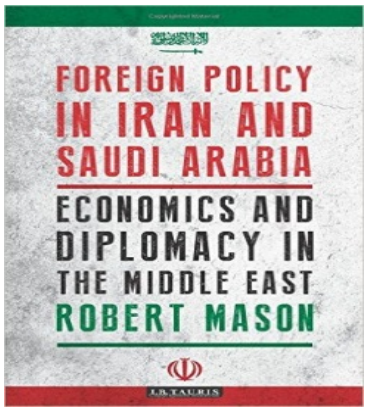

Mason, Robert. Foreign Policy in Iran and Saudi Arabia: Economics and Diplomacy in the Middle East. London: I.B.Tauris, 2015.

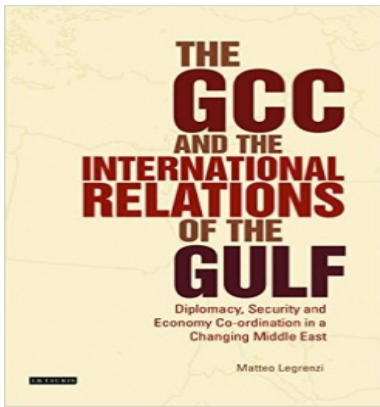

Legrenzi, Matteo. *The GCC and the International Relations of the Gulf: Diplomacy, Security and Economic Coordination in a Changing Middle East*. London: I.B.Tauris, 2015.

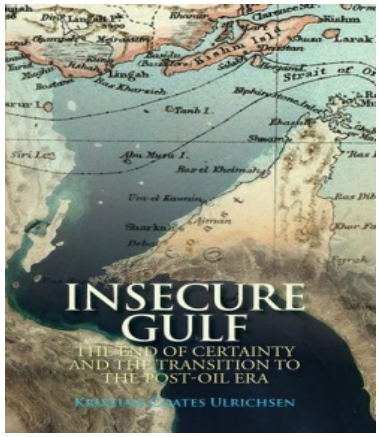

Ulrichsen, Kristian Coates. *Insecure Gulf: The End of Certainty and the Transition to the Post-oil Era*. Oxford University Press, 2015.

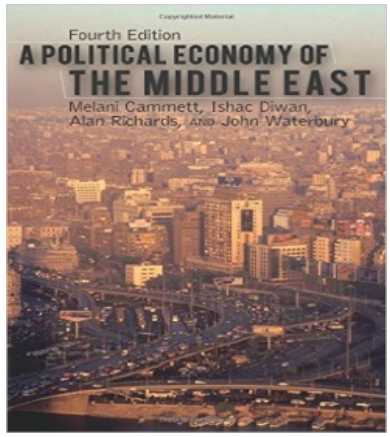

Cammett, Melani, Ishac Diwan, Alan Richards & John Waterbury. *A Political Economy of the Middle East*. Colorado: Westview Press, 2015.

Cordesman, Anthony H. *The Iranian Sea- Air- Missile Threat to Gulf Shipping*. Maryland: Rowman & Littlefield, 2015.

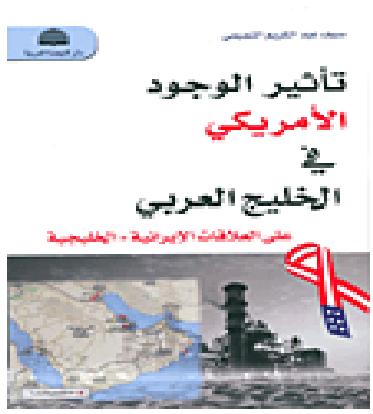

التميمي، سيف عبد الكريم. **تأثير الوجود الأمريكي في الخليج العربي على العلاقات الإيرانية – الخليجية**. بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠١٥.

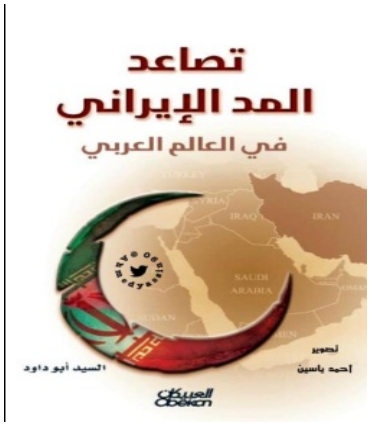

أبو داود، السيد. **تصاعد المد الإيراني: في العالم العربي**. الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠١٤.

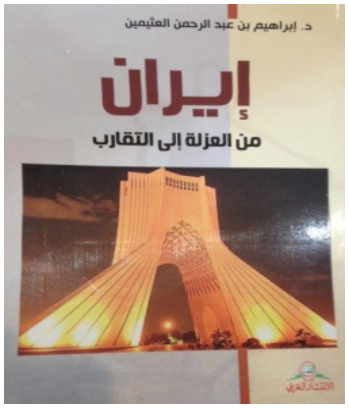

العثيمني، إبراهيم بن عبد الرحمن. **إيران من العزلة إلى التقارب**. بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠١٥.

مجموعة من الباحثين. **التقارب الإيراني الأمريكي: مستقبل الدور الإيراني**. ترجمة وتحقيق فاطمة الصمادي. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤.

السيد، رضوان. العرب والإيرانيون والعلاقات العربية- الإيرانية في الزمن الحاضر. بيروت: الدار العربية للعلوم – ناشرون، ٢٠١٤.

to politics are greater in Libya, due to the UN's inclination to back the national unity government. However, suggesting federalism in the cases of Syria and Yemen would re-produce the armed conflict.

Bibliography

GCC- Iran Relations 2003-2015*

Mohammad Abed

- *Arabic and English References*

- *Book Review*

- *New Releases in books*

* Gulf Cooperation Council.

On the other hand, within its one-year-old Us and the World programme to host ambassadors to Jordan, the MESC held a meeting with EU's ambassador Andrea Fontana on the **European Neighbourhood Policies and Relation Priorities with Jordan**. The event was attended by a large number of diplomatic, political and academic figures.

From Arms to Politics Approaches in the Arab World

Khairy Omar

The political crises in Libya, Syria and Yemen represent different types of dilemmas in the transition from armed conflict to a non-violence stage. A number of factors intertwine to make the socio-political scene.

However, the current reality indicates that the situation in the three countries constitute sophisticated confrontations, where the major parties may not easily accept any settlement. This is essentially attributed to political contradictions, which led to institutional and social divisions.

The attempts to end the armed conflict were sometimes hampered by legal and political disputes. Regardless of the ignored national initiatives for this end, the UN policy of dialogue management caused split within the operating state institutions as well as between the different parties.

The report concludes that the fundamental common feature is the national parties' inability to put an end to the crisis, for they depend on foreign support. If the situation persists, as the indicators show, the armed conflict will go on. Furthermore, the proposed solutions, so far, cannot address such sophisticated issues. In spite of the dangling political situation and military balance in each case, the possibilities of transition

Riyadh of incubating hardliner takfiri thought since the Afghan war. On the other hand, the latter accuses the former of exploiting the Shia minorities in the Arab countries in making up chaos and consolidating its influence.

However, international relations like theirs have joint interests. They can find a common ground on, at least, two points. First, both are concerned of the rise of political Islam movements in the region, especially in the Arab Spring states – deemed as a menace to their influence. Second, upon lifting the economic sanctions and putting the nuclear agreement into effect, Tehran is keen on improving its economic situation. The Iranian decision-makers need to maintain good global relations starting with the regional milieu, especially Saudi Arabia. That would build a sort of stability necessary for both sides.

The study is concluded with the four following scenarios for the Saudi-Iranian ties: reaching compromises and understandings; linking the case to regional developments; persistence of the status quo; and further escalation and direct confrontation. The third is the most probable in the form of a cold war and war by proxy.

MESC: Scholarly Activities

MESC

The MESC organized a joint seminar in cooperation with the Turkey-based Middle East Center for Strategic Studies (ORSAM). It took place in Amman under the title **Middle East Shifts: Jordanian and Turkish Perspectives**. It aimed at discussing the major characteristics of the changes in the region, Turkish foreign policy, Iranian role and Syrian uprising repercussions.

electricity tariffs. The correct legal measures shall be committed to by the officers of Amman Municipality, Labour Ministry and Industry and Trade Ministry.

It is doubtless that Amman is so keen on taking the steps which enhance the Arab and foreign investors' confidence. That could only take place if the relevant obstacles are removed and the efforts exerted by the concerned institutions concerned are coordinated. In addition, the private sector needs to be involved in setting investment policies and attracting capitals. Specialized research centers may also be founded to analyze the investment situation in the neighbouring countries and benefit from their legislative packages. Finally, the expertise of the distinguished states in this field may be carefully investigated.

Analysis of Saudi-Iranian Relations Development

Baker Al Bdour

Since their beginning, the diplomatic Saudi-Iranian ties have seen ups and downs depending on political conditions. The Russian occupation of Afghanistan and the US invasion of Iraq constituted a turning point in this regard. They changed the regional balance in the favour of Tehran and created a state of cold war and rivalry in the Middle East, starting from Bahrain, through Syria, Lebanon and Yemen to Iraq.

As the Syrian uprising broke out and turned into a civil war, the contention escalated to a clash, further enhanced by the Saudi military intervention in Bahrain and, later, Yemen.

The present report states the main points of dispute between the two sides. On the one hand, Tehran accuses

this context. To this end, content discourse analysis is employed, based on connecting the context with the content. That would enable the comprehension of the implications as well as their accord with the relation between the parties of the issue.

Reports And Articles

Foreign Investment in Jordan: Where to?

Maher Al Ghareeb

In light of its limited national savings unable to meet the increasing investment needs, Jordan realized the significant role of foreign investment in the efforts of comprehensive economic development. Thus, the government took many corrective measures and introduced laws aimed at providing a suitable, attractive atmosphere for foreign investments, taking into consideration the fierce competition with neighbouring countries.

However, that was not sufficient to maintain several major companies in the kingdom. One of them, with over 75 branches and found in big malls, said it was considering withdrawing from the Jordanian market. It would look for an appropriate context which enjoys investment-motivating legislation. Previously, seven trademarks had announced plans to leave the kingdom. They belong to two companies, one of which is owned by an Indian investor with JD50 million, and the other by an Emirati investor with JD15 million.

For instance, Alhokair Group sent a letter to the Merchants of Clothes and Textiles Association, listing a number of demands to stay in the Jordanian market. According to Alhokair, there should be an end to high customs and high

these countries have been captive to such plans, without consolidating their house (the Maghreb Federation) to become a negotiation power making more gains and less concessions. That makes the revival of the institution an urgent strategic necessity. If political and economic aspects have failed, security threats may push for integration.

Strategic Analysis

European Parliaments' Recognition of Palestinian Statehood

Adeeb Zeyadeh

Upon the Greek Parliament's vote on the recognition of a Palestinian statehood on January 22, 2015, the total of such decisions has reached 11 in similar conditions taken by different European legislative councils since October 5, 2014. In spite of the relative journalistic and political interest, the investigation of the texts and manners of taking such steps conclusively prove – contrary to what is propagated – that these were mere impressions of decisions to recognize a Palestinian state. European legislators tried to make such illusions but without any genuine or candid calls. That applies to all the relevant states, except Sweden and Luxembourg, which do not count heavily in the EU. The phrasing was carried out extremely carefully, taking weeks – or even months – of discussion between the parties represented in parliament and other influential powers. Thus, we are witnessing only symbolic acts, but not actual recognition or formal appeal as some thought due to internal motives.

The present study explores the mechanisms of those steps as well as their loose phrasing even before the relevant debates. It concludes by investigating the content, form and trickery in

underdevelopment, extremism and all kinds of foreign intervention.

International Security Challenges in the Arab Maghreb (EU-US Perspective)

Arabi Bomadyan

The post-Cold War world witnesseed a number of complex, compound and intertwined security shifts. At the theoretical level, the concept was expanded and deepened to include additional non-military dimensions. At the practical level, the security context at that and later stages saw several new threats, in addition to the rise of new players such as international terror and organized crime activities.

Under this heading, the Arab Maghreb is one of the world regions in the geopolitical classification. It has suffered from security threats like terrorist acts, organized crime and increase in illegal migration towards the Mediterranean's north coasts. Thus, it started to draw the attention of American and European security institutions, mainly after the 2001 September 11 attacks of the US and the 2004 March 11 blasts of Madrid.

Therefore, the present study attempts to answer the question: Where is the Arab Maghreb in the EU-US security perspective? There are four sections to discuss the strategic importance of the Arab Maghreb, the European perspective, the American perspective and whether the above two are competitive or integrated.

It is concluded that both function as if the states of the region were only guided by Western policies, initiatives and projects, without having choice in their strategic approaches or political decision-making. They also give an impression that

The present perspective argues that the rise of the current political religious approaches shall be only viewed under self-identification. It is a defensive mechanism to counter globalization and the challenges of modernization and Westernization, which constitute a package of values and behaviours penetrating traditional communities. Thus, it is immature to deal with it in 'security' terms as 'pure' terror phenomena or 'blind' projects of armed violent blocs. Rather, distinction shall be made between movements of anti-Westernization, legitimate resistance to occupation and peaceful political or religious thoughts attempting to maintain heritage, creed and identity, on the one hand, and violent jihadist groups which deem the modern society completely corrupt, on the other.

According to the basic hypothesis, all the forms of religious and sectarian violence and extremism feed on sociology, prior to ideology. Even though they capitalize on the religious heritage as a symbol rich of history and values, such a legacy can be dynamic and active and turn into ideology only under actual socio-political conditions.

It is concluded that, in any serious, objective approach, factors of sociology precede, or at least correlate with, those of ideology in confronting the growing monster of sectarian extremism in the region. If the incubators and inputs are not dealt with before the outputs, the issue of political violence will persist and escalate. The battle is fundamentally about politics and development, but not only about security. The cultural and intellectual dimension is essential, consolidating the conceptions of democracy; plurality; accountability; citizenship values; state of the law and institutions; and social justice. In contrast, oppressive states incubate corruption,

instability under the rule of the generals. Now, the question remains whether. in this case, stability can be accomplished.

The study is divided into two sections, each with three topics. The first focuses on the theoretical framework, in terms of the concept, causes and forms of political stability. The second investigates the practical case of Egypt, in terms of the causes and forms of (the lack of) the concept, as well as the possibilities and requirements to restore it, when missing.

It is concluded that, due to the oppression of freedoms as well as the use of violence against the opposition, there is an obvious state of political instability in Egypt. What has been achieved of 'superficial stability' is only temporary and is waiting for internal and external chances to express the great hidden inhibition.

In other words, it could be difficult, but not impossible, to accomplish that goal. The coup regime shall not only attempt to make a national accord, but also come back to the barracks as a genuine way for political stability in the country.

Ideology vs. Sociology

Scripture vs. Reality Dialectic in the Identity Conflict Age

Abdel Ghani Emad

In sociological studies, it is axiomatic that hardliner religious and identity movements do not come out of the blue. They represent a natural outcome of social, economic, cultural and political variables. Such realities coincide with challenges facing the network of inherited values and constants, leading to an "identity crisis" as well as imbalances at all the network levels. The situation is often expressed in different forms, such as the fear of the future, rejection of the present and escape to the past.

attracted hundreds of researchers so that the MESC would influence academic milieus and political elites.

In its 25th anniversary, the MESC's success and persistence of action is not an isolated phenomenon, but attributed to several significant factors, such as: openness to academia and politics alike, and connecting them, development of administration in accordance with the mores of international think tanks, adopting objective standards, and benefiting from and accumulating available expertise in a planned manner.

Research & Studies

Approaches and Possibilities of Restoring Stability to the Arab World (Egypt as a Model)

Bader Al Shafe'e

Since the beginning of the Arab Spring in early 2011, political stability in the Middle East has been an issue occupying academics and decision-makers in the region. Although the uprisings – which represent a major form of the problem – did not break out in all the Arab states, they uncovered the fragility of political stability in most of them. They rely on persecution to achieve it, having no minimum of legitimacy as the pillar for the stability of any country.

It is, then, necessary to look into the approaches and possibilities of restoring stability to the Arab states, mainly those playing a pivotal role in their regional milieu. Egypt, in particular, is such an important country for ages, especially with the political instability it has witnessed since January's uprising. Even after taking the first stage of democracy, a coup took place on July 3, 2013 to topple the first elected president. Consequently, the country entered a hell of "real" political

World. It is aimed at exploring and adopting creative research capabilities, to be trained to serve development in the region through research. In cooperation with national partners of public and private universities, the 18th edition is about to be launched. The event has become a significant part of the Jordanian cultural scene. Until the conclusion of the previous edition, there were over 2,600 participants, 550 of which presented papers to rival for the prize. Actually, 60 students managed to win.

The MESC has always been keen on serving and rationalizing Arab decisions. It believes in the importance of connecting academia with decision-making, so that the education output would assist in developing the Arab communities and states, rather than staying attached to books and theoretical debates. To this end, in 2013, the MESC founded the Arab Crisis Team (ACT). The purpose has been to follow and analyze the Arab issues, as well as make recommendations to relevant parties. The ACT is committed to exactness and objectivity. Over its three-year-old progress, it has published a number of reports to investigate a number of predicaments in the Arab World, mainly those of Syria, Yemen and Iraq.

Furthermore, the MESJ is a major publication. It is a refereed scientific periodical, concerned with studies and reports which investigate the present and foresee the future. Various perspectives and scenarios are presented in the political, economic, social and strategic fields. The MESJ has so far published 75 issues. It has a consultative board of 15 experts from 8 Arab countries, as well as an editorial board of five specialist professors. It is found in hard copies and on Arab and international online databases. Finally, it has

Editorial

MESC's 25th anniversary: Course of Action and Distinction in Research

Editor in Chief

By publishing the present issue of the MESJ, it marks its own 20th anniversary and the MESC's 25th anniversary.

The MESC enjoys a broad experience in investing Arab human and financial resources based on open thinking. The staff's contributions, in terms of papers as well as assessment and planning seminars, have constituted the backbone of the institution for 25 years. It represents a model for Arab creative effort which aspires to civilizational openness. It departs from the belief that research assists in understanding the world around us and determining the tools necessary to improve our social, political and scholarly conditions.

The MESC has managed to consolidate its cultural and scholarly influence on the society, whether at the level of the elite or the public, by means of a straightforward specialist philosophy through a large number of programmes. This can be mostly seen in the following: the adoption of a set of MESC's conceptions by many people interested in the affairs of the region, the distinguished contributions by Arab and foreign researchers in the MESC's studies, reports, conferences and seminars, mounting to over 4,000 scholars, politicians and thinkers, the growth and continuous variety of services provided by the MESC, and the expanding relations made with regional and global research centres.

The Research Award for Jordanian Universities Students is one of the unique pioneering scholarly programmes in the Arab

133 *From Arms to Politics Approaches in the Arab World*

Khairy Omar

Bibliography

Palestinian Intifadas 1987-2015

145 - *Arabic and English References*

159 - *Book Rewiew*

165 - *New Releases in books*

Mohammad Abed

Contents

page	
	Editorial
7	*MESC's 25th anniversary: Course of Action and Distinction in Research* ***Editor in Chief***
	Research & Studies
11	*Approaches and Possibilities of Restoring Stability to the Arab World (Egypt as a Model)* ***Bader Al Shafe'e***
43	*Ideology vs. Sociology.. Scripture vs. Reality Dialectic in the Identity Conflict Age* ***Abdel Ghani Emad***
65	*International Security Challenges in the Arab Maghreb (EU-US Perspective)* ***Arabi Bomadyan***
	Strategic Analysis
87	*European Parliaments' Recognition of Palestinian Statehood* ***Adeeb Zeyadeh***
	Reports And Articles
107	*Foreign Investment in Jordan: Where to?* ***Maher Al Ghareeb***
117	*Analysis of Saudi-Iranian Relations Development* ***Baker Al Bdour***
127	*MESC: Scholarly Activities* ***MESC***

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman – Spring 2016

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesj@mesj.com.jo, info@mesj.com

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Abdul-Hameed Al-Kayyali

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***
Ahmad S. Noufal ***Ali Mahafza***
Mohammad Abu Hammour

Volume 20 **No. 75** **Spring 2016**